برامج التكييف الهيكلي
وأثرها في التنمية الاقتصادية لدول نامية مختارة

رسالة تقدم بها الطالب

إبراهيم أديب إبراهيم

إلى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الموصل

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير

في اختصاص الاقتصاد

بإشراف

الأستاذ الدكتور سالم توفيق النجفي

١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م

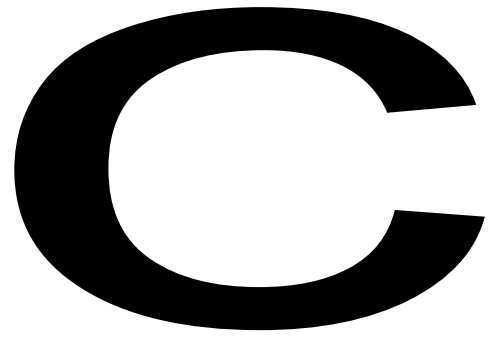

﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ
أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ
لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ
لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾

صدق الله العظيم

سورة النحل – الاية ٧٨

الإهداء

للخالق عزَّ وجلَّ

شكر و تقدير

الحمد لله عزَّ وجل أولاً وآخراً الهادي والمعين، المرشد والدليل،ثُم إلى كل من امتدت يده توجيهاً للبحث وتصويباً، وإرشاداً للباحث وتسديداً، الشكر والثناء والتقدير، خصوصاً منهم أستاذي الدكتور سالم توفيق النجفي، الذي كان نعم الأب والمرشد، نعم الموجه والمرجع، وأساتذتي الأفاضل في قسم الاقتصاد اللذين رعوني طالباً في الدراسات الأولية، ولم يبخلوا عليَّ بنصحٍ أو توجيه طالباً في الدراسات العليا.

ولا أنسى القلب الواسع والصدر الرحب الذي احتضن البحث ودعم الباحث دار الأرقم للبحوث والدراسات ورابطة الطلبة والشباب العراقية، اللذين قدما للباحث كافة التسهيلات العلمية والمادية والتي أعانته كثيراً في إنجاز هذه الرسالة فجزى الله عني الجميع خير الجزاء.

الباحث

F

الخلاصــة

تعد برامج البنك وصندوق النقد الدوليين بشكل عام، وبرامج التكييف الهيكلي بشكل خاص واحدة من أكثر المواضيع إثارة للجدل بين الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم وتوجهاتهم منذ سبعينيات القرن الماضي وحتى يومنا الحاضر، وقد حاول عدد من الاقتصاديين العاملين في البنك وصندوق النقد الدوليين وغير العاملين اختبار أداء هذه البرامج على مجموعات مختلفة من الدول منذ أوائل السبعينات وحتى أواخر التسعينات من القرن الماضي بالنسبة لمختلف المتغيرات الاقتصادية .

واستجابة للتطورات الأخيرة في نظريات التنمية الاقتصادية، وتزايد الاعتناء بها وبمتغيراتها بوصفها مؤشرات للتقدم أو التخلف من جهة ، وللتوجهات الجديدة داخل أروقة البنك وصندوق النقد بإعطاء الأهداف التنموية اعتناءً متزايداً في وضع البرامج، والسياسات الاقتصادية بالنسبة للدول المقترضة لا سيما بعد اشراك مؤسسات المجتمع المدني بوصفها طرفاً ثالثاً الى جانب خبراء البنك وصندوق النقد، وحكومات تلك الدول في تحديد الأهداف ووضع الخطط وصياغة البرامج ، فقد اختار البحث متغيرات التنمية الاقتصادية بوصفه معياراً لتقييم أداء برامج التكييف الهيكلي ، وقد ضم البحث ثلاثة فصول سعى الفصل الأول إلى تكوين رؤية معاصرة حول برامج التكييف الهيكلي، وذلك على مدار ثلاثة مباحث تطرق الأول إلى الخلفية التاريخية لنشوء وتطور هذه البرامج وأهم التعاريف المتعلقة بها ، في حين سعى المبحث الثاني إلى الوقوف على الخلفيات النظرية التي قامت عليها هذه البرامج ، في حين كانت الآليات والسياسات هي موضوع المبحث الثالث ، أما الفصل الثاني فقد حاول تحديد ما الذي يعنيه مصطلح التنمية وقد اشتمل ذلك على ثلاثة مباحث، الأول منها تناول فيه نشأة المصطلح وجذوره التاريخية والتمييز بينه وبين بعض المصطلحات الأخرى، أما المبحث الثاني فقد تضمن أهم النظريات، التي كان لها الدور الأكبر في وضع الأسس

النظرية لمصطلح التنمية الاقتصادية، وتحديد عواملها، ومؤشراتها، هذه العوامل والمؤشرات كانت هي نفسها موضوع المبحث الثالث، وقد جاء الفصل الثالث ليدخل في صلب الموضوع متناولاً أثر برامج التكييف الهيكلي في التنمية الاقتصادية. وذلك من خلال ثلاثة مباحث أخرى تطرق في الأول منها الى أهم الطرق التي يمكن اعتمادها في قياس أثر هذه البرامج في المتغيرات الاقتصادية، في حين كان المبحث الثاني عبارة عن عرض تاريخي لأهم البحوث والدراسات التي تناولت أثر هذه البرامج ، أما المبحث الثالث فكان عبارة عن دراسة قياسية حول أثر هذه البرامج في متغيرات التنمية الاقتصادية المختارة لمجموعة من الدول النامية، وفي النهاية توصل البحث الى أن برامج التكييف الهيكلي – على المدى القصير وبمعزل عن الظروف الخارجية أو الصدمات الداخلية التي يمكن أن تتعرض لها الاقتصاديات النامية – يمكن أن تكون ذات أثر ايجابي في متغيرات التنمية الاقتصادية عموماً، وأن الأثر الايجابي الذي تتركه هذه البرامج وقتي، ومحدود سرعان ما يتلاشى، أو يتحول الى الاتجاه المعاكس مع مرور الزمن؛ وذلك بسبب الاستحقاقات والأعباء الجديدة التي تضاف الى الميزانية بعد انقضاء فترة السماح وبدء تسديد أقساط القرض، كما أن هذا الأثر قد يجابه بأثر سلبي تفرضه الصدمات الخارجية، والتقلبات الداخلية الأمر الذي تبدو معه هذه البرامج غير فاعلة، أو ربما ذات أثر سلبي ، كما أن الاستمرار بتبني برامج التكييف بعد انقضاء المدة المحددة للبرنامج غالباً ما تنعكس بآثار سلبية في أداء متغيرات الاقتصاد الكلي. وبالتالي فان أثر برامج التكييف الهيكلي في التنمية الاقتصادية وان كان ايجابياً الَّا انه غير حاسم، ويبقى محكوماً بالظروف الدولية، والمتغيرات الداخلية، ومحدوداً في فترة البرنامج وهذا غير كاف لتحقيق تنمية اقتصادية مستمرة، وهو ما تسعى هذه البرامج لتحقيقه .

قائمـة المحتويــات

الموضوع	الصفحة
قائمة المحتويات	I
قائمة الجداول	III
المقدمة	١
الفصل الاول : رؤيا معاصرة لبرامج التكييف الهيكلي	
تمهيد	٥
١-١ برامج التكييف الهيكلي	٦
١-١-١ النشأة	٦
١-١-٢ المفاهيم الأساسية	٧
١-١-٢-١ التكييف الهيكلي	٧
١-١-٢-٢برامج التكييف الهيكلي	٨
١-١-٣ تطور برامج التكييف الهيكلي	١٠
١-٢ الأُسس النظرية لبرامج التكييف الهيكلي	١٤
١-٢-١ النظرية النقدية لميزان المدفوعات.	١٤
١-٢-٢ النظريات النيوكلاسيكية في التنمية الاقتصادية	١٧
١-٢-٣ النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي	١٩
١-٣ هيكل برامج التكييف الهيكلي	٢٣
١-٣-١ برامج التثبيت الاقتصادي	٢٣
١-٣-١-١ مكونات برامج التثبيت الاقتصادي	٢٤
١-٣-٢ سياسات التكييف الهيكلي	٢٧

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني : **الإطار النظري لمفهوم التنمية الاقتصادية**	
تمهيد	٣٣
٢-١ مفهوم التنمية الاقتصادية	٣٤
٢-١-١ التنمية والتنمية الاقتصادية	٣٦
٢-١-٢ النمو والتنمية الاقتصادية	٣٦
٢-١-٣ تعريف التنمية الاقتصادية	٣٧
٢-٢ نظريات التنمية الاقتصادية	٣٩
٢-٢-١ المسار الأول	٤٠
٢-٢-٢ المسار الثاني	٥٠
٢-٣ مؤشرات التنمية الاقتصادية	٥٤
الفصل الثالث : القياس الاقتصادي **لأثر برامج التكييف الهيكلي في التنمية الاقتصادية**	
تمهيـد	٥٩
٣-١ الطرائق المستخدمة لقياس أثر برامج التكييف الهيكلي	٦٠
٣-٢ الدراسات السابقة	٦٩
٣-٣ إنموذج قياسي لأثر برامج التكييف الهيكلي في التنمية الاقتصادية	٧٦
٣-٣-١ البيانات	٧٦
٣-٣-٢ تحليل الإنموذج	٧٧
٣-٣-٣ النتـائج	٧٨
الاستنتاجات	٨٤
المصـادر	
اولا : المصادر العربية	٨٧
ثانيا : المصادر الاجنبية	٩٠
الملاحـق	

الموضوع	الصفحة
ملحق (١) البيانات المعتمدة في تقدير معاملات نموذج مقدرات التقييم العام لقياس أثر برامج التكييف الهيكلي في متغيرات التنمية الاقتصادية	٩٦

قائمة الجداول

الموضوع	الصفحة
جدول (١) المعاملات الاقتصادية لأثر برامج التكييف الهيكلي والسياسات الاقتصادية والظروف الخارجية على متغيرات التنمية الاقتصادية	٧٩

المقدمـة

تعد برامج البنك وصندوق النقد الدوليين بشكل عام، وبرامج التكييف الهيكلي بشكل خاص واحدة من أكثر المواضيع إثارة للجدل، بين الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم وتوجهاتهم منذ السبعينات وحتى يومنا الحاضر، فقد تحدث عدد منهم بإسهاب عن آثارها السلبية من فقر، وبطالة وتفاوت في الدخول والثروات وغيرها من السلبيات، التي عدها البعض عرضية وطارئة ويمكن موازنتها بالآثار الإيجابية التي يمكن لهذه البرامج تحقيقها من تحسن في ميزان المدفوعات، وتزايد في معدلات النمو، وتحقيق تخصيص أمثل للموارد، وأخيراً تحقيق التنمية وزيادة القابلية الإنتاجية لعوامل الإنتاج. وقد حاول عدد من الاقتصاديين العاملين في البنك وصندوق النقد الدوليين وغير العاملين اختبار أداء هذه البرامج على مجموعات مختلفة من الدول منذ أوائل السبعينات وحتى أواخر التسعينات من القرن الماضي، معتمدين أدوات إحصائية مختلفة، وأساليب قياسية متعددة. وقد كانت النتائج هي الأخرى مختلفة باختلاف المجموعات التي تشملها الدراسة، والمدد التي تغطيها، والقروض التي تتناولها، والطرائق التي تعتمدها. ولم تصل حتى اليوم إلى تقييم حاسم يوضح الأثر الإجمالي لهذه البرامج في مختلف المتغيرات الاقتصادية في الوقت الذي يحاول فيه كل من البنك وصندوق النقد الدوليين تعميم هذه البرامج على مختلف دول العالم والنامية منها بشكل خاص.

أهمية البحث

يأتي البحث استجابة للتطورات الحاصلة في نظريات التنمية الاقتصادية وتزايد العناية بمتغيراتها بوصفها مؤشرات للتقدم أو التخلف من جهة، وللتوجهات الجديدة داخل أروقة البنك وصندوق النقد في إعطاء الأهداف التنموية أهمية متزايدة في وضع البرامج والسياسات الاقتصادية بالنسبة للدول المقترضة لاسيما بعد إشراك مؤسسات المجتمع المدني بوصفها طرفاً ثالثاً إلى جانب خبراء البنك والصندوق وحكومات تلك الدول في تحديد الأهداف ووضع الخطط وصياغة البرامج.

مشكلة البحث

لقد ركز الباحثون في دراستهم لبرامج البنك وصندوق النقد الدوليين بما فيها برامج التكييف الهيكلي على ما تخلّفه هذه البرامج من آثار في المتغيرات الاقتصادية الكلية في الأجل القصير، كالتغيرات الحاصلة في ميزان المدفوعات أو الحساب الجاري، أو خدمة القروض الخارجية، أو نمو الناتج المحلي، في حين أن الإجراء التي تتضمنها هذه البرامج من إدخال تعديلات جوهرية في هيكل السوق، والأنظمة المالية والمصرفية والإدارات الاقتصادية وغيرها من التعديلات المؤسسية، هي إجراءات تستهدف التأثير في المتغيرات التنموية البعيدة المدى أكثر من استهدافها للمتغيرات الكلية القصيرة المدى .

فرضية البحث

السؤال الذي يحاول البحث الإجابة عنه هو هل أن بإمكان البنك وصندوق النقد الدوليين ومن خلال برامج التكييف الهيكلي أن تحقق تنمية اقتصادية شاملة بعيدة المدى؟ وهل أن مجموعة البرامج والسياسات التي تتضمنها برامج التكييف صالحة لجميع المجتمعات تطبق عليها وقادرة على تحقيق الرفاهية والتقدم والنمو المطرد؟

هدف البحث

يسعى البحث لتحديد حجم وفاعلية برامج التكييف الهيكلي في التأثير في متغيرات التنمية الاقتصادية، وبالتالي جدوى تبني هذه البرامج، وتطبيق سياساتها من تحرير للأسواق وتحجيم لدور الدولة مع الأخذ بنظر الاعتبار أثر المتغيرات الخارجية، والتقلبات الداخلية المفاجئة التي يعج بها عالمنا المعاصر والتي لا يمكن لأية دولة أو اتحاد دولي توجيهها والتحكم بها، وذلك من أجل اعتماد الموقف المناسب إزاء هذه البرامج التي لم يعد بإمكان أية دولة بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص أن تكون بمنأى عنها.

منـهج البـحـث

يعتمد البحث أسلوب التحليل الكمي للبيانات المتسلسلة زمنياً ذات المقطع العرضي، وهو أحد الأساليب المعاصرة في البحوث الاقتصادية والاجتماعية التي تحاول رصد سلوك المتغيرات عبر الوحدات الزمانية والمكانية من أجل الحصول على أحكام دقيقة، وخالية إلى حد ما من التحيز الناشئ من الارتباطات الزمانية والمكانية التي يمكن أن تظهر بين قيم مشاهدات المتغير الواحد.

حـدود البحـث

يشمل البحث عينة تتكون من (٣٣) دولة من الدول ذات الدخل المنخفض* للمدة ١٩٨٦-١٩٩٩. وهي المدة المحصورة بين إصدار صندوق النقد الدولي؛ لتسهيلات التكييف الهيكلي، وتسهيلات التكييف الهيكلي المعزز واستبدالها بتسهيلات النمو والحد من الفقر، على افتراض أن البرامج والسياسات المطبقة في ظل تسهيلات التكييف الهيكلي وما تتسم به من طول في الزمن وشمول في التغيير بالنسبة إلى البرامج المطبقة في ظل الأشكال الأخرى من القروض يجعلها أشد تأثيراً في متغيرات التنمية الاقتصادية من البرامج المطبقة في ظل القروض الأخرى.

هيكـل البحـث

يتكون البحث من ثلاثة أفصل حاول الفصل الأول تكوين رؤية معاصرة حول برامج التكييف الهيكلي متى نشأت؟ ولماذا؟ وما أساسها النظري؟ وما طبيعة البرامج والسياسات التي تعتمدها؟ وذلك على مدار ثلاثة مباحث حاول الأول منها إلقاء نظرة تاريخية حول نشوء هذه البرامج وتطورها منذ تأسيس البنك وصندوق النقد الدوليين سنة ١٩٤٤ حتى إطلاق ما عرف بمبادرة الدين، وطرح استراتيجية الحد من الفقر التي تم بموجبها إيقاف العمل بهذه البرامج، وذلك سنة ١٩٩٩. كما تناول المبحث أهم التعاريف المتعلقة بهذه البرامج من أجل تمييزها من برامج البنك وصندوق النقد الأخرى، وتحديد دور

* ينظر ملحق (١) ص ٩٦

كل من البنك والصندوق في وضع هذه البرامج وتنفيذها، في حين سعى المبحث الثاني إلى الوقوف عند الخلفيات النظرية التي قامت عليها هذه البرامج، والربط بينها وبين السياسات والبرامج التي تعتمدها. هذه البرامج والسياسات كانت هي موضوع المبحث الثالث الذي تناولها بشكل عام دون الدخول في تفاصيلها التي تختلف من دولة لأخرى ومن وقت لآخر.

أما الفصل الثاني فقد حاول أن يحدد تعييناً ما الذي يعنيه مصطلح التنمية الاقتصادية، وبالتالي ما المؤشرات التي يمكن قياسه من خلالها وقد استغرقه ذلك ثلاثة مباحث ، الأول تناول فيه نشأة المصطلح وجذوره التاريخية أولاً، والتمييز بينه وبين مفهومي النمو والتنمية ثانياً، أما المبحث الثاني فقد تضمن أهم النظريات التي كان لها الدور الأكبر في وضع الأسس النظرية لمصطلح التنمية الاقتصادية، وتحديد عواملها ومؤشراتها، هذه العوامل والمؤشرات كانت نفسها موضوع المبحث الثالث من هذا الفصل الذي حاول أن ينتقي من بين المؤشرات التنموية التي لا حصرها أكثرها تعبيراً عن مفهوم التنمية الاقتصادية، كما وضحته التعاريف وعضدته النظريات التنموية.

وقد جاء الفصل الثالث ليدخل في صلب الموضوع متناولاً أثر برامج التكييف الهيكلي في التنمية الاقتصادية؛ وذلك من خلال ثلاثة مباحث أخر تطرق في الأول منها إلى أهم الطرائق التي يمكن اعتمادها في قياس أثر هذه البرامج، وبيان مزايا كل طريقة والمشاكل التي تعاني منها وصولاً إلى أفضل طريقة يمكن اعتمادها، في حين كان المبحث الثاني عبارة عن عرض تاريخي لأهم البحوث والدراسات التي تناولت أثر هذه البرامج في مجموعة من المتغيرات الاقتصادية عبر مدد زمنية متباينة ولمجموعات دولية متنوعة، بطرائق وأساليب متعددة، أما المبحث الثالث فكان عبارة عن دراسة قياسية حول أثر هذه البرامج في متغيرات التنمية الاقتصادية المختارة لمجموعة الدول النامية المحددة أعلاه؛ وقد كانت خلاصة هذه الدراسة عبارة عن جدول ضم معاملات تأثير مجموعة من المتغيرات السياسية والخارجية بما فيها متغير المشاركة في برامج التكييف الهيكلي في متغيرات التنمية الاقتصادية.

وفي النهاية توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات حول تأثير وفاعلية هذه البرامج في متغيرات التنمية الاقتصادية وقدم جملة من المعايير المقترحة في وضع استراتيجيات التنمية الاقتصادية وسياساتها.

الفصل الأول

رؤية معاصرة لبرامج التكييف الهيكلي

تمهيد

لم تكن برامج التكييف الهيكلي وليدة أزمات اقتصادية طارئة أو تشوهات هيكلية مزمنة في الدول النامية بقدر ما كانت نتيجة طبيعة لتطور الأفكار والنظريات الاقتصادية في مجال السياسات الكلية والتنموية في الدول المتقدمة وقد كان كل من البنك وصندوق النقد الدوليين هما الأداة التي حاولت الدول المتقدمة تمرير أفكارها ونظرياتها بشكل برامج وسياسات إلى الدول النامية من أجل إعادة تشكيل النظم والعلاقات الاقتصادية الدولية بشكل ينسجم مع التغيرات الفكرية الجديدة.

لتسليط الضوء على أهم التطورات التي كانت وراء نشوء برامج التكييف الهيكلي على صعيدي الفكر والواقع الاقتصاديين، والمضامين السياسية لهذه التطورات، سيتم خلال هذا الفصل تناول نشأة برامج التكييف الهيكلي ومفهومها، والأسس النظرية لها، والسياسات والآليات التي اعتمدتها.

١-١ برامج التكييف الهيكلي

١-١-١ النشأة

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وأثناء انعقاد مؤتمر برتن وودز **(Bretton Woods)** طُرِح مقترح إعادة هيكلة الاقتصاد الدولي، وإنشاء نظم عالمية نقدية وتجارية جديدة، وقد تمخض عن هذا الاقتراح ولادة كل من البنك وصندوق النقد الدوليين في واشنطن عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية، ومنذ ذلك الحين أصبح يشار إلى تلك المؤسستين في الأوساط العامة بمؤسستي برتن وودز بوصفهما الملجأ الأخير لإقراض الدول المحتاجة

كان الغرض من إنشاء البنك الدولي إعادة بناء الاقتصاديات المدمرة أثناء الحرب، خاصة في أوربا الغربية؛ وذلك عن طريق تقديم قروض بأسعار فائدة ميسرة الشروط، أما صندوق النقد الدولي فقد أنشئ –بناءً على ما طرحه كل من جون مينارد كينز **(John Maynard Keynes)** وهاري دكستر وايت **(Harry Dexter White)** في المؤتمر من تصورات- ليكون وصياً على السيولة الدولية؛ وذلك من خلال تعهد الدول الأعضاء بالإبقاء على معدلات صرف عملاتهم ثابتة مقابل توفير التسهيلات التي يمكن استخدامها بشكل دوري من أجل التغلب على الصعوبات الدورية في موازين المدفوعات **(Bello, 2000)**، لكن ما جرى بداية السبعينات من إعلان الولايات المتحدة سنة ١٩٧١ عن إيقاف تحويل الدولار إلى ذهب إثر التقلبات الشديدة في أسعار الصرف أدى إلى انتفاء الحاجة للقيام بمثل هذه المهمة، وبدلاً من ذلك انصرف صندوق النقد للعناية بمشكلة استقرار اقتصاديات الدول النامية التي كانت تواجه صعوبات في موازين مدفوعاتها، في هذا الوقت كان البنك الدولي قد أصبح أهم وكالة دولية متعددة الأطراف تتولى تقديم المساعدات التنموية، فمنذ عام ١٩٥١-إثر التقرير الذي قدمه مجموعة من الخبراء حول "تدابير للتنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة"- تم توسيع المساعدات الممنوحة للدول النامية، وازداد الاعتناء بمشاكل تلك الدول، إذ أخذت المساعدات شكل تمويل المشاريع الاستثمارية في الدول النامية ، ومع نهاية السبعينات وإثر اندلاع أزمة أسعار النفط الثانية؛ وبسبب ما لاقته كثير من الدول النامية المستوردة للنفط من صعوبات في موازين مدفوعاتها قام البنك الدولي باستحداث قروض التكييف الهيكلي عام ١٩٧٩؛ للتخفيف من هذه الصعوبات مقتحماً بذلك دائرة عمل صندوق النقد الدولي، ولقد تزايدت أهمية هذه القروض خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي؛ بسبب ما واجهته الدول ذات الدخل المنخفض من تناقص في صافي تدفقات رأس المال

أعقاب بدء أزمة المديونية سنة ١٩٨٢، إلى جانب النمو البطيء لأسواق الدول الصناعية وانخفاض طلبها على صادرات هذه الدول، وتدهور مراكزها الاقتصادية في السوق العالمية **(Kulessa, 1998)**.

لقد سارع عدد من هذه الدول لتبني البرامج والسياسات التي يستلزمها الحصول على هذه القروض. وقد عرفت هذه البرامج ببرامج التكييف الهيكلي **(Structural Adjustment Programs)** وفي آذار ١٩٨٦ قام صندوق النقد الدولي باستحداث تسهيلات التكييف الهيكلي **(Structural Adjustment Facilities)** التي تطورت في أيلول ١٩٨٧ إلى تسهيلات التكييف الهيكلي المعزز **(Enhanced Structural Adjustment Facilities)** وقد عززت هذه الخطوة التعاون والعمل المشترك بين البنك وصندوق النقد الدوليين في وضع وإدارة هذه البرامج في الدول النامية، وقد تمخض عن هذا التعاون استحداث وثيقة الإطار السياسي* واعتمادها بوصفها أساساً لمنح قروض التكييف الهيكلي؛ إذ استمر العمل بها حتى أيلول ١٩٩٩ إذ وافقت إدارتا البنك وصندوق النقد في اجتماعهما المشترك على اعتماد ورقة استراتيجية الحد من الفقر كأساس لمنح المساعدات اعتباراً من حزيران ٢٠٠٢ **(Ishikawa, 2002)**

١-١-٢ المفاهيم الأساسية

١-١-٢-١ التكييف الهيكلي

التكييف مصطلح مأخوذ عن الكلمة الإنكليزية **(Adjustment)** وتعني التعديل أو التغيير، ولها أكثر من مدلول في اللغة الإنكليزية، إذ قد يشار بها إلى الوسائل والأدوات التي يتم من خلالها تعديل الأجزاء بعضها إلى البعض الآخر، أوقد تعني مقدار التأمين الواجب دفعه في حالات الخسارة أو عند المطالبة، أو قد يكون المقصود بها مقدار الانخفاض في الأسعار؛ بسبب تعرض البضائع للتلف والتلوث **(Guralnik, 1978, 17)**. أما التكييف الهيكلي فهو مصطلح يستعمل في الأدبيات الاقتصادية للإشارة إلى:

---

* وهي وثيقة تقوم السلطات الوطنية بإعدادها بالتعاون مع العاملين في البنك وصندوق النقد الدوليين، وهي تمثل إطاراً سياسياً شاملاً لمدة ثلاث سنوات تحدد فيه السلطات سياسة الاقتصاد الكلي والسياسة الهيكلية واستراتيجيتها السياسية والتدابير التي ستتخذها واحتياجات التمويل المرتبطة ببرامج التكييف والمعونات الخارجية، كما تصف وتقيم بشكل عام برنامج الاستثمار العام، ودور وكالات المعونة الرئيسة، وأخيراً فإنها تحلل الآثار الاجتماعية للبرنامج وتعرض أثر الخطوات التي تتخذها السلطات على المجموعات المتضررة في المجتمع (بيل، ١٩٨٧، ٦)

١. "إبقاء الطلب الإجمالي في اقتصاد ما متكافئاً مع الطاقات الإنتاجية ضمن مستواها الممكن" (جويتان، ١٩٨٧، ٤).

٢. "مواجهة التغيّرات الدائمة التي تطرأ على البيئة الخارجية" **(ميلس، ١٩٨١، ١٧)**.

٣. "إجراء التغييرات اللازمة في النفقات والمدخرات والإنتاج؛ للتوصل إلى وضعٍ مقبولٍ لميزان المدفوعات يمكن فيه تمويل أي عجز في الحساب الجاري من خلال تدفقات رأس المال المعتادة" **(أودلينج،٩٨٢، ٢٦)**.

٤. "عملية إعادة تخصيص الموارد، وعوامل الإنتاج استجابةً للإصلاحات الهيكلية التي لابد من الاضطلاع بها لمواجهة الظروف الخارجية الجديدة" **(سبيلوفسكي، ١٩٨٧، ١٧)**.

لقد حاول البعض وضع تعاريف محددة لمفهوم التكييف الهيكلي منها التعريف الذي أورده ولفجين هين **(Wolfgang Hein)** وهو "تصحيح أسس الاقتصاد الكلي بوصفه شرطاً مسبقاً لعودة الدول المثقلة بالديون إلى طريق النمو المضطرد" **(Hein,2001, 4)**، أو التعريف الذي قدمه جويكم أيرنس **(Joachim Ahrens)** بأنه "عملية إصلاح السياسة الاقتصادية باتجاه نظام السوق من أجل التغلب على مشاكل موازين المدفوعات، وخفض التضخم وتحقيق الشروط اللازمة لاستمرار الزيادة في دخل الفرد" **(Ahrens, 2000, 3)**.

١-١-٢-٢برامج التكييف الهيكلي

تشير برامج التكييف الهيكلي إلى مجموعة السياسات الاقتصادية التي يطالب البنك وصندوق النقد الدوليان الدول النامية بتبنيها بوصفها شرطاً مسبقاً للحصول على القروض، وتتكون هذه البرامج من مجموعتين من السياسات هما:

١. **سياسات الاستقرار الاقتصادي (Stabilization)**: وهي مجموعة من الإجراءات قصيرة الأجل لتقديم دعم سريع لتسوية العجز الخارجي، ومكافحة التضخم الداخلي في غضون ١٢ إلى ١٨ شهراً وغالباً ما يقوم صندوق النقد الدولي بالإشراف على وضع هذه الإجراءات وتنفيذها.

٢. **سياسات التكييف الهيكلي (Structural Adjustment) :** وهي مجموعة من الإجراءات متوسطة الأجل (تتراوح بين ٣ إلى ٥سنوات) تهدف إلى تحقيق النمو المستمر وغالباً ما يتولى البنك الدولي الأشراف على وضعها وتنفيذها **(Ratnam, 1996)**.

تنطلق المجموعة الأولى من مبدأ الحد من الطلب بوصفه إجراءاً ضرورياً لتقليص العجز في ميزان المدفوعات، وبالتالي فهي تركز على سياسات جانب الطلب، في حين تقوم المجموعة الثانية على مبدأ الحصول على الأسعار الحقيقية "**getting the price right**" من خلال الحد من تدخل الدولة والتحرير والخصخصة وغيرها من السياسات الاقتصادية التي تطبق على جانب العرض **Kuless (1998)** ، وتصنف القروض الممنوحة في إطار برامج التكيف الهيكلي إلى:

١. القروض التي يمنحها البنك الدولي، وتشمل قروض التكييف الهيكلي التي يمنحها البنك الدولي لمدة تتراوح بين ٥ إلى١٠ سنوات، من أجل دعم البرامج الرامية إلى إجراء التغييرات اللازمة لتصحيح الهيكل الاقتصادي بما يتيح للاقتصاد استمرار النمو، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات. وقروض التكييف القطاعي التي يمنحها البنك الدولي لغرض إجراء التغييرات المطلوبة في قطاعات معينة كقطاع الطاقة، أو الاتصالات أو المعادن. وقروض التكييف الاجتماعي وهي حديثة النشأة نسبياً يمنحها البنك عادة لتمويل صناديق التنمية الاجتماعية؛ بهدف تخفيف أو تفادي ما يمكن أن ينجم من آثار إنسانية سلبية عن التكييف الهيكلي، مثل الصناديق الخاصة بتمويل التعليم والصحة وتأهيل وإعادة تأهيل العاملين المتضررين من برامج التكييف الهيكلي، وتمويل شبكات التأمين الاجتماعي بالنسبة للعمال الفائضين عن حاجة السوق **Ratnam(1996)**.

٢. القروض التي يمنحها صندوق النقد الدولي وتشمل تسهيلات التكييف الهيكلي وتسهيلات التكييف الهيكلي المعزز وهي قروض يمنحها الصندوق بسعر فائدة ٠,٥%، يتم استردادها على أقساط لمدة تتراوح بين ٥ إلى ١٠ سنوات بعد مدة سماح أمدها خمس سنوات **(Barro and Lee, 2002)**، وذلك للمساهمة في القضاء على الأسباب الهيكلية التي تقف وراء استمرار العجز في ميزان المدفوعات، كالقروض التي منحت لبعض دول إفريقيا جنوب الصحراء والقروض التي منحت للمكسيك اثر اندلاع الأزمة المكسيكية سنة ١٩٩٤ **(غاردنر، ١٩٨٧)**.

١-١-٣ تطور برامج التكييف الهيكلي

كان الغرض من قروض التكييف الهيكلي دعم برامج الإصلاح الاقتصادي بشكل عام، أو في قطاع من قطاعاته، ومنذ منتصف الثمانينات أصبح التكييف الهيكلي الأداة الرئيسة بيد البنك وصندوق النقد الدوليين لتحرير أسواق عدد من دول العالم الثالث التي

كانت تعاني أزمة مديونية؛ وذلك من خلال جملة من الإجراءات التي كانت تتضمنها معظم برامج التكييف وأهمها:

١- خفض الإنفاق الحكومي بشكل كبير بدعوى السيطرة على التضخم، وتقليل الطلب على التدفقات الرأسمالية من الخارج، وغالباً ما كان هذا التخفيض يترجم في الواقع إلى تقليل النفقات على الصحة والتعليم والرفاهية.

٢- تحرير الاستيرادات، ورفع القيود عن الاستثمارات الأجنبية بدعوى العمل على رفع كفاءة الصناعات المحلية من خلال تعريضها للمنافسة الأجنبية.

٣- خصخصة مشاريع الدولة والحد من تدخلها من أجل تحقيق التخصيص والاستعمال الأكفأ للموارد باعتماد آلية السوق، بدلاً من التوجيهات الحكومية.

٤- خفض قيمة العملة المحلية من أجل رفع القدرة التنافسية للصادرات، وبالتالي الحصول على المزيد من العملات الأجنبية اللازمة لخدمة الديون الخارجية.

٥- تخفيض أو تقييد الأجور، وإلغاء أو إضعاف الآليات المعتمدة لحماية العمل مثل قوانين الحد الأدنى للأجور؛ وذلك لإلغاء ما يسمى بالعوائق الاصطناعية على حركة رأس المال المحلي والأجنبي.

ومع نهاية الثمانينات من القرن الماضي كان هناك أكثر من ٧٠ دولة نامية خاضعة لبرامج البنك وصندوق النقد الدوليين المتمثلة بالاستقرار والتكييف الهيكلي **(Bello, 2002)**، وفي تلك المدة كانت موجة الرفض والنقد لبرامج البنك وصندوق النقد الدوليين قد تصاعدت وبشكل خاص من لدن العاملين في المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة مثل **(UNCTAD, UNDP, UNESCO)** فضلاً عن بعض المنظمات الإقليمية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية مثل **(CEPAL, ECA)** خاصة بعد الفشل الذي منيت به برامج التكييف الهيكلي في دول أمريكا اللاتينية خلال عقد الثمانينات الذي أطلق عليه "العقد الضائع" إذ كان معدل دخل الفرد سنة ١٩٨٩ يقل بمقدار ٨% عن معدله سنة ١٩٨٠ ، كما فاقت التكاليف الاجتماعية من حيث الشدة وطول المدة الزمنية ما كان متوقعاً لها، وبقيت الديون تثقل كاهل المواطنين في الدول المدينة، بل بدأ البعض يتحدث عن تحول الأزمة في العديد من الدول النامية من أزمة مديونية إلى أزمة تنموية؛ بسبب انخفاض معدلات النمو، وعدم ثباتها وسوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي شهدت انفجار العديد من الأزمات المدمرة مثل أزمة المكسيك سنة ١٩٩٤ والأزمة الآسيوية سنة ١٩٩٧**(Hein(2001)**.

لقد استمر العاملون في البنك وصندوق النقد الدوليين يؤكدون على أهمية النتائج الإيجابية لبرامج التكييف الهيكلي، لكن مع اتضاح ضآلة النتائج التي حققتها برامج التكييف الهيكلي في دول أفريقيا جنوب الصحراء، وبعض الدول الفقيرة مثل (اليمن، وأفغانستان، وهاييتي، وبيرما)، وتزايد الدراسات التي تناولت التهميش الاقتصادي والفقر والنزاعات السياسية والعسكرية في الدول الفقيرة خلال التسعينات، وبعد تولي جيمس وولفنسون **(James Wolfensohn)** رئاسة البنك الدولي، تمت المباشرة باتخاذ جملة من الخطوات العملية عن طريق البنك الدولي أولاً وصندوق النقد الدولي فيما بعد لتحقيق جملة من الإصلاحات المؤسسية من أجل مواكبة التحولات النظرية في مفاهيم ومشاكل التنمية الاقتصادية ومن هذه الخطوات:

١- ربط القطاعات المعنية بالحد من الفقر بشبكات مثل شبكة التنمية البشرية، وشبكة التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية، وشبكة الحد من الفقر والإدارة الاقتصادية.

٢- مصادقة لجنة التنمية واللجنة المؤقتة للبنك وصندوق النقد الدوليين على ما سمي بمبادرة الدين الموجهة للدول الفقيرة المثقلة بالديون **(Debt Initiative fore Indebted Poor Countries)** في أيلول ١٩٩٦، وذلك بعد أن تم طرح هذه المبادرة خلال اجتماع الدول الصناعية السبع في ليون في حزيران ١٩٩٦، إذ شملت هذه المبادرة (٣٢) دولة لا يزيد نصيب الفرد فيها من إجمالي الناتج القومي عن ٦٩٥دولاراً ويزيد صافي القيمة الحالية للديون عن ٢٢٠% من قيمة الصادرات، و٨٠% من إجمالي الناتج القومي فضلاً عن تسعة دول ممن تنطبق عليهم شروط نادي باريس للدول المستحقة لإعادة جدولة الديون وتمويلها، على أن تقوم الدولة المشمولة بتبني برامج للتكييف والإصلاح مدعومة من البنك وصندوق النقد الدوليين لمدة ثلاث سنوات، تعقبها ثلاث سنوات أخرى تأهيلية تزوَّد بعدها الدولة ببيان "حسن أداء" تحصل بموجبها على تخفيضات في أصل الدين المستحق بحدود ٨٠%، كما يحصل على الدعم من أجل أن يتمكن من تقليل ديونه بشكل مستمر، وبإمكانه أيضاً أن يختصر المرحلة الثانية (التأهيلية).

٣- تطوير بعض المفاهيم الجديدة مثل مفهوم الشراكة التنموية سنة ١٩٩٨الذي يحدد الجهات المسؤولة عن وضع وتنفيذ استراتيجيات التنمية بالقطاع العام والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، ومفهوم إطار التنمية الشامل الذي يعد الأداة التطبيقية لما يتضمنه مفهوم الشراكة التنموية من تصورات.

٤- الخطوة الرابعة والأخيرة التي يمكن عدها ثمرة لمبادرة الدين الخاصة بالدول المثقلة بالديون، وتطوير مفهوم إطار التنمية الشامل، هي مطالبة القمة الاقتصادية العالمية التي عقدت في كولونيا في حزيران ١٩٩٩ بـإطار معزز لتقليل الفقر ويتضمن:

أ- التخطيط لتقليل الفقر.

ب- شفافية الميزانية.

ج- الحوار مع فئات أوسع من المجتمع.

إذ جاءت هذه المطالبة استجابة للمشاورات التي أجرتها المؤسسات المالية الدولية قبل شهر من انعقاد القمة، ويمكن النظر إلى النتائج التي تمخضت عنها هذه القمة بوصفها صيغة معدلة لمبادرة الدين وذلك من وجهين الأول: هو أن عملية تحرير الديون ستكون أعمق وأوسع وأسرع، إذ تم تخفيض نسبة صافي القيمة الحالية للديون من الصادرات بالنسبة للدول المشمولة بمبادرة الدين من ٢٢٠% إلى ١٥٠% مما أدى إلى زيادة الدول المستحقة إلى أكثر من ٤٠ دولةاً؛ كما تم الاتفاق على المباشرة بتحرير الديون فور انتهاء السنوات الثلاث الأولى "لحسن الأداء"، وجعل المدة الزمنية للمرحلة الثانية مرتبطة بمدى التزام الدولة بعملية الإصلاح أكثر من ارتباطها بتقرير بيان "حسن الأداء". الثاني: إجراء بعض التغييرات المؤسسية بناءً على ما طرحه البنك الدولي من الأفكار المتعلقة بمفهومي الشراكة التنموية، وإطار التنمية الشامل؛ إذ قام صندوق النقد الدولي بتعزيز تعاونه مع البنك الدولي من خلال إعلانه عن تسهيلات النمو والحد من الفقر **(Poverity Reduction And Growth Facilities (PRGF))** والتنسيق مع البنك الدولي في وضع البرامج المتعلقة بها وموافقة صندوق النقد الدولي رسمياً على إدخال الحد من الفقر ضمن السياسات الاقتصادية الكلية بوصفه هدفاً مركزياً في إعادة جدولة الديون.

لقد حلت تسهيلات النمو والحد من الفقر**(PRGF)** محل تسهيلات التكييف الهيكلي المعزز **(ESAF)** بالنسبة للدول المشمولة بمبادرة الدين. وقد تمت مصادقة اللجنة المؤقتة على ذلك في أيلول ١٩٩٩، وقام صندوق النقد الدولي باتخاذ الخطوات اللازمة للتخلي عن وثائق الإطار السياسي واستبدالها بما أصبح يعرف بوثائق استراتيجية الحد من الفقر **(Poverty Reduction Strategy Papers (PRSP))** التي تقرر اعتمادها بدءاً من حزيران ٢٠٠٢ **.Hein (2001)**

١-٢ الأُسس النظرية لبرامج التكييف الهيكلي

ترتكز برامج التكييف الهيكلي بشقيها – برامج الاستقرار الاقتصادي وسياسات التكييف الهيكلي، على الأفكار والمبادئ النيوكلاسيكية ممثلة بمجموعتين من النظريات هما:

١- النظرية النقدية لميزان المدفوعات.

٢- النظريات النيوكلاسيكية في النمو والتنمية الاقتصادية .

فالنظرية النقدية لميزان المدفوعات التي ظهرت في خمسينيات القرن الماضي ومن خلال النموذج الذي وضعه بولاك **(Polak)** سنة ١٩٥٧ عندما كان يشغل منصب مدير قسم الأبحاث في صندوق النقد الدولي كانت الأساس النظري الذي تبناه صندوق النقد الدولي، واعتمده في صياغة برامج الاستقرار الاقتصادي في الدول المتلقية لقروضه **(Gemmell, 1989)**. في حين برزت النظريات النيوكلاسيكية في النمو والتنمية الاقتصادية منذ ثمانينات القرن الماضي بوصفها أساساً نظرياً يعتمد في صياغة سياسات التكييف الهيكلي لدى اقتصاديي البنك وصندوق النقد الدوليين .

وسنحاول في هذا المبحث الإشارة إلى أهم الأفكار والاتجاهات التي تضمنتها هاتان المجموعتان من النظريات :

١-٢-١ النظرية النقدية لميزان المدفوعات.

أو ما يعرف بالأسلوب النقدي لميزان المدفوعات **(The Monetary Approach to Balance of Payment (MABP))**

تعود هذه النظرية إلى المدرسة النقدية التي ظهرت في خمسينات القرن الماضي، ويعد ملتون فريدمان **(Milton Friedman)** رائد هذه المدرسة التي تعد امتداداً للمدرسة الكمية للنقود، أو ما كانت تعرف بمدرسة كامبردج **(Harris, 1986)**

والفكرة الأساسية التي يقوم عليها البناء الاقتصادي لهذه النظرية هي أن ميزان المدفوعات هو ظاهرة نقدية تعكس التغيرات الحاصلة في حجم الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى السلطات النقدية **(Darby, 1977)**، أما الفرضيات التي تتأسس عليها النظرية فهي:

أ – وجود مجموعة من الدول الصغيرة ذات الاقتصاديات المفتوحة التي تنتج سلعا متجانسة، وتتصف بإمكانية إحلال تامة مع بعضها البعض ، وأسعار متعادلة بمعنى أن سعر السلعة بالعملة المحلية يعادل سعرها بالعملة الأجنبية مضروبا بسعر الصرف مقيما بالعملة المحلية.

أي أن :

$$\mathbf{P = eP^*} \qquad (1)$$

إذ تمثل **P** السعر بالعملة المحلية، و $\mathbf{P^*}$ السعر بالعملة الأجنبية، و **e** سعر الصرف. وهذا هو ما يعرف بقانون السعر الواحد **(Law of one price)** إذ لا يمكن لأية دولة التأثير في الأسعار الخارجية للسلعة بحيث يتم التعامل معها بوصفها متغيرات خارجية تتحدد بشكل مستقل عن سعر الصرف. وللتخفيف من جمود هذا الافتراض يستعاض عنه بافتراض التخصص التام لكل دولة بإنتاج سلعة واحدة، ويتم تفسير المعادلة (1) بأنها تمثل معادلة لتحويل سعر السلعة من العملة المحلية إلى العملة الأجنبية مع استمرار افتراض عدم إمكانية التأثير في الأسعار الخارجية للسلعة أي عدها متغيرات خارجية .

ب- مرونة الأجور والأسعار ، بمعنى قدرة الأسعار النسبية على الانتقال بحرية إلى الأسواق المعنية جميعها ، في حين تعمل الأسعار الاسمية بحرية على تكييف الطلب حتى يكون بموازاة الناتج عند مستوى التشغيل الكامل، وبعبارة أخرى إن افتراض مرونة الأجور والأسعار يقود إلى افتراض بقاء الناتج عند مستوى التشغيل الكامل

أي أن :

$$\mathbf{y = \bar{y}} \qquad (2)$$

إذ تمثل **y** الناتج الفعلي و $\bar{\mathbf{y}}$ الناتج عند مستوى التشغيل الكامل.

ج- سريان قانون السعر الواحد على أسعار الفائدة، بمعنى أن سعر الفائدة المحلي يعادل سعر الفائدة الخارجي أي ان :

$$\mathbf{r = r^*} \qquad (3)$$

إذ أن **r** هو سعر الفائدة المحلي، و $\mathbf{r^*}$ هو سعر الفائدة الخارجي مع افتراض عدم قدرة أية دولة على التأثير في أسعار الفائدة العالمية بمعنى أن $\mathbf{r^*}$ هي متغير مستقل، ويتحدد خارج المعادلة (3).

ومن اجل تحليل التغيّرات الحاصلة في ميزان المدفوعات تعتمد النظرية النقودية معادلتي العرض والطلب النقديين ،فالطلب على الأرصدة الحقيقية هو دالة في كل من سعر الفائدة والناتج أي أن :

$$\frac{\mathbf{M^d}}{\mathbf{P}} = \mathbf{m(r,y)} \qquad (4)$$

إذ تمثل $\frac{\mathbf{M^d}}{\mathbf{P}}$ الطلب الحقيقي على النقود، وبالتالي فإن الطلب على الأرصدة الاسمية يأخذ الصيغة الآتية:

$$\mathbf{M^d = P.m(r,y)} \qquad (5)$$

وبتعويض المعادلات (1) ، (2) ، (3) في المعادلة (5) نحصل على المعادلة التالية :

$$\mathbf{M^d = eP^*.m(r^*,\bar{y})} \qquad (6)$$

إذ تمثل $\mathbf{M^d}$ الطلب الاسمي على النقود وكل من $\mathbf{P^*, r^*, \bar{y}}$ هي متغيرات خارجية، ويمكن عدها ثابتة، في حين يتكون عرض النقد من مجموع ما يمتلكه البنك المركزي من احتياطيات العملة الأجنبية وسندات الدين سواء كان هذا الدين حكوميا أم خاصا مضروبا في مضاعف عرض النقد الذي عادة ما تعطى له قيمة الواحد الصحيح لأغراض التبسيط أي أن :

$$\mathbf{M^s = D + R} \qquad (7)$$

إذ تمثل $\mathbf{M^s}$ عرض النقد و $\mathbf{D}$ سندات الدين، و $\mathbf{R}$ احتياطي العملة الأجنبية، وفي حالة التوازن لابد من تعادل عرض النقد مع الطلب عليه أي أن:

$$\mathbf{D + R = eP^*.m(r^*,\bar{y})} \qquad (8)$$

أي أن الطلب النقدي في ظل افتراض ثبات سعر الصرف يكون ثابتا في الوقت الذي يمكن فيه لعرض النقد أن يتغير، وهذا التغير عادة ما ينسب إلى التغير في حجم الائتمان الحكومي الذي تحتاجه الحكومة لتمويل عجز الميزانية (G-T) إذ تمثل G النفقات الحكومية، وT الإيرادات الحكومية، فإذا قامت الحكومة بالاقتراض من الداخل من اجل تمويل عجز مؤقت في الميزانية فإنها ستعمل على زيادة حجم الائتمان المحلي، وزيادة المعروض من الأرصدة الحقيقية وسوف تعمل هذه الأرصدة الإضافية على زيادة الاستهلاك والاستيراد، وبالتالي عجز الحساب الجاري هذا من جهة، ومن جهة أخرى

سوف تؤدي هذه الأرصدة الإضافية إلى تدفق رأس المال نحو الخارج وبالتالي عجز حساب رأس المال بسبب تزايد الضغوط باتجاه خفض سعر الفائدة المحلي .

ومن اجل تسوية العجز الحاصل في ميزان المدفوعات لابد من تدفق مقدار من الاحتياطات الأجنبية يعادل مقدار الزيادة في حجم الائتمان المحلي إلى الخارج

أي أن :

$$\Delta \mathbf{R} = \Delta \mathbf{D} \qquad (9)$$

هذا إذا كان سعر الصرف **e** ثابتا، أما في حالة تغير سعر الصرف كارتفاعه بنسبة $\frac{\Delta e}{e}$

بسبب تخفيض قيمة العملة المحلية فان ذلك سوف يؤدي إلى تخفيض الأرصدة الحقيقية وهذا سيقلل الاستهلاك ويزيد الصادرات، ويكون فائضاً في الحساب الجاري هذا من جهة، ومن جهة أخرى سيؤدي هذا الانخفاض في الأرصدة الحقيقية إلى تدفق رؤوس الأموال للداخل، وتكوين فائض في حساب رأس المال، بسبب تزايد الضغوط باتجاه رفع سعر الفائدة المحلي، ومن اجل تسوية الفائض في ميزان المدفوعات لابد من تدفق الاحتياطات الأجنبية من الخارج لرفع نسبة المعروض من الأرصدة النقدية $\frac{\Delta \mathbf{M}^s}{\mathbf{M}^s}$ حتى تعادل نسبة الزيادة في سعر الصرف $\frac{\Delta e}{e}$ ؛ وبذلك يعود التوازن مجددا إلى ميزان المدفوعات **(William, 1983)**.

١-٢-٢ النظريات النيوكلاسيكية في التنمية الاقتصادية

استطاعت النظرية النيوكلاسيكية التي برزت منذ ثمانينات القرن الماضي بشكل واضح في معظم الدول المتقدمة، أن تفرض هيمنتها على سياسات البنك وصندوق النقد الدوليين تجاه الدول النامية المتلقية لمعونتها المالية، وقد جاءت هذه النظرية لمعالجة التشوهات التي أحدثتها السياسات التنموية السابقة، التي تميزت بتدخل الدولة الشديد في الشأن الاقتصادي والتأثير في توزيع الموارد، إذ تبنى الاقتصاديون النيوكلاسيك الدعوة لتحرير الأسواق، وتفكيك الملكيات العامة وإلغاء التخطيط والتوجيه المركزي للحكومة، فيما يتعلق بالفعاليات الاقتصادية، بحجة أنها أهم الأسباب لتخلف الدول النامية، وأكبر العقبات التي تحول دون تحقيق التخصيص الأمثل للموارد، وتحفيز النمو الاقتصادي الذي لا يمكن أن يتم على الوجه المطلوب إلا بعد إيقاف التدخل الحكومي، وإزالة التشوهات في العلاقات

في أسواق الموارد والمنتجات الناجمة عن خطأ السياسات السعرية للدولة، وتشجيع المنافسة، وتحفيز التجارة ، والسماح بحرية الأسواق، وكل ذلك يتطلب إصلاح النظام الاقتصادي العالمي وإعادة هيكلة الاقتصاديات النامية، وقد برزت في إطار هذه النظرية ثلاثة مناهج أساسية هي:

١- منهج حرية السوق **Free – Market Approach**

٢- منهج الخيار العام **Public – Choice Approach**

٣- منهج الأسواق الودودة **Market – Friendly Approach**

١- منهج حرية السوق: وفقا لهذا المنهج يعد السوق وحده قادر على تحقيق التخصيص الأمثل للموارد من خلال إيجاد المؤشرات التي تقود المستثمرين وأصحاب عوامل الإنتاج إلى توظيف مواردهم في أنشطة وفعاليات جديدة وبالطرائق التي تحقق الكفاءة الاقتصادية، حيث تتوفر المعلومات كافة لدى المنتجين حول أفضل منتج يمكنهم إنتاجه، وأفضل طريقة إنتاج يمكنهم استخدامها، وتعكس الأسعار الندرة النسبية للمنتجات وعوامل الإنتاج وتكون المنافسة فاعله إن لم تكن تامة، كما أن التقنيات والمعلومات تكون متاحة، ويمكن استيعابها بأدنى التكاليف. وعليه فان أي تدخل حكومي سوف يخلق تشوهات سعرية ويكون ذا نتائج سلبية.

٢- منهج الخيار العام : يقوم هذا المنهج على التعامل مع القرارات السياسية التي يتخذها المواطنون، أو السياسيون، أو البيروقراطيون، أو الدولة من منطلق المصلحة الخاصة ، فالمواطنون يستثمرون تأثيرهم السياسي في الحكومة من اجل تحقيق منافع خاصة (الحصول على رخص الاستيراد ، وزيادة حصص الصرف الأجنبي)، والسياسيون يستخدمون الموارد الحكومية للمحافظة على مراكز نفوذهم، أو لتسيير شؤونهم التجارية، والبيروقراطيون يستغلون مناصبهم في استحصال الرشاوى من المواطنين المتنفعين، بل حتى الدولة تستخدم سلطاتها القانونية لتجريد الأفراد من ملكياتهم الخاصة. وهذا سوف لن ينعكس سلباً على تخصيص الموارد فحسب، بل على حرية الفرد نفسها لذلك يقترح اتباع هذا المنهج تقييد دور الحكومات إلى ابعد حد ممكن، ويرون في السياسات التدخلية -التي ظهرت اثر انتشار الأفكار الكينزية التي سمحت

بوجود العجز في الميزانية بحجة تحقيق المصلحة الاقتصادية- سببا في استغلال الكثير من السياسيين لصلاحياتهم الواسعة في تحقيق مصالحهم الخاصة.

٣- منهج الأسواق الودودة: يشير هذا المنهج إلى وجود الكثير من النواقص في أسواق الموارد والمنتجات للدول النامية، كعدم توافر المعلومات الكافية عن السوق، ونقص المهارات وقلة فرص التعليم وضيق السوق وغيرها من النواقص التي كثيرا ما تؤدي إلى فشل السوق في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد، وتحفيز النمو الاقتصادي، وهذا يعطي مبررا لقيام الحكومات بدور مهم في التحول نحو السوق؛ وذلك عن طريق التدخل غير المباشر كالقيام بالاستثمار في مجال البنية التحتية وفي مجالات الصحة والتعليم، فضلاً عن الدور الحيوي للحكومة في إطار توفير المناخ الاستثماري الملائم للقطاع الخاص، ويعد الكثير من اقتصاديي البنك الدولي من اتباع هذا المنهج **.(Todaro, 2003)**

١-٢-٣ النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي

يعد إنموذج روبرت سولو **(Robert Sollow)** للنمو الاقتصادي هو الإنموذج التقليدي للنظرية النيوكلاسيكية، ويعد هذا الإنموذج امتدادا لإنموذج هارود دومار **(Harrod Domar)** في النمو الاقتصادي مع بعض التعديلات المضافة للتخفيف من جمود الإنموذج السابق كإضافة عناصر العمل والأرض والتقدم التكنولوجي إلى جانب عنصر رأس المال وإدخال قانون تناقص العوائد إلى الإنموذج **Todaro(2003)** ، ويستخدم (سولو) في إنموذجه دالة إنتاج (كوب – دوكلاس) بوصفها تتسق مع فرضيات الإنموذج حيث تأخذ الصيغة الآتية:

$$\mathbf{Y} = \mathbf{A}\mathbf{K}^{\alpha}\mathbf{L}^{1-\alpha} \qquad (1)$$

إذ تمثل $\mathbf{Y}$ إجمالي الناتج، و K رأس المال، و L قوة العمل، و A عامل التقدم التقني الذي يعد ثابتاً في الأجل القصير أما α و $1-\alpha$ فتمثلان مرونة الناتج بالنسبة لكل من رأس المال والعمل على التوالي، ويبلغ مجموع المرونتين الواحد الصحيح. وهذا يشير إلى قانون ثبات العوائد إلى الحجم؛ أي أن أية زيادة تحصل في عنصري العمل ورأس المال

معا ينجم عنها زيادة متناسبة في الناتج إلاَّ أن زيادة العمل أو رأس المال ينجم عنها زيادة في الناتج بنسبة اقل، وهذا يعود إلى قانون العوائد المتناقصة.

ولقد قام جيمس ميد **(James Mead)** بشرح إنموذج النمو النيوكلاسيكي بشكل اكثر تفصيلا؛ إذ تضمن إنموذجه أربعة عناصر إنتاجية هي العمل **L** ، ورأس المال **K** ، والأرض **R** ، وعامل الزمن **t** الذي يعبر به عن التقدم التقني أي أن :

$$\mathbf{Y = F(K, L, R, t)} \qquad (2)$$

فإذا كان عنصر الأرض ثابتا.

أي أن:

$$\mathbf{\Delta R = 0} \qquad (3)$$

حينئذٍ يمكن التعبير عن التغيّر في الناتج الناجم عن تغير العوامل الداخلة في العملية الإنتاجية وفق الصيغة التالية:

$$\mathbf{\Delta Y = V.\Delta K + W.\Delta L + \Delta Y'} \qquad (4)$$

إذ أن **V** تمثل الإنتاجية الحدية لرأس المال، و **W** تمثل الإنتاجية الحدية لعنصر العمل و $\mathbf{\Delta Y'}$ تمثل التغير في الناتج الناجم عن التقدم التقني.

أما معادلة النمو فتأخذ الصيغة الاتية:

$$\frac{\mathbf{\Delta Y}}{\mathbf{Y}} = \frac{\mathbf{VK}}{\mathbf{Y}}.\frac{\mathbf{\Delta K}}{\mathbf{K}} + \frac{\mathbf{WL}}{\mathbf{Y}}.\frac{\mathbf{\Delta L}}{\mathbf{L}} + \frac{\mathbf{\Delta Y'}}{\mathbf{Y}} \qquad (5)$$

حيث تمثل $\frac{\mathbf{\Delta Y'}}{\mathbf{Y}}, \frac{\mathbf{\Delta K}}{\mathbf{K}}, \frac{\mathbf{\Delta L}}{\mathbf{L}}, \frac{\mathbf{\Delta Y}}{\mathbf{Y}}$ ، معدلات نمو متناسبة لكل من الناتج والعمل ورأس المال والتقدم التقني أما $\frac{\mathbf{VK}}{\mathbf{K}}, \frac{\mathbf{WL}}{\mathbf{L}}$ فتمثلان مرونة الناتج بالنسبة لكل من العمل ورأس المال على التوالي، ويعد معدل نمو عنصر العمل في معظم الصيغ النيوكلاسيكية ثابتا، ويرتبط بمعدل نمو السكان. أما معدل نمو الرصيد الرأسمالي فيرتبط بشكل أساسي بحجم المدخرات.

إذن وفقا للإنموذج النيوكلاسيكي فان النمو يتحقق عن طريق واحد، أو اكثر من العوامل الآتية:

١- الزيادة في كمية أو نوعية عنصر العمل؛ وذلك من خلال النمو السكاني والتعليم.

٢- زيادة رأس المال من خلال الادخار والاستثمار .

٣- التقدم التقني.

وطبقا لهذا الإنموذج فان الاقتصاديات المغلقة التي تنخفض فيها معدلات الادخار تنمو في الأجل القصير بمعدل أبطأ من معدل النمو في الدول التي تمتلك معدلات ادخار مرتفعة، وتعمل على تخفيض مستويات رأس المال إلى العمل، أما الاقتصاديات المفتوحة فإنها تحظى بدخول مرتفعة؛ نتيجة تدفقات رؤوس المال من الدول المتقدمة؛ إذ تكون فيها نسبة رأس المال إلى العمل واطئة ما يساهم في رفع عوائد الاستثمار **(Herrick, 1988)** .

إذن يمكن القول انه وفقا للإنموذج النيوكلاسيكي فان وضع العوائق في وجه الاستثمارات الأجنبية بواسطة حكومات الدول النامية سوف يؤخر النمو الاقتصادي فيها.

بعبارة أخرى هناك مجموعة من الأسس تتفق حولها النظريتان هي:

١- الحرية الاقتصادية : كلا النظريتين تفترض وجود اقتصاد ليبرالي منفتح في علاقاته الاقتصادية مع باقي الاقتصاديات بشكل تبادل للسلع والخدمات، أو انتقال لعوامل الإنتاج.

٢- المنافسة التامة أو شبه التامة، وهذه المنافسة قد تكون على مستوى الدول بافتراض صغر أحجامها، وعدم قدرة أي منها على التأثير في أسعار عوامل الإنتاج، أو على مستوى الأفراد والشركات الخاصة، باعتبار أن هذه الوحدات الاقتصادية متلقية للسعر وتحاول تكييف إنتاجها أو استهلاكها وفقا لذلك السعر المعطى.

٣- التقليل من أهمية الدور الاقتصادي للدولة، بل ربما الدعوة بشكل ضمني للحد من هذا الدور سواء على صعيد السياسة الخارجية المتمثلة بالسياسة التجارية وسياسة سعر الصرف، كما نجد ذلك واضحا في النظرية النقدية لميزان المدفوعات أم على صعيد السياسة التنموية المتمثلة بالسياسات الاستثمارية والضريبية والدخلية وغيرها من السياسات التنموية، وهذا ما نجده واضحا في النظرية النيوكلاسيكية للنمو والتنمية الاقتصادية.

ويلحظ من النظريات الاقتصادية النيوكلاسيكية وجود نمط وحيد للسلوك الاقتصادي يتم تعميمه على جميع الدول نامية كانت أم متقدمة مع تجاهل العوامل الثقافية والاجتماعية والبيئية والتاريخية، التي تعد في مدارس أخرى من أهم العوامل التي تقف وراء استمرار تخلف الدول النامية.

إن النظريات النيوكلاسيكية لا تنطلق من الواقع بقدر ما تحاول فرض واقع مثالي قد لا تتوافر شروطه بشكل كامل حتى في اكثر الدول ليبرالية؛ لذا فان التجارب التطبيقية واجهت الكثير من التشوهات في مؤشرات الأداء الاقتصادي، وترتب عليها تحمل هذه الدول أعباء اقتصادية في المدى القصير .

١-٣ هيكل برامج التكييف الهيكلي

ليس بالإمكان وضع صيغة محددة، أو إنموذجا موحدا لبرامج التكييف الهيكلي يطبق على جميع الدول المتلقية لمعونة البنك وصندوق النقد الدوليين، لكن من الممكن تحديد عدد من السمات أو البنود المشتركة بين البرامج المطبقة على مختلف الدول المتعاملة مع قروض البنك وصندوق النقد الدوليين في إطار قروض أو تسهيلات التكييف الهيكلي .

هذه السمات أو البنود المشتركة يمكن وضعها ضمن هياكل عديدة، وفقا لطبيعتها الاقتصادية، أو جوانبها السياسية، أو الأهداف المتوخاة منها، أو المدة الزمنية التي تستغرقها.

فمن حيث الطبيعة الاقتصادية تصنف هذه البنود إلى إصلاحات اقتصادية كلية، وإصلاحات اقتصادية جزئية، ومن حيث السياسات تصنف إلى سياسات جانب الطلب، وأخرى لجانب العرض ، ومن حيث الأهداف المتوخاة تصنف إلى إجراءات الاستقرار الاقتصادي، وإجراءات النمو وتحقيق الكفاءة الاقتصادية. أما من حيث المدة الزمنية فإنها تصنف إلى سياسات قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل**(Kulessa, 1998)**.ولكن الشائع في الأوساط الاقتصادية تصنيف هذه البرامج إلى :

١- برامج الاستقرار الاقتصادي: **Stabilization Programs**

٢- سياسات التكييف الهيكلي: **Structural Adjustment Policies**

١-٣-١ برامج الاستقرار الاقتصادي

تعود هذه البرامج إلى منتصف الخمسينات من القرن الماضي؛ إذ كانت مقتصرة على صندوق النقد الدولي الذي كان يركز عمله على أسعار الصرف وقيوده، وتكييف اختلالات موازين المدفوعات المؤقتة **(هينو، ١٩٨٦)**.

وعندما قام البنك الدولي باستحداث قروض التكييف الهيكلي عام ١٩٧٩، كان يهدف إلى توفير التمويل السريع للإنفاق المترتب على الإجراءات الرامية إلى تدعيم ميزان المدفوعات لمدة تتراوح بين (٥ إلى ١٠) سنوات دون أن يؤدي ذلك إلى فرض قيود صارمة على الطلب، الأمر الذي ينتج عنه تباطؤ في التنمية الاقتصادية والاجتماعية **ميلس (١٩٨١)**.

وخلال النصف الأول من ثمانينات القرن الماضي زادت مشكلة الديون حدةً ، فأدت إلى هبوط الدخل الحقيقي لدى بعض الدول، وعانت جهود التنمية فيها نكسة خطيرة، وأوضحت التطورات الاقتصادية أن النمو لا يمكن أن يستمر ما لم يتم استخدام الموارد بكفاءة، وأن استقرار الاقتصاد الكلي لا يمكن أن ينفصل عن التنمية الاقتصادية ، وأن استقرار ميزان المدفوعات يعد شرطاً أساسياً لمواصلة النمو طويل الأجل، ونتيجة لهذا كله وبسبب تزايد أعباء الديون وخدمتها، فقد أصبحت إعادة جدولة الديون وتوفير تمويل استثنائي من كل البنك وصندوق النقد الدوليين، والبنوك التجارية الخاصة بضمانة البنك وصندوق النقد الدوليين، شرطاً لأيّ برنامج تكييف مناسب في الدول المثقلة بالديون، وقد أدى الصندوق دورا رئيساً في تعبئة مثل هذا التمويل في إطار برامج الاستقرار، كما اصبح البنك الدولي اكثر مشاركة في مثل هذه العملية **هينو (١٩٨٦)** .

عليه اصبح تبني برامج الاستقرار الاقتصادي شرطاً أساسياً لحصول الدولة على القرض سواء من البنك أم الصندوق، ولكن البنك الدولي غالبا ما كان يترك أمر هذه البرامج لصندوق النقد الدولي على أساس أن معظم الدول المقترضة من البنك الدولي لديها في الوقت نفسه اتفاقية قرض مع صندوق النقد الدولي، وفي حالة عدم وجود مثل هذه الاتفاق مع الصندوق، فان البنك الدولي سيقوم بفرض برامج للاستقرار الاقتصادي على الدول المقترضة **Kulessa (1998)**

١-٣-١-١ مكونات برامج الاستقرار الاقتصادي

برامج الاستقرار الاقتصادي، كما ذكرنا سابقا سياسات قصيرة الأجل (١٢ إلى ١٨شهرا) تهدف إلى تحقيق الاستقرار في بيئة الاقتصاد الكلي عن طريق تقليل العجز في ميزان المدفوعات، وفي الميزانية الحكومية وخفض التضخم؛ وذلك بالضغط على عناصر الطلب الكلي وتوظف هذه البرامج ثلاثة من الجوانب الأساسية للسياسة الاقتصادية:

١- السياسة المالية.

٢- السياسة النقدية.

٣- سياسة سعر الصرف.

١- السياسة المالية

تهدف الإصلاحات في جانب السياسة المالية إلى :

أ- تخفيض نسبة عجز الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي عن طريق خفض الإنفاق العام، واتخاذ التدابير اللازمة لتوسيع القاعدة الضريبية، كتوسيع الوعاء الضريبي وإلغاء بعض الامتيازات الضريبية أو خفضها، ورفع المعدلات الحدية للضرائب هذا في الأجل القصير. أما في الأجل الطويل فيفضل خفض المعدلات الحدية للضرائب تشجيعا للاستثمار وتحمل المخاطر **(Keating, 2001)**.

ب- تخفيض النفقات الحكومية مع زيادة كفاءتها عن طريق تغيير بنية الإنفاق. أما التدابير المعتمدة لتحقيق هذه الإصلاحات فأهمها :

– تقييد الأجور في القطاع العام، وتجميد حجم الاستخدام، وإعادة النظر في قضية الضمان الاجتماعي ومعاشات التقاعد، وذلك لان قائمة الأجور والرواتب تمثل العنصر الأكبر في النفقات الحكومية، وبالتالي فان توجه السياسة المالية يكون نحو تحسين الكفاءة وتقليل الكلفة.

- تخفيض مختلف أنواع النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي، وإلغاء الدعم على السلع الاستهلاكية والخدمية كالأغذية والأسمدة والطاقة، والوصول بأسعارها إلى مستوى الأسعار العالمية.

- الكف عن الولوج في المشاريع الاستثمارية التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها، واستبعاد الدعم الحكومي للوحدات الإنتاجية التي تحقق خسارة في القطاع العام، وقصر دور الحكومة على الاستثمار في البنى التحتية، على أن يتم تمويلها عن طريق القروض والمنح الميسرة مع إعطاء الأولوية للمشاريع المتعلقة بتشغيل وصيانة الاستثمارات القائمة فعليا.

وعليه فان الإصلاحات الاقتصادية في جانب السياسة المالية تُركِّز على خفض العجز المالي عن طريق تقييد النفقات الجارية سواء ما يتعلق منها بالتوظيف أم النفقات الإدارية أم مشاريع القطاع العام، مع اعتماد التغييرات في النظام الضريبي والسعي لزيادة حصيلة الضرائب، وبتلك الوسيلة يتم خفض القوة الشرائية للسكان، وزيادة موارد القطاع العام لتمويل العجز المالي **(عبد العزيز ، ٢٠٠٢)**.

٢- السياسة النقدية

تهدف هذه السياسة إلى خفض الطلب الكلي، وذلك بتقييد الائتمان المحلي بقصد التأثير في الطلب المحلي الذي يتم تمويله عن طريق الائتمان، الذي غالبا ما ينصرف نحو زيادة الاستيرادات، أو رفع أسعار السلع المحلية، وفي جميع الأحوال سوف يؤثر في وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، ومستوى التضخم والطلب على النقد الأجنبي، وبالتالي فان تخفيض الطلب المحلي يستلزم سياسة نقدية تقيدية تركز على عدم زيادة الائتمان المحلي عن المقدار اللازم لتمويل الانتاج الحقيقي **(حشاد، ١٩٩٩)**.

أما أهم التدابير المعتمدة لتحقيق هذا الهدف فهي :

أ- زيادة اسعار الفائدة الدائنة والمدينة.

ب- وضع حدود عليا للائتمان المصرفي لا يجوز تعديلها خلال مدة البرنامج وهي ما تعرف (بالسقوف الائتمانية) **(العاني، ٢٠٠٢)**.

هذا على المدى القصير، اما على المدى المتوسط والطويل فتعطى الحرية للبنوك في تحديد اسعار الفائدة المدينة والدائنة، مع وضع حد ادنى لسعر الفائدة الدائن لحماية صغار المدخرين، ويتولى البنك المركزي توفير مؤشرات لحركة اسعار الفائدة عن طريق قيامه بتحديد سعر الخصم بالاسترشاد بسعر الفائدة على اذون الخزانة، ويراعى بصفة عامة زيادة سعر الفائدة عن معدلات التضخم لتحقيق مزايا عديدة اهمها تشجيع الادخار بالعملة الوطنية، وتحويل المدخرات من العملات الاجنبية الى العملة المحلية، والحد من القروض للاغراض الاستهلاكية ولاغراض المضاربة، كما يعطى البنك المركزي دوراً مركزيا في ادارة السياسة النقدية، وترشيد سياسة السقوف الائتمانية والعمل على تكوين سوق للاوراق المالية الحكومية **(خضر ، ١٩٩٤)**.

٣- سياسة سعر الصرف

تلعب هذه السياسة دورا بارزا في مواجهة عجز ميزان المدفوعات وتوفير الايرادات الحكومية اللازمة لخدمة الدين الخارجي.

فمن الثابت لدى البنك وصندوق النقد الدوليين ان العملة في أي دولة تكون اعلى من قيمتها الحقيقية، ولهذا يعد تخفيض قيمتها من الامور المطالب بها بوصفه شرط للتفاوض على أي قرض للتكييف الهيكلي **(شوسودوفسكي ، ٢٠٠١)**.

إن تخفيض قيمة العملة سيؤثر على العلاقات الاساسية بين العرض والطلب في الاقتصاد الوطني، ويعيد تنظيم الاسعار الحقيقية المدفوعة الى المنتجين، والقيمة الحقيقية للرواتب والاجور **شوسودوفسكي (٢٠٠١)**، فانخفاض قيمة العملة يعني ارتفاع اسعار السلع المستوردة قياسا الى السلع المحلية، وهذا سوف ينعكس سلبا على القوة الشرائية للدخل والاصول، ويؤدي بالتالي الى هبوط مقدار الواردات التي يريد الافراد والشركات شراءها بدرجة تتوقف على مرونة الطلب تجاه الاسعار والدخل الحقيقي **(جونسون، ١٩٨٧)**، كما يؤدي انخفاض قيمة العملة الى تقليص كلفة الايدي العاملة معبرا عنها بالعملات الاجنبية وهذا سيخفض ايضا قيمة المصاريف الحكومية بالدولار، ويسهل بهذه الطريقة توفير قسط من ايرادات الحكومة لخدمة الدين العام **شوسودوفسكي (٢٠٠١)**.

والى جانب تخفيض قيمة العملة تتضمن برامج الاستقرار الاقتصادي شروطا لسياسة سعر الصرف تقتضي تحرير هذه الاسعار، وتوحيدها ضمن سوق معينة وبهوامش سعرية ضيقة يمنع عملياً من العمل باسعار صرف متعددة، او حتى الاشراف على اسعار الصرف دون موافقة البنك او صندوق النقد الدوليين**عبد العزيز (٢٠٠٢)**.

١-٣-٢ سياسات التكييف الهيكلي

تمثل هذه السياسات القسم الثاني والأهم من برامج التكييف الهيكلي، وهي سياسات متوسطة الاجل نشأت مع استحداث البنك الدولي قروض التكييف الهيكلي، إذ تفرد بتصميم سياسات التكييف الهيكلي، والاشراف عليها حتى سنة ١٩٨٦ عندما قام صندوق النقد الدولي هو الآخر باستحداث تسهيلات التكييف الهيكلي.

إن سياسات التكييف الهيكلي كما هو الحال بالنسبة لبرامج الاستقرار الاقتصادي تستهدف تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات، وتقليل العجز الذي يعاني منه، ومعالجة مشكلة الديون الخارجية، لكن من خلال التأثير في جانب العرض، فمنذ بداية الثمانينات كانت مشكلة ميزان المدفوعات تعد مشكلة مؤقتة تتم معالجتها من خلال برامج الاستقرار

قصيرة الأجل، لكن تفاقم أزمة المديونية في مستهل الثمانينات دعت البعض خاصة من اقتصاديي البنك الدولي للحديث عن أسباب هيكلية وراء العجز المزمن في ميزان المدفوعات، لا يمكن معالجتها إلا من خلال سياسات جزئية في الأجلين المتوسط والطويل للقضاء على التشوهات الهيكلية في اقتصادات الدول المتلقية لقروض او تسهيلات التكييف الهيكلي، فضلا عن تحفيز النمو، وتحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد **سمي (١٩٨٢)** .

لقد تعددت بنود هذه السياسات وتفاوتت سعتها من دولة لآخرى بحيث لم يعد ممكنا حصرها ضمن نقاط محدودة، لذا لجأ العديد من الاقتصاديين الى تحديد أطر رئيسة تندرج ضمنها بقية البنود والسياسات أهمها:

١- الخصصة

وتعني "زيادة الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في ملكية الوحدات الانتاجية وتشغيلها وادارتها في المجتمع الاقتصادي لغرض تحسين انتاجية هذه الوحدات بما يخدم اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية" **(عطية ، ٢٠٠٠، ١٠٣)**

اما من الناحية العملية فتعني "تحويل الملكية العامة الى القطاع الخاص ، ادارة او ايجارا ، او مشاركة او بيعا فيما يعود للدولة او تهيمن عليه من قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة ، ومجالات الخدمة العامة" **(العبدالله،١٩٩٩، ٤٧)**.

وتأخذ عملية الخصصة العديد من الصيغ وأهمها :-

أ- خصخصة اسهم القطاع العام عن طريق سوق الاوراق المالية، إذ يتم تقييم الاسهم عن طريق مكتب مختص، بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات، كالقيمة الاسمية والقيمة الدفترية، وقيمة الممتلكات، وقيمة المردود والمتوقع للانشطة، وبعد ذلك يتم بيع الاسهم اما عن طريق المزايدة العلنية او عن طريق طلب عروض .

ب- الخصصة عن طريق بيع المنشأة حيث يتم اللجوء الى بيع اصول الشركات العامة او وسائل الانتاج، اذا ما تعذر بيع الاسهم بسبب الوضعية المالية المتردية، أو بسبب كبر حجم المنشأة وتشتت فروعها وتنوع انشطتها بشكل يجعل التحكم فيها عسيرا على القطاع الخاص.

جـ- الخصصة عن طريق فتح المجال امام المستثمرين والمؤسسات من القطاع الخاص للمساهمة في رأس مال شركات القطاع العام، وبخاصة في حال اجراء الاصلاح الاقتصادي في المنشأة، واعادة تأهيل رأس المال بعد امتصاص الخسائر، او عن

طريق فتح باب الاكتتاب في رأس مال المنشأة امام القطاع الخاص في حال زيادة رأس المال، كما يمكن ان تحصل الخصصة في حال تنازل القطاع العام عن حق الافضلية في الاكتتاب لصالح القطاع الخاص.

د- خصصة التصرف الاداري (الايجار) : ويتمثل ذلك في تخلي المنشأة الحكومية عن ادارة بعض فروعها، او انشطتها لصالح القطاع الخاص عن طريق تحويل وسائل الانتاج للقطاع الخاص بصيغة الايجار بموجب عقد يحدد شروط وطريقة تقاسم الارباح .

هـ- وأخيراً الخصصة عن طريق تصفية المؤسسة العامة في حال حدوث خسائر كبيرة، وانعدام الجدوى في مواصلة النشاط الاقتصادي، او وجود منافسة شديدة، او عند عدم القدرة على التوافق مع ظروف السوق المستجدة. وتتم التصفية عادة وفقا للانظمة والقوانين النافذة، ويتم بمقتضى ذلك ايقاف انشطة المنشأة ما عدا الامور العالقة، وتسريح العاملين جميعهم، ثم عرض الاصول للبيع باتباع اجراءات التقييم، والاعلان والبيع بحسب القوانين **العبد الله (١٩٩٩)**.

٢- التحرير

يشير التحرير الاقتصادي بمعناه العام الى رفع القيود الحكومية عن المعاملات الداخلية والخارجية، ومن ثم الانفتاح على الاقتصاد العالمي، وتنطوي هذه العملية على مجموعة اجراءات منها تحرير نظم الاسعار والتجارة والاسواق ، وتداول النقد الاجنبي ، وتفكيك الاحتكارات الحكومية ، واقامة مشروعات جديدة والسماح بدخول الاستثمارات الاجنبية ، والهدف العام هو اعطاء دور اكبر لعناصر السوق للقيام بتخصيص الموارد بين الاستخدامات المختلفة بطرائق اكثر كفاءة، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مستقرة ومستمرة **(شعلان، ٢٠٠١)**.

اما اهم الاجراءات التي تتضمنها عملية التحرير الاقتصادي فهي :

١- رفع القيود الكمية عن الواردات، واحلال الرسوم الكمركية محلها

٢- خفض الرسوم الكمركية على الواردات .

٣- الغاء المؤسسات الحكومية في مجال التسويق الصادرات.

٤- التخلي عن سياسة الحماية للصناعات المحلية.

٥- السماح بتمثيل الوكالات الاجنبية .

٦- إلغاء اتفاقيات الدفع والتجارة الثنائية.

٧- رفع الاسعار وابعاد الدولة عن التدخل في آليات العرض والطلب والحد من سياسة الحد الادنى للاجور .

٨- الشفافية وحرية الحركة للعملة الصعبة داخل الدولة وخارجها عن طريق عمليات التحويل الالكتروني. **العاني (٢٠٠٢).**

٣- الحد من تدخل الدولة (اللاّتحكمية)

يعني التحول من التدخل الواسع، وغير المحدود للدولة في الاقتصاد، وبصورة غير كفوءة أحياناً الى القيام بمهام محددة وواضحة، ولكن بصورة كفوءة ومحفزة ، وبعبارة أخرى دور جديد يتماشى والعمل في اقتصاد السوق .

وهذا يتطلب من الحكومة أن تتجه نحو :

أ- تقليص دورها ومساهمتها في عمليات الانتاج، والتوزيع والاقتصار على المجالات التي تعجز الاسواق عن تحقيقها مثل (التعليم ، والدفاع ، والبنى الاساسية ، وبعض الجوانب الاجتماعية).

ب- الكف عن تقييد النشاط الخاص، ولاسيما في المجال التجاري والتركيز على قضايا الاستقرار الاقتصادي، وتوفير بيئة مؤسسية وقانونية تدعم تطور ذلك النشاط.

جـ- تدعيم زيادة المسؤولية الشخصية عن الدخل والرفاهية، بدلا من توفير ضمانات سخية لمستويات المعيشة لأفراد المجتمع جميعهم.

د- اخضاع النشاط الحكومي للمراقبة والمسألة والتدقيق عن طريق مؤسسات عديدة (البرلمانات، والصحافة ، والاحزاب) .

تطوير الخبرات الادارية والمهارات التشريعية والضريبية والمحاسبية، وغيرها من الخبرات اللازمة للعمل بكفاءة ضمن اقتصاد السوق.

ومن الجدير بالملاحظة ان هناك مرحلة تسبق عملية التحول الى الاقتصاد السوق، وفي اثناء هذه المرحلة يتطلب من الحكومة نفسها ان تقوم بدور مهم وحساس في عملية

التحول، وذلك باتخاذ ما يلزم من تغييرات سياسية ومؤسسية وادارية للمؤسسات والادارات القائمة في مختلف القطاعات الاقتصادية (المالية ، والمصرفية، والتجارية) والسعي لايجاد مؤسسات جديدة يتطلبها النظام الاقتصادي الجديد، وسد النقص الموجود في مجال المعرفة باحوال السوق وآلياته، وفي شروط المنافسة او في خبرة صناع السياسة الاقتصادية ودافعيتهم وصولا الى توطيد دعائم اقتصاد السوق ، وتقليص دور الدولة والحد من تدخلها في الحياة الاقتصاد الى ابعد حد ممكن **شعلان (٢٠٠١)**.

وبالرغم من تباين الاوضاع الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للدول الخاضعة لبرامج التكييف الهيكلي كان هناك نمط موحد الى حد بعيد لبرامج التكييف الهيكلي في كل هذه الاقتصاديات، وهو نتيجة طبيعية؛ لان تصميم هذه البرامج يتم عن طريق جهة واحدة وفي اطار فكري محدد هومؤسستا البنك وصندوق النقد الدوليين، وقد تمكن الاقتصادي جون وليامسون **(Jhon Williamson)** من حصر بنود برامج التكييف الهيكلي وسياساتها لمختلف الدول في الاتجاهات الاتية:

١- الانضباط المالي.

٢- تقليل النفقات العامة.

٣- اصلاح النظام الضريبي .

٤- تحرير سعر الفائدة.

٥- تعويم العملة.

٦- تحرير التجارة.

٧- تحرير الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

٨- الخصصة.

٩- اللاتحكمية.

١٠- ضمان حقوق الملكية.

وقد اصبحت هذه الفقرات العشر تعرف اليوم بـ (اجماع واشنطن) **(Washington Consensus)** بوصفها قاسماً مشتركاً بين جميع الوصفات الاقتصادية، التي

تقدمها المؤسسات المالية الدولية العاملة في واشنطن، وفي مقدمتها البنك وصندوق النقد الدوليين **(Williamson, 2000).**

الفصل الثاني

التنمية الاقتصادية
الإطار النظري لمفهوم التنمية الاقتصادية

تمهيد

احتلت موضوعات التنمية الاقتصادية منذ نشوء علم الاقتصاد مركز الصدارة في الأهمية لدى الاقتصاديين أمثال آدم سمث، وريكاردو، ومارشال بالرغم من عدم تحديد مصطلحاتها ومفاهيمها. ولم تبرز التنمية بوصفها فرعاً من فروع علم الاقتصاد إلا في خمسينات القرن الماضي، وهي تحتل اليوم مكانة متميزة ليس على الصعيد الاقتصادي فحسب، بل على الأصعدة الاجتماعية والسياسية والثقافية كافة ، وهناك تباين واسع حول مفهومها وأهدافها وأسسها يتطلب منا الكثير من التحديد والتقيد والتحليل من أجل اختيار المؤشرات المناسبة، وهو ما سنحاول الوصول إليه في هذا الفصل من خلال تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية وتحليل نظرياتها.

٢-١ مفهوم التنمية الاقتصادية

ظل الفكر الاقتصادي بعيداً عن الانشغال بموضوع التنمية الاقتصادية منذ عصر آدم سمث **(Adam Smith)** وحتى الحرب العالمية الثانية، بل إن مصطلح التنمية الاقتصادية **(Economic Development)** لم يستخدم إلا استثناءً، وكان يستخدم للدلالة على مفهوم التطور الاقتصادي مصطلحات مثل التقدم المادي **(Material Progress)**، أو التقدم الاقتصادي **(Economic Progress)** ، وعندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوربا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت المصطلحات المستخدمة هي التحديث **(Modernization)**، أو التغريب **(Westernization)**، أو التصنيع **(Industrialization)** (عارف، ١٩٩٤)، ويعد كارل ماركس **(Karl Marx)** أول من استخدم كلمة **(Development)** بمعنى التطور؛ وذلك في مقولته المشهورة في مقدمة كتابه رأس المال "البلد الأكثر تطوراً صناعياً يظهر لذلك البلد الأقل تطوراً صورة مستقبله" **(فرجاني، ١٩٨٥)**.

أما أول من استخدم مصطلح التنمية الاقتصادية فهو جوزيف شومبيتر **(Joseph Schumpeter)** في كتابه نظرية التطور الاقتصادي الذي ظهر بالألمانية سنة ١٩١١، إذ ميّز فيه بين النمو الاقتصادي، والتطور أو التنمية الاقتصادية، فالنمو عنده هو حدوث تغيّرات كمية في بعض المتغيرات الاقتصادية، أما التنمية فتتضمن حدوث تغيّرات نوعية في هذه المتغيرات، ومشكلات التنمية تختلف عن مشكلات النمو بشكل عام، أما كيفية حصول النمو والتنمية فإن شومبيتر كان يؤمن بتلقائيتهما من دون ضرورة لتدخل الدولة وتوجيهها، وبالنتيجة فإن التغيّرات الكمية المتراكمة تقود إلى حدوث تغيّرات نوعية في المدى الطويل، **(فتح الله، ١٩٩٩)**، كما استخدم المؤرخون الاقتصاديون في العقود الأربعة الأولى من القرن العشرين مصطلح التنمية الاقتصادية للتعبير عن التدخل الاستعماري لتطوير الاقتصاديات المستعمرة لمصلحة القوى الاستعمارية المسيطرة، وفي سنة ١٩٣٩ قام يوجين ستيلي **(Eugene Staley)** باستخدام كلمة التنمية في اقتراحه "خطة لتنمية العالم"، وأعلن آرثر لويس **(Arther Lewis)** سنة ١٩٤٤ عن برنامج للتنمية الاقتصادية هدفه "تضييق الفجوة" في دخل الفرد بين الدول الغنية والفقيرة، وفي سنة ١٩٤٧ تم الإعلان في واحدة من أولى وثائق الأمم المتحدة أن "الغاية النهائية للحكومات من التنمية الاقتصادية هي رفع الرفاه القومي لكل السكان" وقد أكد غونار مردال **(Gunnar Myrdal)** هذا المعنى بتعريف التنمية الاقتصادية سنة ١٩٥٧ على أنها "ارتفاع مستويات المعيشة للناس العاديين" **فرجاني (١٩٨٥)**، وعلى الرغم من ذلك بقي المفهوم النيوكلاسيكي هو المهيمن على نظريات التنمية الاقتصادية واستراتيجياتها طيلة خمسينات وستينات وحتى

سبعينات القرن الماضي، إذ كان ينظر للتنمية الاقتصادية على أنها عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال مدة من الزمن، وأنه من الممكن استعمال مصطلحي التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي بمعنى واحد، وأن هذه المصطلحات على ما تتضمنه من تمييز جزئي هي في جوهرها مترادفات **(ماير وبلدوين، ١٩٦٤)**، ومع بداية سبعينات القرن الماضي، وفي إطار النقد الموجه لنظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية إثر النتائج المخيبة خلال عقد الستينات بشكل خاص من تزايد مظاهر الفقر واتساع الفجوة في توزيع الدخول وانتشار البطالة على الرغم مما حققته بعض الدول النامية من ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي، ظهرت العديد من المحاولات لطرح مفاهيم بديلة تتجاوز النقص الموجود في الطرح النيوكلاسيكي، وتكون أكثر شمولية، وقدرة على استيعاب البيئة الحقيقية لعملية التنمية بمكوناتها كافة أفراداً وموارد ومؤسسات، فظهر في بداية السبعينات مفهوم الحاجات الأساسية الذي جعل من تأمين حاجات السكان الأساسية المادية، والاجتماعية الهدف الأساسي لعملية التنمية **(برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ١٩٩٠)**، وكنتاج لأفكار مدرسة التبعية التي شاعت خلال ستينات وسبعينات القرن الماضي ظهر مفهوم التنمية المستقلة ليشير إلى أهمية الاعتماد على الذات في تطوير القدرات وتعبئة الموارد، وتصنيع المعدات الإنتاجية، وبناء القاعدة العملية والتقنية بكل مقتضياتها من نشر المعارف، وتكوين المهارات وتأهيل الكوادر البشرية على أن يكون التغيير إرادياً مقصوداً قادراً على تحرير البلد من التبعية والاستغلال وما يرتبط بهما من فقر وجهل ومرض **(فتح الله، ١٩٩٩)**، ومع بداية ثمانينات القرن الماضي شاع مفهوم التنمية المستديمة بوصفها إنموذجاً تنموياً بديلاً يأخذ في اعتباراته قدرات النظام البيئي وإمكانياته **(عبد الله، ١٩٩٨)**، وظهر مع بداية تسعينات القرن الماضي مفهوم التنمية البشرية الذي تبناه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وذلك إثر صدور التقرير الأول للتنمية البشرية لعام ١٩٩٠الذي نص على أن التنمية البشرية عملية تستهدف زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس **(البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ١٩٩٢، ١٣)** وأخيراً قام جوزيف ستجلتز **(Joseph E. Stiglitz)** بتعريف التنمية في مقاله المشهور (نحو نموذج جديد للتنمية) سنة ١٩٩٨ بأنها :" تحول المجتمع من الشكل التقليدي في العلاقات وأساليب التفكير والتعليم والعناية الصحية وطرق الإنتاج إلى الشكل الأكثر حداثةً" **(Stiglitz, 1998, 3).**

وبذلك أصبح مفهوم التنمية الاقتصادية هو جزء من مفهوم أوسع هو مفهوم التنمية كما سيأتي لاحقاً.

٢-١-١ التنمية والتنمية الاقتصادية

من المهم جداً أن نميز بين مفهومي التنمية والتنمية الاقتصادية ، هذه الأهمية تنبع مما سيترتب على تحديد المفهوم من تحديد للمقاييس والمؤشرات التي ستعتمد في البحث، وبالتالي النتائج والتقييمات التي سينتهي إليها البحث، أما التمييز فهو مبني على أساس سعة المفهوم وشموله، فمفهوم التنمية أشمل من مفهوم التنمية الاقتصادية، باعتبار أن مفهوم التنمية الاقتصادية يتعلق بالإنتاج المادي أما مفهوم التنمية فيتعلق بمجمل بالتغيّرات في الأوضاع الإنسانية، وبالتالي فإن التنمية الاقتصادية ما هي إلا عملية فرعية من عملية أشمل هي عملية التنمية **(Herrick and Kindleberger,1988)**، وهذا التمييز لا يمثل قاعدة معتمدة لدى جميع الاقتصاديين فهناك من الاقتصاديين من يجمع بين المفهومين فيأتي بتعاريف شاملةٍ لجوانب اجتماعية أو سياسية أو بيئية (تقليل عدم التساوي في الدخول ، وتخفيف حدة الفقر، ورفع مستوى المشاركة السياسية، وحماية البيئة، وغير ذلك)، إلا أن معظم نظريات النمو والتنمية الاقتصادية تتضمن في ما تقدمه من تفسيرات لعملية التنمية الاقتصادية مثل هذا التمييز؛ وذلك من خلال التركيز على سلوك المتغيرات المادية (الناتج المحلي ، والادخارات، والاستثمارات، والإنتاجية)، لذا سيتم التعامل مع مفهوم التنمية الاقتصادية وما يتعلق به من مقاييس ومؤشرات انطلاقاً من هذا التمييز.

٢-١-٢ النمو والتنمية الاقتصادية

جرت العادة في معظم مؤلفات التنمية الاقتصادية (والمنهجية منها على وجه الخصوص) على التمييز بين مفهومي النمو والتنمية، باعتبار أن النمو يشير إلى التغيرات الكمية في الناتج، في حين تشير التنمية إلى التغيّرات في نوعية الناتج، والتقنيات والترتيبات المؤسسية المعتمدة في إنتاجه وتوزيعه، أو أن النمو يشمل التغيّرات في المجاميع الإجمالية كالأطوال أو الأوزان، في حين تتضمن التنمية تغيّرات في النسق الوظيفي للطاقات المادية، أو في إمكانيات التعليم، أو في القدرة على التكيف مع الظروف **Herrick and Kindleberger (1988)**، لكن هذا التمييز لا يأخذ بعين الاعتبار التمييز السابق بين التنمية والتنمية الاقتصادية، فلو تمت المقارنة بين النمو والتنمية الاقتصادية نجد أنهما متقاربان إلى حد الترادف في بعض الأحيان، كما هو الحال في النظرية النيوكلاسيكية التي لا تفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية،

إلّا من حيث طبيعة التغيّر في منحنى نمو متوسط الناتج فإن كان الانتقال على طول المنحنى فهو نمو، وإن كان الانتقال بالمنحنى كله فهو تنمية (الدباغ والجومرد، ٢٠٠٣)، بل إنّ هذا الفرق الوحيد تلاشى مع نظريات النمو الحديثة التي حاولت أن تطرح نماذج عديدة لقياس النمو في الأجل الطويل تضمنت إلى جانب المتغيرات التقليدية للنموذج النيوكلاسيكي المتمثلة بعنصري العمل ورأس المال متغيرات جديدة مثل التقدم التقني وتراكم رأس المال البشري وانتقال المعلومات والتقنيات وغيرها من المتغيرات التي كانت تعامل من النظرية النيوكلاسيكية بوصفها متغيرات خارجية تؤثر في مستوى الإنتاجية، وبالتالي في مستوى التنمية الاقتصادية (موقع منحنى نمو متوسط الناتج).

إن عدم التمييز بين النمو والتنمية الاقتصادية لا يعني بالضرورة عدم التمييز بين الدراسات التي تعنى بالنمو، وتلك تعنى بالتنمية الاقتصادية؛ لأن دراسات النمو يمكن أن تتناول النمو بوصفه معدل تحاول قياسه وتقيّم أثر السياسات الاقتصادية عليه لكن دراسات التنمية الاقتصادية تحلل عوامل النمو، وتقيس أثر السياسات الاقتصادية على تلك العوامل.

٢-١-٣ تعريف التنمية الاقتصادية

بالإمكان التمييز بين اتجاهين في تعريف التنمية الاقتصادية، الاتجاه الأول: ينظر إلى التنمية الاقتصادية من زاوية الرفاهية الاقتصادية، فهناك من يستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية بمعنى الزيادة المتحققة في مستوى دخل الفرد، وزيادة دخل الفرد تعني زيادة قدرته الشرائية، وبالتالي رفاهيته الاقتصادية. وهناك من يعرفها بـ"النمو الاقتصادي المقترن بحصول تغييرات في عوامل محددة تضمن استمرارية النمو وارتفاع المستوى العام للرفاهية، الاقتصادية كالتغيرات الحاصلة في توزيع الدخول لصالح الفئات الفقيرة، والتغيّرات الحاصلة في الهيكل الاقتصادي لصالح قطاعات الإنتاج غير الأولي" **(www.wider.unu.edu)** ، أو العملية التي تحفز النمو، وتعيد هيكلة الاقتصاد بالشكل الذي يعزز الرفاهية الاقتصادية **(www.enterprisefranklin.co.nz)**، أما الاتجاه الثاني: فينظر إلى التنمية الاقتصادية من زاوية الإنتاج سواء بالمعنى الكمي للإنتاج كتعريف منتدى التنمية الاقتصادية الدولي الذي ينص على أن التنمية الاقتصادية هي : "عملية تكوين الثروة من خلال تحريك الموارد المادية والبشرية والمالية والرأسمالية لتوليد السلع والخدمات القابلة للتبادل"

(www.ci.loveland.co) ، أم بمعنى القدرة على الإنتاج كالتعريف السائد في العديد من الكتابات التنموية الذي ينص على أن "التنمية الاقتصادية تعني "تعزيز عوامل القابلية الإنتاجية" **(www.nzte.govt.nz).**

إن تعليق مفهوم التنمية الاقتصادية وفق الاتجاه الأول بالرفاهية يفتح الباب واسعاً أمام جوانب غير اقتصادية مادية، أو سياسية أو ثقافية إلى الحد الذي يتداخل فيه مفهوم التنمية مع مفهوم التنمية الاقتصادية، خلافاً للاتجاه الثاني الذي يتقيد بالجوانب المادية، وفي الوقت الذي يفتقر الاتجاه الأول إلى أسس نظرية تضبط المفهوم وتحدده بدقة يعكس الاتجاه الثاني إلى حدٍ كبير تطور نظريات التنمية الاقتصادية بدءاً من آدم سمث وانتهاءاً بالنظرية الحديثة في النمو.

إن التعريف وحده لا يكفي للوقوف على مدلولات التنمية الاقتصادي، بل لابد من البحث عن مثل هذه المدلولات في الأسس والفلسفات التي تنطلق منها نظريات التنمية الاقتصادية، وهذا ما سنراه في المبحث القابل.

٢-٢ نظريات التنمية الاقتصادية

شهدت مرحلة الخمسينات ظهور عدد من نظريات التنمية الاقتصادية ونماذجها التي وضعت الأسس النظرية للسياسات التنموية لعدد من منظمات التنمية الدولية مثل البنك وصندوق النقد الدوليين، كما شهدت هذه المرحلة ظهور مسار جديد في التنظير التنموي تزامن مع نيل عدد من الدول النامية استقلالها السياسي، الذي أرادت تعزيزه بتحقيق الاستقلال الاقتصادي، واللحاق بركب الدول المتقدمة، وبالتالي كان هناك مساران لتطور النظريات التنموية، المسار الأول: كان في إطار السعي لتفسير آليات التقدم الاقتصادي، الذي شهده العالم الغربي بعد الثورة الصناعية. وهذا ينطبق على جميع نظريات النمو النيوكلاسيكية، كما يمكن عد نظريات النمو الحديثة التي برزت أواخر الثمانينات من القرن الماضي امتداداً لذلك المسار، المسار الثاني: كان في إطار الجهود المبذولة لتحليل أسباب تخلف الدول حديثة الاستقلال، وتحديد السبل والوسائل الكفيلة لوضع هذه الدول على طريق النمو. وهذا ينطبق على إنموذج آرثر لويس، والنظريات الهيكلية ونظريات مدرسة التبعية، وبالإمكان التمييز بين هذين المسارين بمجموعة من السمات التي ميزت كل مسار عن الآخر وأهمها:

١- اعتنت النظريات ضمن المسار الأول بمؤشرات التقدم (النمو، والإنتاجية، والاستثمار، والادخار، والصادرات ... الخ) في حين كان تركيز النظريات ضمن المسار الثاني منصباً على التخلف ومؤشراته (الفقر، والتفاوت، والاختلال الهيكلي، والبطالة ... الخ).

٢- ركزت النظريات ضمن المسار الأول في تحليلها لعوامل التقدم على العوامل المادية (التراكم الرأسمالي، والتقدم التقني، والنمو السكاني ... الخ) في حين كانت النظريات ضمن المسار الثاني تركز في الغالب عند تحليلها لأسباب التخلف على العوامل التاريخية أو الثقافية (السيطرة الاستعمارية والتبعية، والانفجار السكاني، وانخفاض المهارات ...الخ).

٣- انطلقت النظريات ضمن المسار الأول من الافتراض بتحقق التقدم الاقتصادي سواءً في الدول المتقدمة أم النامية عبر الزمن، لكن المشكلة في بطئ هذا التقدم أو سرعته في حين عد التخلف المستمر الحالة المفترضة في النظريات ضمن المسار الثاني، والمشكلة تكمن في كيفية الخروج من تداعيات هذا التخلف.

٤- تعاملت النظريات ضمن المسار الأول مع التنمية الاقتصادية على أنها عملية تلقائية، وأي تأخر أو تباطؤ سببه العوائق الناجمة من التدخل الذي قد تمارسه جهات معينة

كالدولة، في حين تعاملت معظم النظريات ضمن المسار الثاني مع التنمية على أنها السياسات المثلى التي ينبغي على جهات معينة كالدولة، أو المنظمات الدولية القيام بها من أجل كسر طوق التخلف.

إن التمييز بين هذين المسارين سوف يساعد كثيراً على فهم طبيعة التطور، الذي حققته نظريات التنمية الاقتصادية في كل من المسارين وكما يأتي:

٢-٢-١ المسار الأول

أولاً : نظرية مراحل النمو

حاولت هذه النظرية التي ظهرت في منتصف القرن الماضي من قبل والت رستو **(Walt Rostow)** استقراء التجربة التاريخية للدول الغربية من أجل اعتمادها في تقييم المرحلة التنموية، التي تمر بها الدول الأخرى. وقد توصلت هذه النظرية إلى وجود خمسة مراحل حتمية لابد لكل قطر أن يمر بها خلال مدة انتقاله من وضعية التخلف إلى وضعية التقدم وهي:

١- مرحلة المجتمع التقليدي: التي يقتصر النشاط الاقتصادي فيها على بعض الفعاليات البدائية، كالصيد والرعي والزراعة.

٢- مرحلة الشروط السابقة للانطلاق: تبدأ الادخارات في هذه المرحلة بالتكوين، وتظهر بعض الصناعات الأساسية، وتظهر بعض الاستثمارات في البنى الارتكازية.

٣- مرحلة الانطلاق: وهي أهم المراحل الخمس وتتميز بـ:

أ- ارتفاع نسبة الاستثمارات الإنتاجية من٥% ، أو أقل إلى ١٠% ، أو أكثر من الدخل القومي.

ب- تطور واحد أو أكثر من القطاعات الصناعية، وتحقيقه معدلات نمو مرتفعة.

ت- نشوء أطر سياسية واجتماعية ومؤسسية، لاستثمار التوسع السريع في القطاع الحديث.

٤- مرحلة النضوج: في هذه المرحلة تزول كل العوائق التي كانت موجودة في مرحلة الانطلاق، وينطلق المجتمع في مسار النمو الاقتصادي التلقائي.

٥- مرحلة الاستهلاك الكبير: وهي المرحلة النهائية التي تزول فيها جميع مشاكل التخلف، ويحقق المجتمع مستويات عالية من الاستهلاك.

وقد واجهت هذه النظرية نقداً شديداً؛ بسبب محاولتها إسقاط التجربة الغربية على واقع الدول النامية متجاهلة الظروف التاريخية التي مرت وتمر بها هذه الدول والأبعاد الثقافية والاجتماعية التي تميز مجتمعاتها من المجتمعات الغربية **(www.hn.psu.edu).**

ثانيا : إنموذج هارود- دومار

تميَّز النموذج الذي قدمه كل من روي إف.هارود **(Roy F. Harrod)** و إفسي دي.دومار **(Evsey D. Domar)** خلافاً لما هو متعارف عليه في النظريات الكلاسيكية بطابعه الكينزي من حيث اعتماده التحليل في الأجل القصير، إذ يعد الادخار وفق هذا النموذج المصدر الرئيس للنمو، فلكي يحافظ القطر على أصوله الرأسمالية لابد أن يدخر نسبة محددة من دخله لتعويض الاندثارات الرأسمالية، ولكي ينمو القطر لابد أن يرفع نسبة الادخار ليولد الاستثمارات الجديدة اللازمة لزيادة الأصول الرأسمالية، إذ يقوم النموذج على افتراض وجود علاقة اقتصادية معينة بين حجم الرصيد الرأسمالي الكلي وإجمالي الناتج القومي -على سبيل المثال كل ثلاثة دولارات من رأس المال يمكن أن تنتج دولاراً واحداً من الناتج القومي، وهذا يعني؛ إنّ أية زيادة صافية في الرصيد الرأسمالي تولد زيادة في تيار الناتج القومي بالنسبة نفسها، وتعرف هذه العلاقة بنسبة رأس المال إلى الناتج، ويتوقف التغيّر في الرصيد الرأسمالي على الاستثمار الذي يتوقف بدوره على الميل للادخار الذي يمثل نسبة معينة من الناتج القومي، وبالتالي فإن زيادة الناتج القومي تؤدي إلى زيادة الادخار والاستثمار والرصيد الرأسمالي، ومن ثم زيادة الناتج مرة أخرى وهكذا، ويمكن توضيح ذلك من خلال الانموذج الآتي:

١- افرض أن الادخارات القومية $\mathbf{S}$ تمثل نسبة معينة $\mathbf{s}$ من الناتج القومي $\mathbf{Y}$ كما في المعادلة الآتية:

$$\mathbf{S = sY} \qquad (1)$$

٢- افرض أن الاستثمار $\mathbf{I}$ يعرف على أنه التغير في الرصيد الرأسمالي $\mathbf{K}$ كما في المعادلة الآتية:

$$\mathbf{I = \Delta K} \qquad (2)$$

٣- الرصيد الرأسمالي $\mathbf{K}$ كما أشار الانموذج يرتبط بعلاقة مباشرة مع إجمالي الناتج القومي بنسبة تعرف بنسبة رأس المال إلى الناتج كما توضحها الصيغ الآتية:

$$\frac{\mathbf{K}}{\mathbf{Y}} = \mathbf{k} \qquad \mathbf{(3)}$$

أو

$$\frac{\Delta K}{\Delta Y} = k \qquad (4)$$

أو

$$\Delta K = k\Delta Y \qquad (5)$$

٤- افرض أن الادخار الصافي S يعادل الاستثمار الصافي I أي أن :

$$S = I \qquad (6)$$

بتعويض المعادلات (1) و (2) و (5) في المعادلة (6) نحصل على:

$$sY = k\Delta Y \qquad (7)$$

وبقسمة الطرفين على Y ثم على k نحصل على الصيغة الآتية:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{k} \qquad (8)$$

والطرف الأيسر من المعادلة الأخير يمثل نمو الناتج القومي، الذي يحدده بشكل مشترك كل من نسبة الادخار القومي، ونسبة رأس المال إلى العمل حيث يرتبط بعلاقة موجبة مع الأول وسالبة مع الثاني ، وهو يمثل ما يعرف بمعدل النمو المرغوب **Todaro (2003)** ، ومن الجدير بالذكر أن هذا الانموذج تضمن البوادر الأولى للتمييز بين عوامل النمو في الأجل القصير، وعوامل النمو في الأجل الطويل من خلال تمييزه بين معدل النمو المرغوب، ومعدل النمو الفعلي، ومعدل النمو التوازني، إذ يرتبط الأول: بالادخار، والثاني بتوقعات المنتجين، والثالث: بالنمو السكاني، فإذا كان كل من الادخار والتوقعات متغيرات قصيرة الأجل، فإن معدل النمو السكاني هو متغير طويل الأجل، وهذا يعني أن المعدلين الأول والثاني يمثلان النمو في الأجل القصير، في حين يمثل المعدل الثالث معدل النمو في الأجل الطويل **(Shapiro, 1978)** .

ثالثاً: إنموذج روبرت سولو

يمكن النظر إلى إنموذج روبرت سولو على أنه يمثل صيغة متطورة من إنموذج هارود- دومار؛ إذ تمكن سولو من إدخال عنصر العمل مستفيداً من دالة إنتاج كوب-دوكلاس **(Cobb-Douglas function)**، فاستطاع التمييز بين عوامل النمو في الأجل القصير ممثلة بالتراكم الرأسمالي، وعوامل النمو في الأجل البعيد ممثلة بنمو السكان، أو قوة العمل، لكن

المسألة التي عدت فيما بعد نقطة ضعف في إنموذجه هي افتراضه بأن عوامل النمو المتمثلة بالميل للادخار في الأجل القصير، وقوة العمل في الأجل الطويل ثابتة، أو أنها تتحدد بفعل عوامل غير اقتصادية، في الوقت الذي اعترف هو نفسه بعدم دقة هذا الافتراض؛ إذ وجد أن هناك نسبة عالية من النمو في الناتج المحلي قد تصل للنصف لا يفسرها النمو الحاصل في التراكم الرأسمالي، أو قوة العمل هذا من جهة من جهة أخرى تنبأ سولو بحصول تقارب في معدلات النمو بين الدول المتقدمة، والدول المتخلفة في الأجل البعيد، وهذا ما يدحضه الواقع الذي يشهد اتساعاً مستمراً في الفجوة بين هاتين المجموعتين من الدول، ويمكن توضيح إنموذج روبرت سولو بشيء من التفصيل في النموذج التالي:

يعتمد سولو دالة إنتاج (كوب- دوكلاس)* في اشتقاق معدل النمو إذ يفترض:

١- الادخار القومي $\mathbf{S}$ يساوي الاستثمار القومي I

٢- الرصيد الرأسمالي في المدة الجارية $\mathbf{K_t}$ ، يعادل الرصيد الرأسمالي في المدة السابقة $\mathbf{K_{t-1}}$ مخصوماً منه نسبة الاندثار δ مضافاً له قيمة الاستثمار في المدة السابقة $\mathbf{I_{t-1}}$ أي أن:

$$\mathbf{K_t = K_{t-1}(1-\delta)+I_t} \qquad (1)$$

٣- الادخار الكلي يمثل نسبة $\mathbf{s}$ ثابتة من الناتج الإجمالي $\mathbf{Y}$ أي أن:

$$\frac{\mathbf{S}}{\mathbf{Y}} = \mathbf{s} \qquad (2)$$

٤- حجم قوة العمل L يعادل حجم السكان N بمعنى أن:

$$\frac{\mathbf{L}}{\mathbf{N}} = \mathbf{1} \qquad (3)$$

---

* تأخذ دالة إنتاج كوب- دوكلاس الصيغة الآتية:

$Y=AK^{\alpha} L^{1-\alpha}$

وهي دالة متجانسة من الدرجة الأولى تمثلY الناتج، وتمثل كل من K و L العمل ورأس المال على التوالي، وتمثل A التقنية المستخدمة في الإنتاج أما ل و -1ل فتمثلان كل من مرونة رأس المال ومرونة العمل على التوالي ومجموعهما يعادل الواحد الصحيح، وهذا يعكس ثبات عوائد الحجم وتعبر المرونة عن نسبة مساهمة العنصر في نمو الناتج، وهي في حالة المنافسة الكاملة تمثل حصة عناصر الإنتاج من الدخل، وتتميز هذه الدالة بخاصيتين أساسيتين هما:

١- تناقص العوائد بالنسبة للعنصر هذا يعني أنه في حالة زيادة عنصر واحد من عناصر الإنتاج كرأس المال مع بقاء العناصر الأخرى كالعمل ثابتة فإن الناتج سيزيد بمعدل متناقص بمعنى أن الإنتاجية الحدية للعنصر ستكون متناقصة.

٢- ثبات عوائد الحجم هذا يعني أنه في حالة زيادة جميع عناصر الإنتاج بنسبة واحدة فإن الناتج سيزيد بالنسبة نفسها.

٥- لا يوجد تغير تقني.

بقسمة دالة الإنتاج على حجم السكان يمكن الحصول على دالة متوسط نصيب الفرد من الناتج التي تأخذ الصيغة الآتية:

$$\mathbf{y} = \mathbf{A}\mathbf{k}^{\alpha} \qquad (4)$$

ويمكن توضيح هذه الدالة من خلال الشكل (١) ، إذ تمثل $\mathbf{y}$ متوسط نصيب الفرد، أو العامل من الناتج و $\mathbf{k}$ متوسط نصيب الفرد من رأس المال وهو يساوي متوسط نصيب الفرد من رأس المال في المدة السابقة $\mathbf{k}_{t-1}$ مخصوماً منه نسبة الاندثار مضافاً إليه متوسط نصيب الفرد من الاستثمار في الفترة السابقة $\mathbf{i}_{t-1}$ كما في المعادلة التالية:

$$\mathbf{k}_t = \mathbf{k}_{t-1}(\mathbf{1}-\delta)+\mathbf{i}_{t-1} \qquad (5)$$

وبما أن الادخار يساوي الاستثمار يمكن إعادة كتابة المعادلة على وفق الصيغة الآتية:

$$\mathbf{k}_t = \mathbf{k}_{t-1}(\mathbf{1}-\delta)+\mathbf{s}\mathbf{y}_{t-1} \qquad (6)$$

وبالتعويض عن $\mathbf{y}$ في المعادلة نحصل على:

$$\mathbf{k}_t = \mathbf{k}_{t-1}(\mathbf{1}-\delta)+\mathbf{s}\mathbf{A}\mathbf{K}^{\alpha}{}_{t-1} \qquad (7)$$

ويطلق على المعادلة الأخيرة معادلة النمو النيوكلاسيكية التي يمكن توضيحها من خلال الشكل (٢)، إذ يمثل الخط المنحني مسار معادلة النمو، والخط المستقيم الذي يشكل مع المحور الأفقي زاوية بدرجة ٤٥ يمثل حالة النمو الثابت، وهو يمثل معدل النمو في المدى البعيد الذي يتعادل فيه نصيب الفرد من رأس المال في جميع المراحل، والنقطة التي يتقاطع فيها الخطان تمثل حالة النمو الثابت التي لا يمكن لنمو نصيب الفرد من رأس المال أن يستمر

بالنمو بعدها إلا إذا تحقق تقدم تقني يؤدي إلى نقل دالة الإنتاج إلى مستوى أعلى **.(Farmer,1996)**

شكل (١)

دالة متوسط نصيب الفرد من الناتج وفق نموذج روبرت سولو

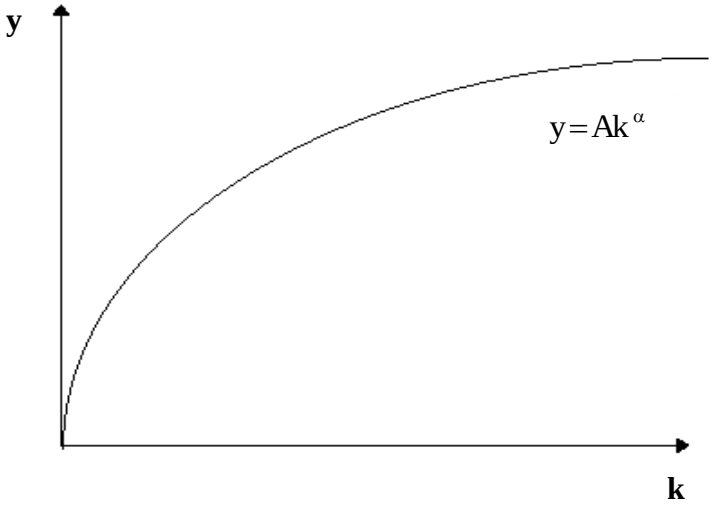

Source: Roger E. A. Farmer (1996) Neoclassical Growth Theory, Macroeconomics,November,p12, raptor.bizlab.mtsu.edu/s-drive/JZIETZ/ farmer/ch15.pdf,

شكل (٢)

شكل توضيحي لمعادلة النمو النيوكلاسيكية

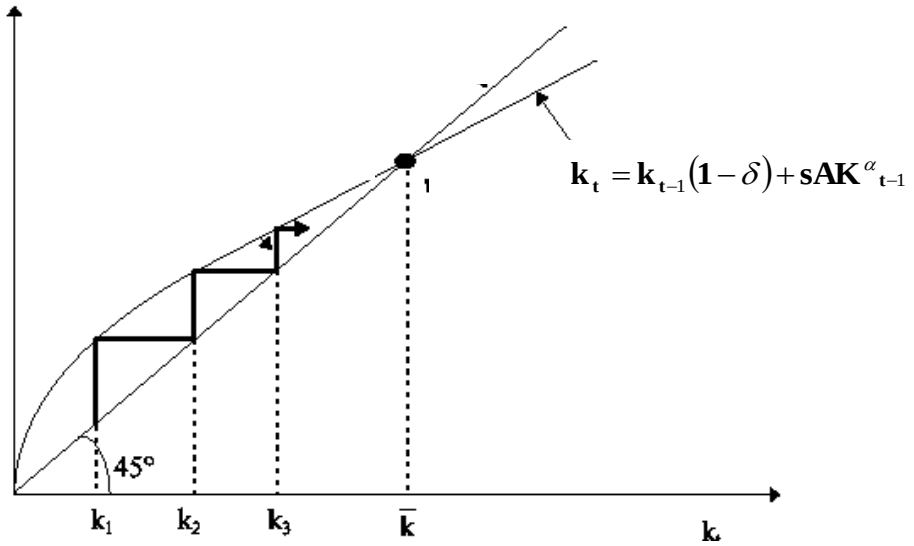

Source: Roger E. A. Farmer (1996) Neoclassical Growth Theory, Macroeconomics,November,p13,raptor.bizlab.mtsu.edu/s-drive/JZIETZ/ farmer/ch15.pdf,

رابعاً : نظريات النمو الحديثة

إن استمرار ارتفاع معدلات النمو في عدد من الدول المتقدمة، وعدم الوصول إلى نقطة النمو الثابت، كما تنبأت بذلك النظرية النيوكلاسيكية للنمو في المدى البعيد، واستمرار توسع الفجوة التنموية بين الدول المتقدمة والنامية، خلافاً لما توقعته هذه النظرية، دفعت عدداً من

اقتصاديي التنمية أواخر الثمانينات إلى البحث عن أسس جديدة لتفسير النمو في الأجل الطويل، فظهرت نماذج ونظريات حاولت تحديد العوامل المؤدية لاستمرار ارتفاع معدلات النمو في المدى البعيد بعد أن عجزت النظرية النيوكلاسيكية عن ذلك، إذ وجد بعض اقتصاديي التنمية في قانون تناقص العوائد الذي اعتمدته النظرية النيوكلاسيكية بوصفه أحد الفرضيات الأساسية في إنموذج التنمية الاقتصادية نقطة الضعف في هذه النظرية، فحاول تجاوز هذا الفرض من خلال استبعاد جميع العناصر غير القابلة للتراكم في مقدمتها العمل والأرض والاقتصار على عنصر رأس المال، بوصفه عنصراً قابلاً للتراكم، وإعادة صياغة العلاقة بين الإنتاج وعناصره وفق صيغة خطية كما توضحه المعادلة الآتية:

$$\mathbf{Y = AK} \qquad (1)$$

إذ تمثل $\mathbf{Y}$ الناتج، و $\mathbf{K}$ عنصر الإنتاج المتراكم، و $\mathbf{A}$ التقنية المستخدمة في الإنتاج، أي أن $\frac{\mathbf{1}}{\mathbf{A}}$ تمثل الكمية اللازمة من السلعة الإنتاجية وحدة واحدة من السلعة ذاتها، ويتوقف العائد على نسبة الاندثار كما توضحها المعادلة الآتية:

$$\mathbf{r} + \delta = \frac{\mathbf{Y}}{\mathbf{K}} = \mathbf{A} \qquad (2)$$

إذ تمثل $\mathbf{r}$ العائد، و δ الاندثار، فإذا كانت $(\delta = \mathbf{0})$ فهذا يعني أن النمو لا ينتهي وإذا كانت $(\delta = \mathbf{1})$ فهذا يعني أن الإنتاج سيعيد نفسه أي أن النمو يعادل صفراً، في حين اكتفى آخرون باستبعاد عنصر العمل غير الماهر بوصفه عنصراً غير قابل للتراكم، مصنفاً عوامل الإنتاج إلى رأس مال مادي ورأس مال بشري ليشمل الأول: الناتج الاجتماعي، ورأس المال الحقيقي وليشمل الثاني: العمالة الماهرة والمدربة، ولكل منهما دالته الإنتاجية التي تتكون من كلا العنصرين كما في المعادلتين الآتيتين:

$$\mathbf{H = H(H_k, K_k)} \qquad (3)$$

$$\mathbf{K = K(H_h, K_h)} \qquad (4)$$

إذ تمثل $\mathbf{K}$ الناتج من رأس المال الحقيقي، والناتج الاجتماعي، وتمثل $\mathbf{H}$ الناتج من رأس المال البشري، و$(\mathbf{H_k, K_k})$ تمثل العناصر الداخلة في إنتاج رأس المال الحقيقي والناتج الاجتماعي، في حين تمثل $(\mathbf{H_h, K_h})$ العناصر الداخلة في إنتاج رأس المال البشري، والدالتان متجانستان من الدرجة الأولى ومقعرتان بمعنى عدم وجود تناقص في عوائد رأس المال

المركب بحيث لا تدخل عناصر الإنتاج غير القابلة للتراكم كالعمل البسيط أو غير الماهر في إنتاج العناصر القابلة للتراكم، أما معدل النمو فيتحدد من داخل الإنموذج من خلال آلية الادخار الاستثمار بمعنى أن زيادة الميل لتحقيق تراكم رأس المال المادي، أو البشري تعني بالضرورة زيادة معدلات النمو **(Kurz and Salvadori, 2001)**.

فريق ثانٍ من الاقتصاديين ظل محافظاً على ثنائية عناصر الإنتاج القابلة وغير القابلة للتراكم مع تقييد أثر تراكم العناصر القابلة للتراكم في عوائدها من خلال إدخال بعض التعديلات على دالة الإنتاج الكلي، كما هو الحال في إنموذج جونس **(Jones)** و مانولي **(Manuelli)** لسنة ١٩٩٠، إذ يسمح بوجود عنصري العمل ورأس المال، وبتحدب دالة الإنتاج، الذي يعني تناقص الإنتاجية الحدية لعنصر رأس المال دون أن يؤدي ذلك إلى زوالها كلياً، مع اقتراب مقدار نصيب وحدة العمل من راس المال من اللانهاية، إذ يفترض جونس ومانولي أن :

$$\mathbf{h(k) \geq bk} \qquad (5)$$

لكل $\mathbf{k \geq o}$

إذ تمثل $\mathbf{h(k)}$ دالة متوسط نصيب الفرد من الناتج، وتمثل $\mathbf{b}$ مقداراً ثابتاً موجباً

ويمكن تمثيل هذه الدالة من الإنموذج الآتي:

$$\mathbf{h(k) = f(k) + bk} \qquad (6)$$

إذ تمثل $\mathbf{f(k)}$ الشكل التقليدي لدالة متوسط نصيب الفرد من الناتج،فكلما ازداد التراكم الرأسمالي، وارتفعت نسبة رأس المال إلى العمل انخفضت الإنتاجية الحدية، مقتربة من الحد الأدنى لها، الذي ينبغي أن لا تقل قيمته عن قيمة الثابت $\mathbf{b}$، ولو افترضنا أن الميل الحدي للادخار معطى $\mathbf{s}$، وأن رأس المال لا يندثر فإن الحالة الثابتة لمعدل النمو ستتحدد عند النسبة:

$$\mathbf{g = sb} \qquad (7)$$

أخيراً لجأ فريق ثالث من الاقتصاديين في تفسيره للنمو في الأجل الطويل إلى تحليل العوامل المؤثرة في الحد الثابت لدالة الإنتاج، وتعود الجهود المبذولة في هذا الاتجاه إلى ستينات القرن الماضي منها ما طرحه إج. يوزوا **(H.Uzawa)** سنة ١٩٦٥ من أن العامل الثابت في دالة إنتاج كوب دوكلاس يمثل نصيب وحدة العمل من رأس المال البشري، ويعتمد نمو هذا العامل على خدمات العمل المقدمة في حقل التعليم، وفي معرض بحثه عن المسارات المثلى للنمو وجد يوزوا أن تحقيق المسار الأمثل للنمو يستلزم توجيه جميع الاستثمارات، إما نحو

تكوين رأس المال المادي، أو نحو تكوين رأس المال البشري حتى يتم الوصول إلى مرحلة النمو الثابت التي تتميز بوجود معدل مركب واحد للنمو لكل من متوسط نصيب العامل من رأس المال المادي، ومتوسط نصيبه من رأس المال البشري.

وفي الإنموذج الذي قدمه كَي. جَي. إرو **(K.J.A rrow)** في ورقته "التعلم بالممارسة" سنة ١٩٦٢ حاول الربط بين المستوى التقني لشركة معينة ومقدار التراكم التقني المتحقق على مستوى الاقتصاد بشكل عام، إذ قدم إنموذجاً من دالة إنتاج مبسطة توضح العلاقة بين ناتج الشركة المعنية، ومدخلات الإنتاج كما في الصيغة الآتية:

$$\mathbf{Y_i = A(K)F(K_i, L_i)} \qquad (8)$$

إذ تمثل $\mathbf{Y_i}$ ناتج الشركة $\mathbf{i}$ و $\mathbf{K}$ إجمالي الرصيد الرأسمالي في الاقتصاد، في حين ترمز كل من $\mathbf{K_i, L_i}$ إلى مقادير رأس المال والعمل المستخدمة من الشركة $\mathbf{i}$ في هذا الإنموذج تحصل زيادة في قيمة الثابت $\mathbf{A}$؛ بسبب تراكم الخبرات الناشئة من إنتاج السلع الجديدة، هذه الخبرة المتراكمة تؤخذ بوصفها متغيراً خارجياً بالنسبة لبقية الشركات التي تستخدمها في إنتاج السلع الجديدة.

هذا الإنموذج الذي انتهى إليه إرو كان نقطة البداية لـ بي. إم. رومر **(P.M.Romer)** سنة ١٩٨٦، والذي ركز عنايته على متغير المعرفة، أو المعلومات التي تتضمنها الابتكارات والاكتشافات، إذ يفترض رومر أن الاكتشافات التي تجري في أقسام البحث والتطوير للشركات تستلزم موارد مادية، هذه الموارد ينبغي أن تستقطع من الموارد المخصصة للاستهلاك الجاري، وهنا تكمن الفكرة الأساسية بوجود علاقة تبادلية بين الاستهلاك الجاري والمعرفة التي يمكن استخدامها لزيادة الاستهلاك في المستقبل، وبالتالي يفترض رومر دالتين الأولى: دالة إنتاج للمعرفة والثانية: دالة إنتاج للسلع الاستهلاكية، الدالة الأولى تفترض وجود تقنية إنتاج واحدة هي تقنية البحث التي تنتج المعرفة، هذه المعرفة غير قابلة للاندثار ويمكن التعبير عن هذه التقنية على وفق الصيغة الآتية:

$$\mathbf{k_i = G(I_i, K_i)} \qquad (9)$$

وهي دالة مقعرة متجانسة من الدرجة الأولى، إذ تمثل $\mathbf{k_i}$ المعرفة الجديدة التي استحدثتها الشركة $\mathbf{i}$ وتمثل $\mathbf{I_i}$ المقدار المستقطع من الاستهلاك؛ لإنفاقه على البحث في الشركة

i ، في حين تمثل $\mathbf{K_i}$ المخزون من المعرفة الجارية لدى الشركة i ، أما الدالة الثانية فتأخذ الصيغة الآتية:

$$\mathbf{Y_i = F(k_i, K, x_i)} \qquad (10)$$

إذ ترمز $\mathbf{Y_i}$ لناتج الشركة i و ترمز **K** لمخزون المعرفة المتراكم على مستوى الاقتصاد بشكل عام، أما $\mathbf{x_i}$ ترمز لبقية العناصر الداخلة في إنتاج السلع الاستهلاكية، وهذه العناصر تبقى ثابتة، وهذا يعني عدم وجود أي عنصر قابل للتجديد والتطوير بما في ذلك السلع الرأسمالية، بل تعد المعرفة (بوصفها تمثل المستقطع من السلع الاستهلاكية الجارية)السلعة الرأسمالية الوحيدة التي تستخدم في إنتاج السلع الاستهلاكية، وبانتشار المعرفة التي أنتجتها الشركة i (بوصف المعرفة سلعة متاحة للجميع) يزداد المخزون الإجمالي من المعرفة **K** في عموم الاقتصاد.

إن نظريات النمو الحديثة، كما هو واضح أبدت عناية متزايدة بأثر التغيرات النوعية في عوامل الإنتاج على النمو في الأجل الطويل**(Kurz and Salvadori, 1994).**

إن هذه النظريات هي تحليل لعوامل نمو الإنتاجية أكثر مما هي تحليل لعوامل نمو الناتج؛ لذا تُعد أكثر كلاسيكية من نظريات النمو النيوكلاسيكية انطلاقاً من كون الإنتاجية كانت هي العامل الرئيس للنمو في تنظيرات آدم سمث للنمو الاقتصادي، الذي أكد على دور التخصص وتقسيم العمل في نمو الإنتاجية، وإذا أخذنا بعين الاعتبار التمييز الذي طرحه شومبيتر بين مفهومي النمو والتنمية نجد أن هذه النظريات هي نظريات في التنمية الاقتصادي أكثر مما هي نظريات في النمو الاقتصادي، ولقد امتازت هذه النظريات بأفقها البعيد الذي يحاكي نمط التحليل الاقتصادي لدى الكلاسيك الأوائل أمثال آدم سمث وريكاردو ومارشال.

أخيراً لابد من القول أن نظريات التنمية الاقتصادية ضمن هذا المسار كانت متكاملة فيما بينها تبدأ حيث تنتهي الأخرى، وتكمل ما عجزت عن إكماله سابقتها.

٢-٢-٢ المسار الثاني

واجهت نظريات التنمية الاقتصادية ضمن هذا المسار خلافاً للنظريات السابقة واقعاً متخلفاً يعاني عدداً من الاختلالات والتشوهات التي لم تكن تنسجم مع الفرضيات المثالية للنظريات النيوكلاسيكية، وقد كان لهذا الواقع انعكاساته على هذه النظريات، كما سيتضح في الفقرات القابلة.

أولاً: إنموذج آرثر لويس

كانت الإنتاجية هي المؤشر الذي اعتمده آرثر لويس في إنموذجه الذي قدمه في منتصف الخمسينات من القرن الماضي، فمن تحليله لأسباب تدني الإنتاجية في الدول النامية وجد أن اختلال توزيع الأيدي العاملة بين الريف والمدينة –أي بين قطاعي الزراعة والصناعة- هو العامل الأول في بقاء مستويات الإنتاجية متدنية في الاقتصاد بشكل عام إذ تتركز الأيدي العاملة في الريف بما يزيد عن حاجة العمل في القطاع الزراعي بحيث تكون الإنتاجية الحدية مساوية للصفر في الوقت الذي تزداد فيه الحاجة لمثل هذه الأيدي في قطاع الصناعة في المدينة، والحل الذي اقترحه لمثل هذه الحالة هو العمل على تشجيع العمال على الانتقال من القطاع الريفي إلى القطاع الحضري عن طريق زيادة الاستثمارات في القطاع الثاني، وتوسيعه ليستوعب الأيدي العاملة الفائضة عن حاجة القطاع الزراعي في الريف، التي يفترض أن تحصل على أجر أعلى مما تحصل عليه في القطاع الريفي من أجل أن تتمكن من تغطية نفقات التنقل من الريف إلى المناطق الحضرية، إذ تستمر هذه الهجرة من الريف إلى المدينة إلى أن تبدأ الإنتاجية الحدية في الريف بالارتفاع عن مستوى الصفر ويصبح منحنى عرض العمل ذا ميل موجب؛ لتبدأ بعد ذلك آلية العرض والطلب بالتحكم في توزيع الموارد بين القطاعات المختلفة **Todaro (2003).**

إن ما طرحه آرثر لويس هو علاج لمشكلة مؤقتة تتمثل بتدني مستويات الإنتاجية، ينتهي دوره عندما تبدأ الإنتاجية الحدية في القطاع الزراعي بالارتفاع عن مستوى الصفر، وبالتالي فهو لا يطرح نظرية في النمو أو التنمية سواء على المدى القريب أم البعيد.

ثانياً: نماذج التغيّرات الهيكلية

تنطلق هذه النماذج من واقع الاختلال الذي تعاني منه الدول النامية، الذي لا يسمح لآلية السوق بأداء دورها في تحريك عوامل النمو، إذ تُرَكِّز هذه النماذج على تسلسل عملية التحول في الهياكل الاقتصادية، والصناعية، والزراعية، والمؤسسية التي تمر بها الدول المتخلفة من أجل السماح للصناعات الجديدة بالحلول محل الأنشطة الزراعية التقليدية من أجل تحفيز النمو الاقتصادي، وتفترض هذه النماذج أن الادخارات والاستثمارات، وإن كانت ضرورية فهي

ليست كافية لتحقيق النمو الاقتصادي، فإلى جانب التراكم الرأسمالي المادي والبشري هناك مجموعة من التغيّرات المرتبطة بالهيكل الاقتصادي اللازمة للتحول من النظام الاقتصادي التقليدي إلى نظام اقتصادي متمدن، تشمل هذه التغيّرات من الناحية العملية جميع الوظائف الاقتصادية، بما فيها العمليات التحويلة للناتج والطلب الاستهلاكي والتجارة الخارجية، وتوظيف الموارد إلى جانب بعض العناصر الاجتماعية والاقتصادية كالتحضر ونمو السكان وتوزيعهم. وتركز الدراسات التطبيقية للتغيّرات الهيكلية على القيود المحلية والخارجية المفروضة على التنمية الاقتصادية، فمن جملة القيود المحلية –مثلاً- الموارد المحلية، وحجم السكان فضلاً عن القيود المؤسسية كالسياسات والأهداف الحكومية، أما القيود الخارجية فتشمل رؤوس الأموال الخارجية والتجارة الدولية والتقنيات، وكثيراً ما تعزى الفوارق الموجودة بين الدول النامية إلى وجود مثل هذه القيود، وتختلف هذه النظرية عن نظرية مراحل النمو في تحديد المدة الزمنية التي تحتاجها الدول النامية للتحول إلى دول متقدمة، التي تقل كثيراً عن المدة الزمنية التي استغرقتها الدول المتقدمة في مراحل تحولها؛ وذلك. لأن بإمكان الدول النامية الاستفادة من الدول المتقدمة في الحصول على المساعدات ورؤوس الأموال، والتقنيات والأسواق الخارجية، وبذلك يمكن للتكامل الدولي أن يلعب دوراً مهماً في تعجيل عملية التنمية، ويمكن عد الإنموذج الهيكلي الذي توصل إليه الاقتصادي في جامعة هارفارد هوليس جنري **(Hollis B.Chenery)** وزملاؤه واحداً من أهم نماذج التغيّرات الهيكلية، إذ يتضمن هذا الإنموذج تحديد أهم خصائص عملية التنمية الاقتصادية والتي تشمل: الانتقال من الإنتاج الزراعي إلى الإنتاج الصناعي، وانخفاض حدة الطلب على الغذاء والحاجات الأساسية وارتفاعه على السلع المصنعة والخدمات المتنوعة، واتساع المدن وزيادة التحضر والهجرة من الريف والمدن الصغيرة إلى الحواضر والمراكز الصناعية، وانخفاض حجم الأسرة، وتراجع معدلات النمو السكاني، وتغليب العناية بنوعية الأطفال(التعليم والصحة) على العناية بكميتهم.

والملاحظ في هذه النظرية أنها وسعت دائرة تحليلها لتشمل عدداً من الجوانب الثقافية والاجتماعية والديمغرافية والحضرية وعلى الرغم من أهمية هذه العوامل إلا أن إدخالها ضمن النماذج التنموية يزيدها تعقيداً، كما أنه لا يخفى الدور المتعاظم الذي ينبغي على الدولة أن تلعبه لتحقيق مثل هذه التغييرات الشاملة، وأخيراً إن هذه النظرية كما هو الحال في نظرية مراحل النمو حاولت تعميم التجربة الغربية على الدولة النامية، وهذه إحدى أهم المشكلات التي يمكن أن

تواجه الدراسات التنموية التطبيقية القائمة على المقارنة بين الدول المتقدمة والدولة المتخلفة متجاهلة الفوارق الثقافية والاجتماعية بين مختلف المجتمعات.

ثالثاً: مدرسة التبعية

حاولت النظريات في إطار مدرسة التبعية التي شاعت أفكارها خلال سبعينات القرن الماضي في أوساط عدد من المثقفين في الدول النامية خلافاً للنظريات السابقة البحث عن عوامل تخلف الدول النامية خارج حدودها الزمانية والمكانية.

لقد حمَّلت هذه النظرية الاستعمار والدول المستعمِرة مسؤولية استمرار التخلف في الدول المستعمَرة؛ بسبب ما خلفته من علاقات اقتصادية، واجتماعية أسهمت في تعزيز تبعية هذه الدول للدول التي استعمرتها حتى بعد خروج جيوش المستعمرين؛ تمثلت في العلاقات التجارية غير المتكافئة بين الدول الغنية (المركز)، والدول الفقيرة (المحيط) التي استمرت تعيش على تصدير المنتجات الأولية لأسواق الدول الغنية، إذ ظلت الأخيرة تفرض هيمنتها على أسعار السلع المصدرة إليها من هذه الدول وكمياتها، التي كانت دوماً في غير صالح الدول الفقيرة، التي كانت تعاني تدهوراً مستمراً في معدلات تبادلها التجارية (زكي، ١٩٨٧)، إلى جانب ذلك أسهمت العلاقات الاستعمارية السابقة في نشوء مجموعات معينة من الإقطاعيين، والصناعيين، والتجار، وضباط الجيش، والتجار، والموظفين الكبار، ورؤساء النقابات المهنية تتمتع بالدخول المرتفعة، والمنزلة الاجتماعية والنفوذ السياسي مكونة نخبة مهيمنة، هذه النخبة ظلت تشكل عاملاً مهما في استمرار العلاقات الرأسمالية غير المتكافئة التي تلبي مصالحها من خلال ارتباطها بقوى خارجية مثل الشركات المتعددة الجنسيات، والوكالات الدولية للمساعدات الثنائية أو متعددة الأطراف مثل البنك وصندوق النقد الدوليين، التي تكون مرتبطة بالدول المانحة للقروض، إذ كانت الأنشطة التي تمارسها هذه النخب، ووجهات النظر التي تتبناها تشكل عائقاً في وجه الإصلاحات التي يمكن أن يعم نفعها على فئات واسعة من السكان، وقد تؤدي أحياناً إلى انخفاض مستويات المعيشة واستمرار التخلف، ويمكن تلخيص العوامل المساهمة في استمرار الفقر وتفاقمه في الدول النامية من وجهة نظر هذه المدرسة بالسياسات التي تمارسها دول الشمال الرأسمالي، وامتداداتها في الدول النامية عبر النخب الرأسمالية المهيمنة، وهذا يعني أن التخلف من وجهة النظر هذه ظاهرة مفروضة من الخارج، خلافاً لما تقرره نظرية مراحل النمو والمدرسة الهيكلية التي تعزو التخلف إلى

عوامل داخلية كقلة الادخارات والاستثمارات، وضعف التعليم ونقص المـهارات، والحل الوحيد يتمثل بإجراء تغيّر جذري على النظام الرأسمالي لتحرير الدول النامية من السيطرة المباشرة وغير المباشرة للدول الرأسمالية، والفئة الطاغية في الدول النامية.

لقد بدا من الواضح جداً أن جميع النظريات ضمن المسار الثاني كانت محدودة في إطارها المكاني المتمثل بالدول النامية، وإطارها الزماني المحصور في مرحلة التخلف التي تمر بها هذه الدول، وبالتالي فهي لم تتمكن من إيجاد أسس ثابتة تحكم رؤيتها وتضبط مسارها وتساعد في تطويرها **Todaro (2003) .**

٢-٣ مؤشرات التنمية الاقتصادية

تتباين طبيعة المؤشرات التي تحدد درجة تقدم القطر أو تخلفه بتباين وجهات النظر حول التنمية من حيث مفهومها وأهداف وأسسها الفلسفية، ففي الوقت الذي توجد فيه مؤسسات دولية مثل البنك وصندوق النقد الدوليين تعتمد معدل نمو الدخل الحقيقي مؤشراً لترتيب الدول على سلم التقدم الاقتصادي، نجد مؤسسات دولية أخرى كالمنظمات التابعة للأمم التحد (**UNCTAD** أو **UNDP** أو غيرها)، تعتمد ما يعرف بمقياس التنمية البشرية في تصنيفها للدول، كما أن هناك من يصنف الدول حسب هياكلها الاقتصادية، فكلما ارتفعت مثلاً أهمية قطاع الصناعات التحويلة في دولة ما كان ذلك مؤشراً على تقدم الدولة وهكذا، هذا فضلاً عن التباين الموجود بين المدارس الاقتصادية والنظريات التنموية، فكما وجد في النظريات النيوكلاسيكية عموماً يعد الادخار أو الاستثمار أو التراكم الرأسمالي المؤشر الأهم، وأحياناً الوحيد للتنمية الاقتصادية في حين كان هناك في نظريات النمو الحديثة اعتناءً متزايداً بالإنتاجية هذا بالنسبة للنظريات التي تتناول التقدم الاقتصادي، أما بالنسبة للنظريات التي تركز النظر حول مشكلات التخلف في الدول النامية فهي غالباً ما تعتمد في تقييم عملية التنمية مؤشرات مثل الفقر والحاجات الأساسية، والتفاوت في توزيع الدخول و الموارد بين الفئات الاجتماعية، والقطاعات الاقتصادية المختلفة.

إزاء هذا التباين الواسع في وجهات النظر حول المؤشرات التي يجب اعتمادها في قياس التنمية الاقتصادية، وترتيب الدول على سلم التقدم الاقتصادي يصبح من الصعب تحديد مؤشرات دقيقة لقياس التنمية الاقتصادية هذا من جانب، ومن جانب آخر تتباين المؤشرات التنموية بينها من حيث سعة البيانات وشمولها والمدى الزمني الذي يمكن في ضوءه الحصول على نتائج دقيقة، فهناك مؤشرات يمكن قياسها بشكل سنوي كالدخل والناتج وغيرها من المتغيرات قصيرة المدى، في حين توجد مؤشرات مثل التقدم التقني، أو التغيّر الهيكلي تحتاج لمدد زمنية قد تصل إلى عشر سنوات أو أكثر من أجل الحصول على نتائج دقيقة، يضاف إلى ذلك كله العوائق الفنية المتمثلة بعدم توافر البيانات الدقيقة، خاصة بالنسبة للدول النامية، وتباين المعايير المعتمدة وعدم دقتها في تحديد قيم المؤشرات، وتخلف الأجهزة والأدوات الإحصائية واختلال هياكل الأسواق في مثل هذه الدول.

لذلك اقتضى الأمر اختيار ما هو أقرب إلى مفهوم التنمية الاقتصادية من هذه المؤشرات، والذي يتمثل بمؤشرات الناتج الحقيقي، والتراكم الرأسمالي، والإنتاجية وفيما يأتي توضيح لهذه المؤشرات الثلاث.

أولاً : الناتج المحلي الإجمالي

يعد الناتج المحلي الإجمالي المؤشر التقليدي للتنمية الاقتصادية، والأكثر سهولة والأقل تعقيداً، فهو يقيس التنمية من خلال نتائجها الفعلية المتمثلة بالتيار المتدفق من السلع، والخدمات التي هي حصيلة توليفة معينة من عناصر الإنتاج، التي تستخدم مستوى معيناً من التقنيات، وعادة ما يؤخذ بوصفه معدل نمو إجمالي، أو فردي يشتق من دالة الإنتاج وفق الصيغة الآتية:

$$\frac{\mathbf{Y_t} - (\mathbf{Y_{t-1}})}{\mathbf{Y_t}} \qquad (1)$$

إذ تمثل $\mathbf{Y}$ المؤشر المعتمد في حساب الناتج الحقيقي، و $\mathbf{t}$ تمثل الزمن الذي يحسب بالسنوات عادةً ، وترمز -1 للمدة السابقة، وهناك عدد من الصياغات تستخدم لقياس معدل النمو، وفقاً للعوامل المحددة له كما وجدنا في نظريات النمو.

وعلى الرغم من جميع الاعتراضات والمشكلات التي تثار ضد اعتماد الناتج المحلي الإجمالي في قياس عملية التنمية الاقتصادية وتقويمها كونه لا يعكس بالضرورة مستوى الرفاهية الاقتصادية، أو شكل توزيع الدخل والثروة، أو إلى غير ذلك من المآخذ يبقى من الناحية النظرية المؤشر الأهم، بل الأساس الذي تتوقف عليه جميع مؤشرات التنمية والتنمية الاقتصادية على حدٍ سواء، بمعنى أنه لا عبرة لأي تقدم يحصل في أيٍّ من تلك مؤشرات ما لم يصاحبه ارتفاع في معدل نمو الناتج، بل يمكن القول إن جميع النظريات متفقة حول أهمية الناتج المحلي بوصفه مؤشراً للنمو، أو التنمية، لكن الخلاف هو حول كفاية مثل هذا المؤشر أو عدم كفايته في تقييم تقدم القطر أو تخلفه.

عموماً يمكن القول أن نمو الناتج المحلي الإجمالي يعد وفق طروحات البنك وصندوق النقد الدوليين النيوكلاسيكية المفتاح لتحقيق كل الأهداف التنموية سواء كانت تخص تقليل الفقر، أم رفع مستوى التنمية البشرية، أم تعزيز الرفاهية الاقتصادية، وبناءً على ذلك قام صندوق النقد الدولي بتكريس جهد عدد كبير من الباحثين لدراسة تأثير برامجه وسياساته المطبقة في الدول

النامية على النمو الاقتصادي **(IMF, 2003)** . لذا سيكون هذا المؤشر هو المعيار الأساسي الذي ستقيِّم من خلاله آثار برامج التكييف الهيكلي على التنمية الاقتصادية.

ثانياً: التراكم الرأسمالي

ظل التراكم الرأسمالي يمثل المحرك الرئيس للنمو عبر النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية من آدم سمث وحتى روبرت سولو بوصفه ذلك الجزء من الناتج الذي يذهب نحو الادخار والاستثمار، وبالتالي زيادة القدرة الإنتاجية للقطر، وقد بدت واضحة الأهمية التي يحتلها التراكم الرأسمالي في البناء النظري لإنموذجي هارود-دومار وروبرت سولو، ويشكل نقص هذا العامل في الدول النامية، بسبب نقص الادخارات والاستثمارات العائق الأهم في طريق النمو، والسبب الرئيس في تدني مستويات الدخول، واستمرار دوامة الفقر كما أكدت ذلك عدد من نظريات التنمية، ويقاس التراكم الرأسمالي من خلال التغيّر في الرصيد الرأسمالي، الذي يعادل الاستثمار مطروحاً منه قيمة اندثار رأس المال، كما توضحها المعادلة الآتية:

$$\mathbf{dK_t = I_t - \delta K} \qquad (2)$$

حيث ترمز **d** للتغير، و **K** لرأس المال، و **I** للاستثمار، و **t** للزمن، و δ لنسبة الاندثار **(Limam and Miller, 2003)**، ويبقى دور التراكم الرأسمالي كما تؤكد النظرية النيوكلاسيكية مقيداً بالأجل القصير.

ثالثاً : الإنتاجية

تعرف الإنتاجية بشكل عام بأنها التأثير الذي يتركه استخدام عوامل الإنتاج في الناتج، كما تعرف بأنها نسبة المنتجات إلى المدخلات المتحققة في مختلف القطاعات والمجموعات الصناعية، أو هي مقدار ما تغله الوحدة الواحدة من المدخلات مقاساً بالوحدات المادية، وتصنف الإنتاجية إلى إنتاجية كلية Total Factor Productivity (TFP) ، ويقصد بها التأثير الذي يتركه استخدام عناصر الإنتاج سوية في الناتج وهي ثابتة في الأجل القصير وفق النظرية النيوكلاسيكية، وتمثلها (A) في دالة إنتاج كوب- دكلاس، وإنتاجية جزئية Partial Factor Productivity ويقصد بها التأثير الذي يتركه استخدام أحد العناصر في الناتج، وتكون وفق النظرية النيوكلاسيكية متناقصة **(www.vwi.unibe.ch)**.

إن العناية بالإنتاجية كأحد أهم العوامل المساهمة في النمو بدأ مع نهاية ثمانينات القرن الماضي، هذه الأهمية جاءت نتيجة لما أثبتته الدراسات التطبيقية من فشل النظرية النيوكلاسيكية في تحديد العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي في الأجل البعيد، وذلك بعد أن أثبتت الدراسات التطبيقية في الدول المتقدمة وجود نسبة عالية من نمو الناتج، تفوق النصف أحياناً لا يمكن تفسيرها بالنمو الحاصل في عنصري العمل ورأس المال لوحدهما، كما تفترض النظرية النيوكلاسيكية، فضلاً عن فشلها في تفسير الاختلاف الحاصل في معدلات النمو بين الدول، وسقوط فرضيتها القائلة بتقارب معدلات النمو بين الدول المتقدمة والمتخلفة؛ بسبب اتساع الفجوة بين هاتين المجموعتين مع مرور الزمن، كل ذلك كان كافياً للبحث عن محددات أكثر قدرة على الإجابة عن الأسئلة التي طرحتها النظرية النيوكلاسيكية دون أن تتمكن من الإجابة عنها، فظهر عدد من نماذج النمو التي كونت نظريات النمو الحديثة، التي وجدت في نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج الحل للغز النظرية النيوكلاسيكية والتفسير للنسبة غير المفسرة من النمو المتحقق في عدد من الدول المتقدمة، أو النامية واتجهت للبحث عن العوامل المؤثرة في نمو الإنتاجية الكلية بدل البحث عن العوامل المؤثرة في التراكم، وبدأت بدراسة أثر عوامل مثل التقدم التقني، وتراكم رأس المال البشري في الإنتاجية كالدراسة التي أجراها هندرسون **(Henderson)** وروسل **(Russel)** سنة ٢٠٠١، أو الدراسة التي أجراها كوب **(koop)** سنة ٢٠٠٠ ، أو غيرها من الدراسات **Limam and Miller (2003)** .

ولتقدير معدلات نمو الإنتاجية يتم اللجوء إلى احتساب إنتاجية العمل لقياس الإنتاجية الجزئية، أو احتساب ما يعرف بمتبقي سولو **(Solow residual)** الذي يمثل الجزء غير المفسر من معدل نمو الناتج؛ وذلك لقياس الإنتاجية الكلية عن طريق احتساب الفرق بين معدل نمو الناتج الكلي وإسهام كل من معدل نمو العمل ومعدل نمو رأس المال في نمو الناتج، ويمكن احتسابها من معادلة كوب- دوكلاس وفق الصيغة الآتية:

$$\frac{\Delta \mathbf{Y}}{\mathbf{Y}} = \frac{\Delta \mathbf{A}}{\mathbf{A}} + \alpha\left(\frac{\Delta \mathbf{K}}{\mathbf{K}}\right) + (\mathbf{1}-\alpha)\left(\frac{\Delta \mathbf{L}}{\mathbf{L}}\right) \qquad (3)$$

إذ تمثل $\frac{\Delta \mathbf{A}}{\mathbf{A}}$ معدل نمو الانتاجية الكلية، و $\frac{\Delta \mathbf{Y}}{\mathbf{Y}}$ معدل نمو الناتج، و $\frac{\Delta \mathbf{L}}{\mathbf{L}}, \frac{\Delta \mathbf{K}}{\mathbf{K}}$ معدل نمو رأس المال والعمل على التوالي أما α و $(\mathbf{1}-\alpha)$ فتمثل نسبة مساهمة كل من رأس المال والعمل على التوالي في نمو الناتج، وهذه هي أبسط الصيغ لاحتساب الإنتاجية الكلية **(www.zei.de)** ،

وعادة ما يستخدم مثل هذا المقياس لاحتساب نمو الإنتاجية في المدى البعيد. أما في المدى القريب فيفضل استخدام مؤشر الانتاجية الجزئية.

إن المؤشرات الثلاثة لها علاقة وثيقة مع بعضها البعض، فالتراكم الرأسمالي يتوقف على حجم الناتج من حيث أنه يمثل ذلك الجزء غير المستهلك من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي كلما زاد حجم الناتج زاد حجم التراكم الرأسمالي في ظل ثبات الميل الحدي للادخار، كما أن الإنتاجية ترتبط بعلاقة موجبة مع التراكم الرأسمالي، على افتراض أن زيادة الإنتاجية يأتي من زيادة الاستثمار في رأس المال البشري أو في مجالات البحث والتطوير، ومثل هذا يستلزم زيادة التراكم الرأسمالي وبالتالي يمكن القول أن هناك علاقة تكاملية تربط هذه المؤشرات مع بعضها البعض.

الفصل الثالث

القياس الاقتصادي

لأثر برامج التكييف الهيكلي في التنمية الاقتصادية

تمهيد

القياس الاقتصادي هو الأداة التي يمكن من خلالها الوصول إلى التقييم الموضوعي للبرامج التكييف الهيكلي وما يمكن أن تخلفه من أثار على التنمية الاقتصادية، وبالإمكان أيضاً الاستفادة من الدراسات التطبيقية السابقة التي تناولت آثار برامج صندوق النقد الدولي بشكل عام على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية، وبمقارنة نتائج التحليل القياسي مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة يمكن الخروج بتقييم عام حول برامج التكييف الهيكلي وهذا ما سيتناوله الفصل الثالث في مباحثه الثلاث.

٣-١ الطرائق المستخدمة لقياس أثر برامج التكييف الهيكلي

إن برامج التكييف الهيكلي كما هي مجموعة من السياسات التي تتبناها الدول المتلقية لقروض أو تسهيلات التكييف الهيكلي. وهذه القروض تمثل نوعاً واحداً من أنواع القروض التي يمنحها البنك وصندوق النقد الدوليين، التي عادة ما تكون هي الأخرى مشروطة بتنفيذ جملة من السياسات الكلية والإصلاحات الاقتصادية، وغالباً ما كان صندوق النقد الدولي هو الذي يشرف على تطبيق هذه السياسات في الدول المقترضة، بل يندر أن نجد دولة لديها اتفاقية قرض مع البنك الدولي دون أن يكون لديها في الوقت نفسه اتفاقية قرض مع صندوق النقد الدولي تضمن قيامها بتنفيذ البرامج المشروطة للحصول على القرض؛ لذلك كانت عناية الباحثين منصبة بالدرجة الأولى على برامج صندوق النقد الدولي، بل إن برامج التكييف الهيكلي لم يتم تفعيلها إلا بعد قيام صندوق النقد باستحداث تسهيلات التكييف الهيكلي سنة ١٩٨٦، وتسهيلات التكييف الهيكلي المعزز سنة ١٩٨٧، لذلك يمكن الا كتفاء بدراسة أثر برامج صندوق النقد الدولي الممنوحة في إطار تسهيلات التكييف الهيكلي. وقبل توضيح أهم الطرائق المعتمدة في قياس الأثر الناجم عن تبني برامج التكييف الهيكلي، أو غيرها من برامج الصندوق لابد من الإشارة إلى الصعوبات التي تحول دون إمكانية قياس أثر هذه البرامج بشكل مباشر، من جملتها أن نجاح هذه البرامج يتوقف على التغيّرات التي تحصل للمتغير الكلي (توازن ميزان المدفوعات، والتضخم، ونمو الناتج المحلي،...إلخ)، في حين أن الاتفاق الموقع بين الصندوق والدولة المقترض يرتبط بجملة من متغيرات السياسة الاقتصادية (توسيع حجم الائتمان المحلي، وتقليل عجز الميزانية،...إلخ)، ومن السهل معرفة مدى التزام الدولة بتنفيذ التعديلات المطلوبة في سياساتها الاقتصادية، لكن من الصعب جداً معرفة إذا كانت هذه التعديلات ستقود إلى تحقيق النتائج المرغوبة في المتغيرات الكلية، فبرامج صندوق النقد تتضمن حزمة معقدة من الإجراءات في مجال السياسيات النقدية، وسياسة سعر الصرف، وسياسات تعزيز الاستثمار، ورفع الكفاءة وإصلاح هيكل الأجور وإصلاح النظام المصرفي وتحرير التجارة، ولا توجد حتى الآن النظرية التي تستوعب العلاقات الحركية بين هذه الحزمة من السياسات الاقتصادية – التي تمثل توليفة من سياسات الطلب الكلي مع سياسات تعزيز العرض والأسعار النسبية- والحصيلة النهائية لمجموع المتغيرات الكلية التي تستهدفها هذه الحزمة، وبالتالي لا يمكن لهذه السياسات أن تضمن تحقيق التعديلات المطلوبة في المتغيرات الكلية من الناحية النظرية على أقل تقدير، هذا من جانب ومن جانب آخر ليست برامج الصندوق وحدها التي يمكن أن تؤثر في

المتغيرات الكلية بل هنالك جملة من المؤثرات الخارجية، فالتغيرات في معدل التبادل التجاري أو تكاليف خدمة الديون الخارجية هي الأخرى يمكن أن تؤثر في قدرة الدولة على تحقيق الأهداف المرجوة من تبني برامج الصندوق، وبالتالي فإن قياس فاعلية هذه البرامج يستلزم استبعاد الآثار التي تخلفها التغيّرات الخارجية المفاجئة.

إن العلاقة بين البرامج والتعديلات النهائية للمتغيرات الكلية الداخلية منها والخارجية هي علاقة غير مباشرة، فالإصلاحات التي تتضمنها هذه البرامج والموارد المالية التي تدعمها ينبغي أن تتفاعل مع الهيكل الاقتصادي، حتى تتحقق التعديلات الاقتصادية المرجوة، ففي الوقت الذي تقوم فيه الحكومات بتطبيق الإصلاحات المطلوبة هناك عوامل خارجية (تحولات معدل التبادل التجاري، التقلبات المناخية وغيرها) تعمل من خلال الهيكل الاقتصادي نفسه بالتأثير سلباً، أو إيجاباً في الحصيلة النهائية لقيمة المتغير الكلي، وبما أن برامج الصندوق تسعى لتحقيق التعديلات على سياسات الاقتصاد الكلي بما يؤدي إلى تحقيق التعديلات على متغيرات الاقتصاد الكلي، فإن الطريقة المثلى لقياس فاعلية برامج الصندوق تكمن في عزل التأثيرات التي تخلفها مثل هذه الصدمات الخارجية عن التأثير الذي يخلفه تبني برامج الصندوق على متغيرات الاقتصاد الكلي، ومن ثَمَّ مقارنة واقع المتغيرات الكلية في الدول التي تطبق برامج الصندوق مع واقع هذه المتغيرات فيما لو لم تقم تلك الدولة بتبني مثل هذه البرامج بعبارة أخرى إجراء مقارنة بين الحصيلة الفعلية للمتغيرات الكلية التي تعود إلى تبني برامج الصندوق مع أخرى افتراضية تمثل الحصيلة المتحققة فيما لو لم يتم تطبيق هذه البرامج.

وبالطبع لا يمكن مشاهدة مثل هذا الواقع المفترض، فالدولة إما أن تكون متبنية لبرامج الصندوق، أو غير متبنية. ويستحيل أن تكون متبنية وغير متبنية لهذه البرامج في وقت واحد، وبالتالي لابد من تشكيل مثل هذا الواقع المفترض، الذي ينبغي أن يكون متماثلاً من حيث الواقع الاقتصادي، والعوامل الخارجية واقع الدول غير المتبنية لبرامج البنك والصندوق ولا يختلف إلا من حيث عدم وجود هذه البرامج.

إن إجراء مثل هذه المقارنة يتطلب معلومات يتعذر من الناجية العملية الحصول عليها، فلكي يتم إجراء المقارنة بين الحالتين لابد أن تكون معاملات الإنموذج الكلي المعتمد ثابتة بالنسبة لأطر سياسية مختلفة، كما أنه إذا كانت المعاملات الهيكلية* متباينة فهذا يستدعي وجود إنموذجين أحدهما: يصف الهيكل الاقتصادي في حال وجود هذه البرامج والآخر: يصف الهيكل

* وهذا وارد الحدوث فيما يتعلق ببرامج التكييف الهيكلي التي تفترض أن الاختلالات الهيكلية هي التي تقف وراء تفاقم أزمة موازين المدفوعات (ينظر: ص ٩).

الاقتصادي في حال غياب هذه البرامج، كما تتطلب المقارنة معلومات حول قيم المعاملات الهيكلية، ومعاملات دوال رد الفعل للسياسة الاقتصادية** **(Policy reaction function)**.

إن مثل هذا القدر الواسع من المعلومات غير متيسر وبالتالي فإن الطرائق التي تستخدم لقياس فاعلية برامج الصندوق بشكل عام تحاول قدر الإمكان الاقتراب من تحقيق شروط المقارنة الدقيقة وأهم هذه الطرائق:

١- طريقة (قبل- بعد) **(The Before-After Approach)**

٢- طريقة (مع-بدون) **(The With-Without Approach)**

٣- طريقة مقدرات التقييم العام **(The Generalized Evaluation Estimator Approach)**

ولكل واحدة من هذه الطرائق ميزاتها وعيوبها **(Haque and Khan, 1999)**.

أولا : طريقة (قبل- بعد)

تتميز هذه الطريقة بسهولتها؛ إذ تفترض أن جميع العوامل المؤثرة في قيم المتغيرات المستهدفة باستثناء تبني برنامج صندوق النقد الدولي ثابتة في المدة السابقة للبرنامج ومدة البرنامج، وبالتالي فإن المصدر الوحيد للتغير في المتغير المعتمد هو تبني البرنامج.

فلو افترضنا أن المتغيرات الكلية التي تستهدفها برامج الصندوق للدولة المتبني لها ترتبط بعلاقة خطية مع حزمة السياسات الاقتصادية الداخلية، والظروف الخارجية، وحزمة برامج صندوق النقد الدولي والعوامل الأخرى أي أن:

$$\mathbf{y_{ij}} = \beta_{\mathbf{j}}\mathbf{x_{ij}} + \alpha_{\mathbf{j}}\mathbf{w_{ij}} + \beta_{\mathbf{j}}^{\mathbf{IMF}}\mathbf{d_{ij}} + \varepsilon_{\mathbf{ij}} \qquad (1)$$

إذ إن **y** تمثل متجه المتغيرات الكلية المستهدفة، و**x** تمثل متجه السياسات الداخلية، و**w** تمثل متجه الظروف الخارجية، و **d** عبارة عن متغير وهمي تعادل قيمته الواحد إذا كانت الدولة تقوم بتطبيق برامج صندوق النقد الدولي في حين تكون قيمته مساوية للصفر إذا لم تكن الدولة تطبق مثل هذه البرامج كما تمثل كل من α, β المعاملات لكل من متغيرات السياسات الداخلية، والظروف الخارجية على التوالي.

أما $\beta^{\mathbf{IMF}}$ فترمز إلى معامل تأثير برامج صندوق النقد الدولي في المتغير الكلي. في حين تمثل ε العوامل العشوائية أو حد الخطأ، ويرمز الحرفان i و j للدولة والمتغير الكلي

** يقصد بها السياسات التي تتخذها الحكومة استجابة لانحراف قيمة المتغير الكلي عن القيمة المطلوبة في المدة السابقة، وقد تكون هذه السياسات مالية أو نقدية وهي الأخرى يمكن أن تؤثر في مجريات عمل برامج الصندوق **Mireaux and others (2000).**

على التوالي، ولمعرفة حجم تأثير برامج الصندوق ينبغي معرفة قيمة معامل هذه البرامج β^{IMF} وطبقاً لهذه الطريقة فإن كل من عامل السياسات الداخلية، وعامل الظروف الخارجية ثابت لا يتغير بمعنى أن:

$$\Delta y_{ij} = \beta_j^{IMF} \qquad (2)$$

(Goldstein and Montiel,1986)، وبالرغم من سهولة هذه الطريقة، إلا أنها تواجه عدداً من الانتقادات فيما يتعلق بافتراضها بقاء العوامل الأخرى غير عامل برامج الصندوق ثابتةً قبل وبعد تبني البرامج بحيث لا يمكن الحصول على تقييم دقيق ومستقل لبرامج الصندوق في حال حدوث تغيرات للظروف الخارجية، أو للعوامل والسياسات الداخلية بين المدة السابقة للبرنامج ومدة البرنامج، ومثل هذا الفرض غير واقعي، خاصة وأن عوامل الظروف الخارجية والسياسات الداخلية تتغير من سنة لأخرى كما هو الحال بالنسبة للتغيرات الحاصلة في معدلات نمو الناتج المحلي في الدول الصناعية، ومعدلات التبادل التجاري، وسعر الفائدة العالمي فضلاً عن المحددات المحلية مثل الصدمات الإنتاجية، والظروف المناخية، وهذا يعني أن تقييم أثر برامج صندوق النقد وفق هذه الطريقة يعاني من مشكلة التحيز؛ وذلك لأن هذه الطريقة تعزو على نحو خاطئ كل ما يحصل من تغيرات في المتغيرات الكلية بين المدة السابقة للبرنامج، ومدة البرنامج إلى البرنامج نفسه، كما أن القيمة المقدرة لأثر برامج الصندوق ستكون متباينة عبر الوقت؛ لأن الأثر المقدر لهذه البرامج في سنة ما سيكون محكوماً بعوامل أخرى غير البرامج خلال تلك السنة، فعلى سبيل المثال لو طرأ تحسن على معدلات التبادل التجاري بين المدة السابقة للبرنامج ومدة البرنامج ستبدو هذه البرامج ذات أثر إيجابي، في حين ستبدو هذه البرامج ذات أثر سلبي، أو يكون أثرها معدوماً فيما لو انخفض معدل التبادل التجاري بين المدتين، إن مثل هذه النواقص تكفي لوصف مثل هذه الطريقة بالضعف، فيما يتعلق بتقديم واقع افتراضي قريب من الواقع الفعلي لتقييم أثر برامج صندوق النقد الدولي، **Haque and Khan(1999)**.

ثانيا : طريقة مع- بدون

طبقاً لهذه الطريقة تتم المقارنة بين سلوك المتغيرات الكلية لمجموعة من الدول (مجموعة من الدول غير المتبنية لبرامج صندوق النقد الدولي)؛ وسلوك هذه المتغيرات في الدول المتبنية لبرامج صندوق النقد الدولي، وهذا ينطوي بشكل ضمني على الافتراض بأن تبني برامج صندوق النقد الدولي هو السمة الوحيدة التي تميز الدول المتبنية لبرامج التكييف الهيكلي عن الدول غير المتبنية لهذه البرامج وتمثل الأخيرة الواقع الافتراضي لقيم المتغيرات الكلية في حال غياب برامج صندوق النقد الدولي، لذلك من الطبيعي أن تعتمد هذه الطريقة بيانات مقطعية لمجموعتي الدول المتبنية وغير المتبنية، وطبقاً لهذه الطريقة يتم احتساب قيمة معامل تبني برامج صندوق النقد الدولي $\beta^{\mathbf{IMF}}$ بتقسيم الدول إلى مجموعتين مجموعة الدول المتبنية لبرامج التكييف الهيكلي (P)، ومجموعة الدول غير المتبنية لهذه البرامج (N) وأخذ متوسط التغير في قيمة المتغير المعتمد لكلا المجموعتين، واستخراج الفرق بينهما كما في المعادلة الآتية:

$$\beta^{\mathbf{IMF}} = \left(\overline{\Delta \mathbf{y}}\right)_{\mathbf{P}} - \left(\overline{\Delta \mathbf{y}}\right)_{\mathbf{N}} \qquad (3)$$

إذ تمثل كل من $\left(\overline{\Delta \mathbf{y}}\right)_{\mathbf{P}}$ و $\left(\overline{\Delta \mathbf{y}}\right)_{\mathbf{N}}$ متوسط التغير في قيمة المتغير الكلي في مجموعتي الدول P و N على التوالي**Goldstein and Montiel(1986)** ومثل هذا الفرض يصح فيما يتعلق بالظروف الخارجية، فكلا المجموعتين تواجه الظروف الخارجية نفسها

إن هذه الطريقة تعاني جملة مشكلات أهمها؛ إن مجموعة الدول المتبنية لبرامج صندوق النقد الدولي تختلف من الناحية الاقتصادية عن مجموعة الدول غير المتبنية قبل تطبيق هذه البرامج، فهي أساساً كانت تعاني من ضعف في أدائها الاقتصادي قبل البرامج، بل إن صندوق النقد الدولي يشترط بأن لا يمنح قروضه لغير الدول التي تواجه مشكلات في موازين مدفوعاتها، وتدنٍ في احتياطياتها من العملات الأجنبية، وبالتالي فإن اختيار مجموعة الدول المتبنية لبرامج الصندوق هو اختيار غير عشوائي. وهذا يعني أن قيم تأثير برامج الصندوق وفق هذه الطريقة ستكون متحيزة؛ وذلك لأنه في ظل الانتقاء غير العشوائي لمجموعة الدول المتبنية لبرامج صندوق النقد الدولي فإن هذه الطريقة تنسب التباين في حصيلة المتغير الكلي بشكل خاص إلى وجود برامج صندوق النقد، لكن الحقيقية هو أن اختلاف الوضع الاقتصادي الأصلي هو الذي أدى إلى اختلاف حصيلة المتغيرات الكلية بين المجموعتين، كما أن التحيز قد يسلك أحد اتجاهين، فإذا كانت مجموعة الدول المتبنية لبرامج الصندوق قد واجهت في المدة

السابقة للبرنامج صعوبات تفوق ما تواجهه هذه المجموعة في مدة البرنامج فإن النتائج التي ستظهر عند تقييم اثر البرامج وفق هذه الطريقة سيكون مبالغ في قيمتها الإيجابية في حين قد لا تبدي النتائج آثاراً واضحة لبرامج الصندوق في حالة زيادة تفاقم الصعوبات الاقتصادية في مدة البرنامج عما كانت عليه في المدة السابقة.

إن وجود مثل هذا التحيز في طريقة (قبل-بعد)، وطريقة (مع-بدون) هو الذي قاد لاستحداث طريقة مقدرات التقييم العامة (GEE) **Haque and Khan(1999)**.

ثالثا : طريقة مقدرات التقييم العام

تحاول هذه الطريقة تجاوز المشكلات التي تعاني منها الطريقتان السابقتان من خلال طرح إنموذج أكثر عمومية، وقادر على الفصل بين الأثر الناجم عن المشاركة في برامج التكييف الهيكلي، والآثار الناجمة من تغير الظرف الاقتصادية الخارجية أو الداخلية ويعد كل من موريس غولدستاين **(Morris Goldstein)**، وبيتر مونتيل **(Petter Montile)** أول من استخدم هذه الطريقة في قياس أثر برامج صندوق النقد الدولي سنة ١٩٨٦، وتعد هذه الطريقة صيغة معدلة من طريقة (مع- بدون) من حيث قبولها بوجود ارتباط بين مجموعة الدول المتبنية للبرامج؛ سببها الصعوبات التي تواجهها هذه الدول في المدة السابقة للبرنامج ومن حيث استيعابها لأثر السياسات الداخلية التي يمكن أن تتبناها الدولة لو لم تتبن برامج صندوق النقد الدولي وأثر عوامل البيئة الخارجية والعوامل الأخرى غير البرامج في المتغير الكلي **. Haque and Khan (1999)**

إن الفكرة التي تقوم عليها هذه الطريقة هي إنه لابد من معرفة الحصيلة المتوقعة للمتغير الكلي في حال غياب برامج الصندوق، وتبني سياسات مغايرة ومقارنتها بالحصيلة الفعلية لهذا المتغير في ظل تطبيق مثل هذه البرامج. وهذا يستدعي تحديد طبيعة السياسة التي يمكن أن تتبناها الدولة إذا لم تقم بتبني برامج الصندوق والأثر الذي يمكن أن تتركه هذه السياسة في حصيلة المتغير الكلي، وعادة ما يتم ذلك من خلال ما يعرف بدالة رد الفعل للسياسة الاقتصادية، إذ يتم تقدير مثل هذه الدالة للدول غير المتبنية لبرامج الصندوق، وتعميمها على الدول المتبنية لهذه البرامج، على افتراض أن هذه الدالة هي دالة ثابتة عبر الوقت والدول. وهذا يتطلب الحصول على البيانات لمجموعة من المتغيرات

فـي دول عـدة ولعـدة سـنين أي مجموعـة مـن البيانـات الزمنيـة ذات المقطـع العرضـي* **(Time series- Cross section Data)** وبالإمكان صياغة الإنموذج المعتمد وفق هذه الطريقة من خلال المعادلات الآتية:

$$\mathbf{y_{ij}} = \beta_j \mathbf{x_{it}} + \alpha_i \mathbf{w_{it}} + \beta_j^{\mathbf{IMF}} \mathbf{d_{it}} + \varepsilon_i \qquad (4)$$

$$\mathbf{d_i} = \mathbf{1} \text{ if } \mathbf{z_i} > \mathbf{z^*} \qquad (5)$$

$$\mathbf{d_i} = 0 \text{ if } \mathbf{z_i} < \mathbf{z^*} \qquad (6)$$

إذ تمثل $\mathbf{z_i}$ متغيراً عشوائياً يشير إلى الخصائص الاقتصادية التي تحدد احتمالية تبني الدولة لبرامج صندوق النقد الدولي في المدة المحددة، و $\mathbf{z^*}$ تمثل القيمة الحدية لـ $\mathbf{z_i}$ الفاصلة بين الدول الداخلة في برامج صندوق النقد وغير الداخلة فيها، وهذا القيد الذي تمثله المعادلتان (5) و (6) هو الإضافة المتميزة في هذا الإنموذج، والذي يعني أن قرار المشاركة في برامج صندوق النقد هو دالة في الخصائص والظروف الاقتصادية التي يمر بها الدولة. وهذا أقرب إلى الواقع من افتراض استقلالية الدول المتبنية لبرامج الصندوق عن بعضها البعض، في حين تبقى المتغيرات في المعادلة (4) نفسها في المعادلة (1) مع العلم أن t تشير إلى لمدة الزمنية لقيمة المتغير.

ولمعرفة التغير الحاصل في قيمة المتغير الكلي إثر تبني برامج صندوق النقد الدولي نأخذ تفاضل المعادلة (4) أي:

$$\Delta \mathbf{y_{it}} = \beta_j \Delta \mathbf{x_{it}} + \alpha_j \Delta \mathbf{w_{it}} + \beta_j^{\mathbf{IMF}} \Delta \mathbf{d_{it}} + \Delta \varepsilon_i \qquad (7)$$

ولكي نتمكن من عزل أثر برامج الصندوق عن أثر السياسات التي كان من المفترض تنفيذها في ظل غياب برامج الصندوق نحتاج لمعرفة دالة ردود فعل السياسة الاقتصادية التي يمكن تحديدها من خلال سياسات الدول غير المتبنية لبرامج الصندوق في الإنموذج وهي تأخذ الصيغة الآتية:

$$\Delta \mathbf{x_{it}} = \gamma \left[\mathbf{y_{it}^d} - \mathbf{y_{it-1}} \right] + \eta_{it} \qquad (8)$$

إذ تمثل $\mathbf{y_{it}^d}$ قيمة المتغير الكلي المرغوبة في المدة t، و $\mathbf{y_{it-1}}$ القيمة السابقة للمتغير الكلي أما γ فتمثل معامل الانحراف في قيمة المتغير الكلي عن قيمته المرغوبة، وهي تعكس درجة استجابة السياسة الاقتصادية للاختلال الحاصل في المتغيرات المستهدفة، وأخيراً تمثل η حد الخطأ،

* يقصد بها البيانات التي تأخذ بنظر الاعتبار قيم المتغيرات في مجموعة من الدول ولعدة سنين.

وهو متغير عشوائي بوسط حسابي معادل للصفر وتباينه ثابت وغير متسلسل زمنيا ولا يرتبط بحد الخطأ ε **Hutchison (2001).**

تشير المعادلة (7) إلى أن التغير في المتغير المعتمد هو دالة لأربعة عوامل هي التغير في السياسات الاقتصادية الكلية في حال غياب برامج صندوق النقد الدولي، والتغير في المتغيرات الاقتصادية الدولية، والمساهمة في برامج التكييف الهيكلي، والمتغيرات الاقتصادية غير المشاهدة، والفكرة الأساسية للمعادلة الثانية هي أن السلطات الاقتصادية تحدد سياساتها بناءً على تصور مسبق لوجود اختلال في المتغيرات المستهدفة. بعبارة أخرى إن المعادلة الثانية تبين أن تغير السياسات الكلية للدولة i بين المدة السابقة والمدة الحالية هو دالة خطية للفرق بين القيمة المطلوبة للمتغيرات المستهدفة، والقيمة الفعلية في المرحلة السابقة **Goldstein and Montiel(1986,)**، ولأجل التبسيط يفترض الباحثون أن القيمة المرغوبة للمتغير الكلي ثابتة أي أن تفاضلها يعادل الصفر، وبالتالي يسهل تعويض المعادلة (8) في المعادلة (7)، ومن ثَمَّ الحصول على الصيغة المختزلة لإنموذج مقدرات التقييم العام كما موضح أدناه:

$$\Delta \mathbf{y_{it}} = \beta_0 - \left(\beta_j \gamma + \mathbf{1_j}\right)\mathbf{y_{it-1}} + \beta_j \mathbf{x_{it-1}} + \alpha_j \mathbf{w_{it}} + \beta_j^{\mathbf{IMF}} \mathbf{d_i} + \left(\varepsilon_j + \beta_j \eta_{it}\right) \quad (9)$$

وبالتعويض عن $\left(\beta_j \gamma + \mathbf{1_j}\right)$ بـ λ وعن $\left(\varepsilon_j + \beta_j \eta_{it}\right)$ بـ μ نحصل على المعادلة الآتية:

$$\Delta \mathbf{y_{it}} = \beta_0 - \lambda_j \mathbf{y_{it-1}} + \beta_j \mathbf{x_{it-1}} + \alpha_j \mathbf{w_{it}} + \beta_j^{\mathbf{IMF}} \mathbf{d_i} + \mu_j \quad (10)$$

وهذه هي الصيغة المختزلة لطريقة مقدرات التقييم العامة التي اعتمدها عدد من الباحثين؛ لسهولتها وهي تشير إلى أن التغير في قيمة المتغير الكلي هو دالة في قيمة المتغير الكلي في المدة السابقة، والسياسات التي يفترض أن تقوم بها الحكومة في حال غياب برامج صندوق النقد الدولي في المدة السابقة والتغير في الظروف الدولية، وتبني برامج صندوق النقد الدولي، أما الحد الأول والأخير فهما ناتج عملية الاختزال؛ إذ يعكس الحد الأول مجموع الحدود الثابتة الناتجة من عملية الاختزال، في حين يعكس الحد الأخير عامل الخطأ الذي تنطبق عليه الفروض نفسها في المعادلات السابقة من حيث التوزيع العشوائي، والمتوسط المعادل للصفر وعدم التسلسل الزمني **(Hutchison, 2001).**

وعلى الرغم من وجود مجال لظهور بعض الأخطاء بين النتائج المقدرة وفق هذه الطريقة والنتائج الفعلية إلا أنها تعد قليلة جداً مقارنة بالطريقتين السابقتين، وعلى أية حال هناك أكثر من سبب لتفضيل هذه الطريقة على الطريقتين السابقتين، فهي تتضمن معلومات أكثر عن الوضع الاقتصادي قبل التكييف وبعده يجعلها أكثر قدرة على الاقتراب من الواقع المفترض في

حال غياب برامج صندوق النقد الدولي، كما أن التقنيات الإحصائية المستخدمة تسمح بإجراء التصحيحات على مشكلة التحيز التي يمكن أن تنشأ بسهولة في الطريقتين السابقتين **Haque and Khan (1999).**

إن برامج صندوق النقد الدولي طبقاً للتحليل الأخير يمكن أن تؤثر في قيمة المتغير الكلي عبر قنوات ثلاث الأولى: من خلال تغيير قيم متغيرات السياسة الاقتصادية الكلية عما يمكن أن تكون عليه في حال عدم تبني برامج صندوق النقد الدولي، فإذا كانت Δx_{it} تعرف بأنها التغيرات التي تحصل للسياسة الكلية في ظل غياب برامج صندوق النقد، ويمكن ملاحظتها بشكل مباشر في الدول غير المتبنية لبرامج الصندوق، في حين يتم تقديرها عن طريق دالة رد الفعل للسياسة الاقتصادية بالنسبة للدول المتبنية لبرامج الصندوق فإن هذا يعني أن بإمكان هذه البرامج التأثير في قيم المتغير الكلي من خلال جعل القيمة الفعلية للتغير في السياسة الداخلية تختلف عن Δx_{it} ، الثانية: من خلال تأثيرها فيما يطلق عليه الحالة العامة للثقة بالنسبة لاقتصاد الدولة المعنية، إذ إن نجاح المفاوضات مع الصندوق النقد حول اتفاقية القرض يمكن أن تنعكس بآثار إيجابية على تدفق رؤوس الأموال الخاصة والرسمية إلى الدولة إلى حد قد يفوق تأثير المساعدات التي يمنحها الصندوق نفسه، والثالثة: من خلال تغيّر قيمة معامل التغير في السياسة الداخلية β_j ، بعبارة أخرى إن البرامج لا تؤثر من خلال العمل على تقييد السياسة المالية والنقدية فحسب، بل من بل من خلال زيادة فاعلية مثل هذه السياسات أو تقليلها **Goldstein and Montiel (1986).**

إن ما تمتاز به هذه الطريقة عن الطريقتين السابقتين هو الذي يرجح اعتمادها في البحث على الطرقتين السابقتين. وقد حصلت العديد من التعديلات على الفروض التي اعتمدتها هذه الطريقة.

٣-٢ الدراسات السابقة

منذ نهاية السبعينات من القرن الماضي كان هناك عدد من الدراسات التطبيقية التي حاولت قياس أثر برامج صندوق النقد الدولي في مختلف المتغيرات الكلية، كنمو الناتج المحلي وتوازن ميزان المدفوعات والمديونية والتضخم وكانت طريقة (قبل- بعد) هي السائدة أول الأمر، ثم بدأ استخدام طريقة (مع- بدون) بداية الثمانينات وأخيراً قام كل من موريس غولدستاين وبيتر مونتيل باستحداث طريقة مقدرات التقييم العام التي شاع استخدامها فيما بعد بين اقتصاديي صندوق النقد الدولي، وأدخل عليها الكثير من التعديلات ويمكن الوقوف عند أهم البحوث التي اعتمدت هذه الطرائق الثلاث في بحثها لأثر برامج الصندوق في المتغيرات الكلية ابتداءً بالبحوث التي اعتمدت طريقة (قبل- بعد) وانتهاءً بالبحوث التي اعتمدت طريقة (مقدرات التقييم العام) وكما يلي:

أولاً: البحوث التي اعتمدت طريقة (قبل- بعد)

كان أول من استخدم طريقة (قبل- بعد) في قياس أثر برامج صندوق النقد الدولي هما الباحثان تي.ريجمان **(T. Reichmann)** وآر.ستلسون **(R. Stillson)** سنة ١٩٧٨في بحثهما الذي تناولا فيه ٧٩ برنامجاً من برامج الصندوق خلال المدة ١٩٦٣-١٩٧٢ قارنا فيه سلوك كل من ميزان المدفوعات، والتضخم ونمو الناتج المحلي خلال السنتين السابقتين، والسنتين التاليتين لتنفيذ البرنامج، إذ توصلا باعتماد مجموعة من الاختبارات الإحصائية إلى نجاح البرامج عموماً في الحد من سرعة معدلات توسع إجمالي الائتمان المحلي والائتمان الحكومي. أما بالنسبة للمتغيرات الرئيسة فقد وُجِد أن هناك تحسناً ملحوظاً في موازين المدفوعات شمل٢٥% من البرامج فقط، وأن من بين ٢٩ برنامجاً في دول شهدت ارتفاعاً في معدلات التضخم خلال مدة البرنامج، تحقق النجاح في تخفيض معدلات التضخم لستة من بين أحد عشر برنامجاً شهد تخفيضاً في معدلات توسع الائتمان المحلي. في حين حدث تضخم في حجم الائتمان المحلي، في تسعة دول شهدت تخفيضاً في قيمة عملاتها، وأخيراً قام الباحثان بتفحص أثر البرامج في نمو الناتج المحلي لسبعين برنامجاً ، وتوصلا إلى عدم وجود تأثير سلبي للبرامج في نمو الناتج المحلي، إلاّ في حالات خاصة شهدت انخفاضاً في معدلات نمو الناتج المحلي بعد تنفيذ برامج صندوق النقد، وازنتها الحالات الأخرى التي شهدت ارتفاعاً في

معدلات نمو الناتج المحلي بعد المباشرة بتنفيذ البرامج، وبالطريقة نفسها قام تي.كونرس (**T. Connors**) سنة ١٩٧٩ بدراسة ٣١ برنامجاً خلال المدة ١٩٧٣-١٩٧٧ مقارناً بين سلوك المتغيرات الكلية الرئيسة في السنة السابقة، وسلوك هذه المتغيرات في السنة التالية لتنفيذ البرنامج وقد اتضح أنه من غير الممكن تمييز أثر برامج صندوق النقد في كل من نمو الناتج المحلي والتضخم والحساب الجاري وميزان المدفوعات، وفي سنة ١٩٨٤ حاول تي.كيلك (**T. Killick**) الوقوف على أثر التخلف الزمني من خلال إجراء المقارنة بين سلوك كل من ميزان المدفوعات والتضخم والحساب الجاري ونمو الناتج المحلي في المدة السابقة للبرنامج وسلوك المتغيرات نفسها في السنة الأولى والسنة الثانية بعد البرنامج مستخدماً عينة مكونة من ٣٤ برنامجاً للمدة ١٩٧٤-١٩٧٩. وقد أظهرت النتائج عدم وجود أي تأثير معنوي للبرامج في ميزان المدفوعات، ووجود أثر إيجابي ضعيف في نمو الناتج المحلي وحصول ارتفاع في معدلات التضخم بسبب البرامج، وفي سنة ١٩٨٥ قام كل من جي.زولو (**J. Zulu**) وإس.نساولي (**S.Nsouli**) بإجراء دراسة لخمس وثلاثين برنامجاً شملت ٢٢ دولةاً أفريقيا وجدا من خلالها أن معدلات نمو الناتج المحلي انخفضت خلال مدة البرامج، وأن معدلات التضخم ارتفعت في نصف هذه الدول ولم يكن هناك نمط عام بالنسبة لوضع موزاين المدفوعات أو الحسابات الجارية في هذه الدول، وفي سنة ١٩٨٧ قام إم.باستور (**M.Pastor**) بإجراء دراسة حول أثر برامج صندوق النقد الدولي في ١٨ دولة من دول أمريكا اللاتينية توصل فيها إلى حدوث تحسن ملحوظ في موازين المدفوعات، في حين لم يلحظ وجود تأثير معنوي على الحسابات الجارية أو معدلات التضخم أو معدلات نمو الناتج المحلي الاسمي في هذه الدول، وفي سنة ١٩٩٥ قام كل من تي.كيلك وإم.مالك (**M. Malik**) وإم.مانيول (**M. Manuel**) بتحديث الدراسة السابقة لكيلك سنة ١٩٨٤، وتوسيعها لتشمل برامج الصندوق في ١٦ دولة للمدة ١٩٧٩-١٩٨٥ توصلوا فيها إلى نتائج مختلفة تماماً تشير إلى حدوث تحسن ملحوظ في ميزان المدفوعات والحساب الجاري ومعدل نمو الناتج المحلي وحصول انخفاض في معدلات التضخم وعلى خلاف الدراسات السابقة كان تأثير البرامج معنوياً من الناحية الإحصائية.

أخيراً قام إس.سكيلدر(**S.Schadler**) سنة ١٩٩٣ بإجراء دراسة حول تأثير برامج صندوق النقد الدولي على ١٩ دولة من الدول الحاصلة على تسهيلات التكييف الهيكلي، وتسهيلات التكييف الهيكلي المعزز للمدة ١٩٨٣-١٩٩٣ إذ لم تكن أي من النتائج معنوية من الناحية الإحصائية، ففي الوقت الذي بدا فيه حدوث تحسن في موازين المدفوعات كان هناك

تدهور في الحسابات الجارية، في حين انخفضت معدلات التضخم وارتفعت معدلات نمو الناتج المحلي بسبب البرامج.

ثانياً: البحوث التي اعتمدت طريقة (مع-بدون)

كان دي.دونفن **(D. Donovan)** أو ل من استخدم هذه الطريقة سنتي (١٩٨٢،١٩٨١) في تحليله لعينة من البرامج المطبقة خلال المدة ١٩٧٠ ولغاية ١٩٨٠ إذ قارن دونفن التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستهدفة في الدول المتبنية لبرامج صندوق النقد مع التغيرات الحاصلة في المتغيرات نفسها في مجموعة منتقاة من الدول غير المتبنية لهذه البرامج، وكانت المقارنة مرة على مدار سنة واحدة، ومرة أخرى على مدار ثلاث سنوات، وقد أظهرت النتائج بالنسبة للدول المتبنية لبرامج الصندوق تحسناً نسبياً في نسبة الحساب الجاري إلى الناتج، ونسبة حصيلة ميزان المدفوعات إلى الصادرات، وفي معدلات التضخم خلال المدة ١٩٧٠-١٩٧٦ والمدة ١٩٧١-١٩٨٠، أما أداء نمو الناتج المحلي فكان مختلفاً قليلاً عن أدائه في الدول غير المتبنية للبرامج، وفي سنة ١٩٨٤ استخدم جي.لوكسلي **(J. Loxley)** النمط نفسه الذي اعتمده دونفن سنة ١٩٨٢ في دراسة أجراها لـ ٣٨ دولة من الدول الأقل نمواً (التي يقل دخل الفرد السنوي فيها عنى ٦٩٠$ دولاراً سنة ١٩٨٠) التي كانت في صدد تنفيذ برامج لصندوق النقد خلال المدة ١٩٧١-١٩٨٢، ولم تكن نتائجه حاسمة بالقدر الذي كانت عليه في دراسة دونفن، ولم يكن متوسط أداء الحسابات الجارية، وموازين المدفوعات ونمو الناتج المحلي في الدول المتبنية لبرامج الصندوق أفضل مقارنة بالدول غير المتبنية لهذه البرامج، مع ذلك كان هناك تحسن نسبي معنوي في أداء المتغيرات الكلية باستثناء التضخم، وفي سنة ١٩٨٧ استخدم تي.جلفسون **(T. Gylfason)** عينة من الدول غير المتبنية لبرامج الصندوق، التي واجهت صعوبات اقتصادية في الفترات السابقة لمدة البرنامج في دراسته على التغيرات في معدلات نمو الائتمان المحلي، ونسبة حصيلة ميزان المدفوعات إلى الناتج، ونمو الناتج المحلي، وكان يبغي من وراء هذه الدراسة التحقق فيما إذا كان هناك اختلاف بين الدول المتبنية لبرامج الصندوق والدول غير المتبنية في حصيلة المتغيرات الكلية، إذ أظهرت النتائج أن الدول المتبنية لبرامج الصندوق شهدت انخفاضاً معنوياً في معدلات نمو الائتمان المحلي، وتحسناً ملحوظاً في نسبة حصيلة ميزان المدفوعات إلى الناتج، وقد كان هناك اختلاف معنوي بالنسبة لنمو الناتج المحلي بين مجموعتي الدول **Haque and Khan(1999)**.

ثالثاً: البحوث التي اعتمدت طريقة مقدرات التقييم العامة.

من أجل معالجة مشكلة التحيز التي كانت تعاني منها الطريقتان السابقتان في قياس أثر برامج صندوق النقد الدولي قام كل من موريس غولدستاين، وبيتر مونتيل سنة ١٩٨٦ باستحداث طريقة مقدرات التقييم العام التي أصبحت اليوم الطريقة الأساسية لتقييم أثر برامج صندوق النقد الدولي، اشتملت الدراسة التي أجراها غولدستاين ومونتيل على ٦٨ برنامجاً في ٥٨ دولة خلال المدة ١٩٧٤-١٩٨١؛ إذ لاحظا أن الدول المتبنية لبرامج الصندوق عادة ما تعاني ضعفاً في أدائها الاقتصادي ـالذي قد يتمثل في التضخم المرتفع، وبطئ نمو الناتج المحلي وتفاقم الصعوبات في ميزان المدفوعات والميزان الجاري- أكثر مما تعانيه الدول غير المتبنية للبرنامج في المدة السابقة للبرنامج. ومن أجل تعديل هذه الفوارق بين مجموعتي الدول قبل مدة البرنامج وأخذها بعين الاعتبار في احتساب أثر السياسات الكلية في المتغيرات الاقتصادية قام غولدستاين ومونتيل بإجراء تحليل انحدار لتقييم أثر برامج صندوق النقد الدولي في مجموعة من المتغيرات الكلية وفق الطرائق الثلاث، ومن ثمَّ مقارنة قيم معامل تأثير برامج الصندوق التي تم الحصول عليها وفق كل طريقة، إذ وجدا أن هناك فرقاً معنوياً بين القيم المقدرة وفق الطرائق الثلاث، كما وجدا أن البرامج ليست ذات تأثير معنوي على المتغيرات الكلية ممثلة بالحساب الجاري، وميزان المدفوعات ومعدل التضخم، وفي سنة ١٩٩٠ قام إم.خان **(M.Khan)** باعتماد هذه الطريقة في إجراء دراسة أوسع شملت ٢٥٩ برنامجاً في ٦٩ دولة للمدة ١٩٧٣-١٩٨٨، إذ أجرى مقارنته مرة على مدار سنة، ومرة على مدار سنتين من أجل الوقوف على العلاقة الحركية التي تربط بين برامج البنك والمتغيرات المستهدفة، وقد وجد أن هناك تحسناً في موازين المدفوعات هذا التحسن كان يبدو معنويا عندما كانت مدة التقييم تمتد لسنتين بعد ابتداء البرنامج، كما كان هناك انخفاض ملحوظ في عجز الحساب الجاري يزداد هذا الانخفاض عبر الوقت، وفي الوقت الذي كان هناك انخفاض في معدلات التضخم لم تكن النتائج معنوية في أي شكل من الأشكال التي جرت من خلالها عملية الاختبار، أخيراً وجد خان حصول انخفاض في معدلات التضخم خلال مدة البرنامج لكن سرعان ما كان تأثير هذه البرامج في التضخم يتضاءل عندما كان التقييم يمتد إلى ما وراء مدة البرنامج، وفي سنة ١٩٩٧ أجرى كل من دكس مايروكس **(Dicks-Mireaux)** ومورو ميكني **(Mauro Mecagni)** وسوزان سكلدر**(Susan Schadler)** دراسة -نشرت فيما بعد سنة ٢٠٠٠- شملت ٦١ دولة من بين ٧٤ دولة كانت مستحقة لتسهيلات التكييف الهيكلي، وتسهيلات التكييف الهيكلي المعزز خلال المدة

١٩٨٦-١٩٩١ كان من ضمنها ١٩ دولة لديها اتفاقية قرض من نوع تسهيلات التكييف الهيكلي مع صندوق النقد خلال المدة المحددة، وقد وجد الباحثون حصول انخفاض في معدلات التضخم خلال سنوات البرنامج، لكن لم تكن النتائج معنوية، وخلافاً للدراسات السابقة أظهرت النتائج حصول ارتفاع في معدلات نمو الناتج المحلي خلال سنوات البرنامج وكانت النتائج معنوية، وحصول انخفاض أيضاً في نسبة خدمة الديون الخارجية لكن النتائج لم تكن معنوية. **(Mireaux, Mecagni and Schadler, 2000)**، وفي دراسة لمايكل إم.هوجسون **(Michael M.Hutchison)** نشرت سنة ٢٠٠١ حول أثر برامج التثبيت لصندوق النقد على الناتج خاصة في السنوات التي تشهد حدوث أزمات في موازين المدفوعات، شملت الدراسة ٤٦١ برنامجاً و١٦٠ أزمة نقدية خلال المدة ١٩٧٥-١٩٩٧ في ٦٧دولة نامية، إذ توصلت الدراسة إلى أن الأزمات النقدية ـحتى بعد السيطرة على العوامل الاقتصادية الكلية، والعوامل السياسية والإقليمية للأزمة- تؤدي إلى تخفيض معنوي في معدلات نمو الناتج المحلي على مدار سنة إلى سنتين بعد حدوث الأزمة، كما أن معدل نمو الناتج المحلي كان ينخفض بمعدل ٧% خلال مدة البرنامج، لكن الملاحظ أن نمو الناتج المحلي كان يبدأ بالانخفاض قبل البدء بتنفيذ البرنامج، فضلاً عن أن تزامن البرنامج مع حدوث الأزمات النقدية لم يكن يؤدي إلى تفاقم انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي في الأجل القصير، كما أن الدول التي تبنت برامج للتثبيت شهدت انخفاضاً معنوياً في معدلات الائتمان المحلي، في حين لم يكن هناك أي أثر في الميزانية **.Hutchison (2001)**

إن الطرائق التي اعتمدت في قياس برامج الصندوق بما فيها طريقة مقدرات التقييم العام لم تكن ملائمة بما فيه الكفاية، وأحد أهم الأسباب هو أن قرار المشاركة في برامج الصندوق لم يكن عشوائياً بل كان قراراً انتقائياً يتوقف على نجاح المفاوضات بين الصندوق والدولة المقترضة، ونجاح المفاوضات بدوره كان متوقفاً على حجم حاجة ميزان المدفوعات وعلى السياسات المتوقعة للتخفيف من حدة هذه الحاجة وإمكانية ضمان توازن ميزان المدفوعات في المدى البعيد، وبالتالي على الدولة أن يكون مستعداً لتنفيذ السياسات المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي، وأن يكون معلوماً لديه حجم التكاليف التي كان يمكن أن يتحملها لو لم يقم بتبني هذه البرامج ، وعليه يمكن القول إن توافر التمويل، والقدرة على التنفيذ، وحجم التغيرات اللازمة في السياسة الاقتصادية كلها عوامل تؤثر في قرار المشاركة في برامج صندوق النقد الدولي.

إن المشاركة في برامج صندوق النقد الدولي يحدث طبقاً لاختيار الدولة نفسها على أساس ما تواجهه من ظروف اقتصادية خاصة بها، وبالتالي إن قرار المشاركة في برامج الصندوق هو بحد ذاته متغير داخلي، وتجاهل هذه الحقيقة قد يقود إلى نتائج متحيزة، وبالتالي لابد من تقييم قرار المشاركة في برامج الصندوق بشكل متزامن مع تقييم معاملات أداء البرامج والسياسات الأخرى التي تتضمنها طريقة مقدرات التقييم العام من أجل السماح لقرار المشاركة في البرامج أن يكون متغيراً داخلياً.

إن بعض الدراسات الحديثة أجرت مثل هذه التعديلات في بحثها لأثر برامج الصندوق كالدراسة التي أجراها بي.كونوي **(P.Conway)** سنة ١٩٩٤ على عينة ضمت ٢١٧ برنامجاً للمدة ١٩٧٦-١٩٨٦، إذ توصل إلى النتائج الآتية: تحسن الحساب الجاري- انخفاض التضخم- انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي ومن ثَمَّ ارتفاعها فيما بعد، وجميع هذه التأثيرات كان معنوياً من الناحية الأحصائية، وقد أكد كل من بي.باجسي **(P.Bagci)** و دبل يو.بارودن **(W.Perraudin)** هذه النتائج سنة ١٩٩٧ في دراسة شملت ٦٨ دولة من الدول المتبنية لبرامج الصندوق خلال المدة ١٩٧٣-١٩٩٢ إذ توصلا إلى أن برامج الصندوق أسهمت في تحسين الحساب الجاري، وميزان المدفوعات وتقليل التضخم وزيادة نمو الناتج المحلي في الأجل القصير، وجميع هذه النتائج كان معنوياً من الناحية الإحصائية **Haque Khan (1999)**، ويمكن عد الدراسة التي قام بها كل من روبرت جي بارو **(Robert J. Barro)** وجون والي **(Jong Wha Lee)** التي نشرت سنة ٢٠٠٢ واحدة من المساهمات المتقدمة في هذا الاتجاه إذ حاولا في دراستهما أن يحددا أهم العوامل المؤثرة في إمكانية حصول الدولة على موارد الصندوق ليدخلا هذا الأخير ضمن إنموذجهما لقياس أثر برامج صندوق النقد الدولي في المتغيرات الكلية، وقد شملت هذه الدراسة ١٣٠ دولةاً خلال المدة ١٩٧٥-١٩٩٩ مقسمة إلى مدد طول كل مدة خمس سنوات، حاولا في البداية تحديد العوامل التي تؤثر في قدرة الدولة على الاقتراض ممثلة بحجم القروض، وتكرار برامج الصندوق في الدولة، واحتمالية الموافقة على منح القرض معتمدين في قياس الأول على نسبة القروض التي تحصل عليها الدولة خلال مدة الخمس سنوات إلى إجمالي الناتج، وفي قياس الثاني على نسبة الأشهر التي تطبق فيها الدولة برامج الصندوق، وفي قياس الثالث اعتمدا متغيراً ثنائياً (مؤشراً وهمياً) يمثل وجود أو عدم وجود، اتفاقية قرض مع الصندوق خلال مدة الخمس سنوات، أما العوامل التي اقترحاها فهي القوة التصويتية للدولة داخل صندوق النقد الدولي معبراً بمقدار أسهم الدولة في رأسمال الصندوق، وعدد العاملين في

الصندوق الحاملين لجنسية الدولة، وأخيراً التقارب السياسي والاقتصادي من الدول الكبرى التي تملك الحصة الأكبر من رأسمال الصندوق ممثلة بالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا، وقد اعتمدا في قياس التقارب السياسي على عدد المرات التي تكون فيه أصوات الدولة إلى جانب هذه الدول داخل الأمم المتحدة، أما التقارب الاقتصادي فقاما بقياسه من خلال حجم العلاقات التجارية الثنائية بين الدولة وهذه الدول الأربع. وقد توصلا إلى وجود علاقة معنوية بين عامل التقارب السياسي والاقتصادي، وكل من حجم القروض التي تحصل عليها الدولة من الصندوق، وتكرار مشاركة الدولة في برامج الصندوق، واحتمالية حصول الموافقة على منح القروض، أما فيما يتعلق بأثر هذه البرامج -التي استثنى منها البرامج المطبقة في إطار تسهيلات التكييف الهيكلي وتسهيلات التكييف الهيكلي المعزز- في نمو الناتج المحلي فقد وجدا أن هناك انخفاضاً في معدل نمو الناتج المحلي خلال السنوات الخمس التي شهدت تطبيق برامج الصندوق، وذلك قبل إدخال المتغيرات الثلاثة، التي تمثل قدرة الدولة على الاقتراض من الصندوق، إلى الإنموذج، وبعد إدخال هذه المتغيرات كانت الآثار في السنوات الخمس التي شهدت تطبيق برامج الصندوق غير معنوية –على الرغم من استمرار وجود الإشارة السالبة- في حين كانت سلبية في السنوات الخمس التالية **Barro and Lee, (2002)** .

٣-٣ إنموذج قياسي لأثر برامج التكييف الهيكلي في التنمية الاقتصادية

٣-٣-١ البيانات

يتضمن الإنموذج عينة من البيانات الزمنية ذات المقطع العرضي **(Time Series Cross Section Regression)*** لـ ٣٣ دولة من الدول ذات الدخل المنخفض للمدة (١٩٨٦-١٩٩٩)، وهي تمثل المدة المحصورة بين سنة إصدار تسهيلات التكييف الهيكلي عن طريق صندوق النقد الدولي، وسنة انتهاء العمل بهذه التسهيلات. معظم الدول كانت لديها خلال هذه المدة اتفاقية قرض مع صندوق النقد الدولي تحت بند تسهيلات التكييف الهيكلي، أو تسهيلات التكييف الهيكلي المعزز، إذ بلغ عدد المشاهدات(٤٦٢) مشاهدة، بما فيها (١٤٦) مشاهدة ذات قيم مفقودة.

تشمل هذه البيانات ثلاثة متغيرات مستجيبة هي المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التكوين الرأسمالي (الذي يشمل الإنفاق على الإضافات إلى رأس المال الثابت والتغيّر في المخزون إلى جانب تكوين رأس المال الثابت من الأراضي والمعدات والمعامل والطرق والأبنية وغيرها)، ومعدل التغير في إنتاجية العمل (مقاسة بمتوسط نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي وهي حاصل قسمة الناتج المحلي الإجمالي على قوة العمل)، وسبعة متغيرات مفسرة هي متغير المشاركة في برامج التكييف الهيكلي، وهو متغير وهمي يأخذ قيمة الواحد الصحيح في حال اشتراك الدولة ببرامج التكييف الهيكلي مقابل حصولها على تسهيلات التكييف خلال النصف الأول من السنة المعنية، أو النصف الثاني من السنة السابقة لها وذلك وفقاً للتواريخ المحددة في التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي للعام ١٩٩٩ وتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD ويأخذ قيمة الصفر في الحالات الأخرى، والمعدل السنوي للتضخم في المدة السابقة، ومعدل التغير في إجمالي النفقات الحكومية الجارية والرأسمالية في المدة السابقة، إذ يمثل هذان المتغيران السياسات الحكومية، ومعدل التغير في الصادرات بوصفها القدرة على الاستيراد (وهي تساوي القيمة الجارية لصادرات السلع، والخدمات مخفضة بالرقم القياسي لأسعار الواردات) ويطلق عليها معدل التبادل التجاري الدخلي،إلى جانب القيم السابقة للمتغيرات المستجيبة، وهي مأخوذة من الموقع **(World development indicators)** أو ما يعرف بـ **(WDI Online)** وهو موقع تابع للبنك الدولي وجميع القيم مقومة بالأسعار المحلية الثابتة حسب ما هو محدد في الموقع

* المقصود بها البيانات التي تشمل سلسلة زمنية محددة تتكرر في مجموعة من الوحدات (دول على سبيل المثال) .

٣-٣-٢ تحليل الإنموذج

يعتمد الإنموذج في تحليل البيانات أسلوب تحليل الانحدار الخطي للبيانات المتسلسلة زمنياً- ذات المقطع العرضي **(Time Series Cross Section Regression)**، وهو الأسلوب الذي يعتمده اليوم الكثير من الباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين في تحليل جداول البيانات المتكونة من مجموعة من السلاسل الزمنية لمجموعة من الدول، ويمكن التعبير عن إنموذج الانحدار طبقاً للفروض العامة لطريقة المربعات الصغرى لهذا النمط من البيانات وفق المعادلة الآتية:

$$\mathbf{y_{it}} = \beta_1 + \sum_{\mathbf{k}=2}^{\mathbf{k}} \beta_{\mathbf{k}} \mathbf{x_{kit}} + \mathbf{e_{it}} \qquad (1)$$

إذ تشير **(i=1,2,….,N)** إلى الوحدات المقطعية، في حين تشير **(t=1,2,…,T)** إلى الوحدات الزمنية، وتشير **(k=1,2,…,K)** إلى ترتيب المتغير المفسِّر في حين تشير $\mathbf{y_{it}}$ و $\mathbf{x_{kit}}$ إلى المتغيرات المستجيبة، والمفسِّرة على التوالي للوحدة **i** في المدة **t**، وتشير β_1 إلى الحد المطلق و $\beta_{\mathbf{k}}$ إلى ميل الدالة،في حين تشير $\mathbf{e_{it}}$ إلى الخطأ العشوائي **(Podestà, 2002).**

إن تحليل هذا النمط من البيانات يختلف عن تحليل الانحدار الخطي البسيط الذي تكون البيانات فيه ذات بعد واحد زماني أو مكاني من حيث مكونات حد الخطأ فهناك مجموعة من الأخطاء يجب مراعاتها في تحليل هذا النوع من البيانات أهمها الارتباط التسلسل **(Serially Correlated)** بمعنى أن حد الخطأ في المدة الآنية غير مستقل عن حد الخطأ في المدة السابقة، أو الترابط التعاصري **(Contemporaneously Correlated)** بمعنى أن حد الخطأ في الدولة i غير مستقل عن حد الخطأ في الدولة j خلال مدة واحدة، أو عدم التجانس **(Heteroschesdastic)** بمعنى وجود تباينات مختلفة لمجموعات جزئية ضمن العينة الواحدة، إذ لا يكون حد الخطأ موزعاً توزيعاً عشوائياً إذا ما كان هناك عدم تجانس بين المجموعات الجزئية ضمن العينة الواحدة، ولمواجهة هذه المشكلات هناك مجموعة من النماذج الإحصائية المعتمدة في تحليل انحدار هذا النمط من البيانات تختلف باختلاف الفرضيات المتعلقة بحد الخطأ، والإنموذج الذي سيعتمده البحث هو إنموذج التأثير الثابت من طريقين **(The Two-Way Fixed Effects Model)** الذي يأخذ بعين الاعتبار الترابط الزماني والمكاني الذي يمكن أن ينشأ بين حدود الخطأ لمختلف المشاهدات مع افتراض التوزيع العشوائي لهذه المشاهدات والذي يأخذ الصيغة الآتية:

$$\mathbf{y_{it}} = \left(\beta_1 + \mu_{\mathbf{i}} + \lambda_{\mathbf{t}}\right) + \sum_{\mathbf{k}=2}^{\mathbf{k}} \beta_{\mathbf{k}} \mathbf{x_{kit}} + \mathbf{e_{it}} \qquad (2)$$

إذ تمثل كل من $\mu_{\mathbf{i}}$ و $\lambda_{\mathbf{t}}$ تأثير الترابط المكاني والزمني على التوالي **Podestà (2002)**.

٣-٣-٣ النتـائج

بعد إجراء عملية التقدير يتم الحصول على معاملات العلاقات الاقتصادية التي تظهر على شكل عشرة أعمدة تمثل المتغيرات المفسرة إلى جانب قيم **(F)** و **(R-square)** وثلاثة صفوف تمثل المتغيرات المستجيبة، ويشكل تقاطع الأعمدة والصفوف مجموعة من المربعات التي تضم قيم المعاملات في الأعلى وقيم **(t)** في الوسط ومستوى المعنوية في الأسفل، تشير قيم المعاملات في العمود الأول إلى الحد الثابت، وهي كما يظهر من مستوى المعنوية غير مؤثرة في الإنموذج وهذا ما يظهر عند تحليل أثر برامج التكييف في الأجل القصير في حين تكون مثل هذه القيم معنوية عندما يكون التحليل في الأجل الطويل، خاصة وأن المتغيرات المستهدفة تتعلق بالتنمية الاقتصادية التي تبدو أكثر استقرار في المدى البعيد، أما قيم المعاملات في العمود الثاني فتشير إلى حجم تأثير برامج التكييف الهيكلي في المتغيرات المستجيبة المتمثلة بمعدل نمو كل من الناتج المحلي الإجمالي والتراكم الرأسمالي والإنتاجية، ويظهر من حجم وإشارة المعاملات الموجبة ومستوى المعنوية* ،الذي لايتجاوز **(0.004)** بالنسبة لناتج المحلي الإجمالي و **(0.002)** بالنسبة للإنتاجية و **(0.09)** بالنسبة للتكوين الرأسمالي، أن المشاركة في برامج التكييف الهيكلي تؤثر بشكل موجب في المتغيرات المستجيبة، بمعنى أن تبني برامج التكييف الهيكلي بالنسبة للدول ذات الدخل المنخفض يؤدي إلى ارتفاع معدل نمو كل من الناتج المحلي الإجمالي، والتكوين الرأسمالي والإنتاجية وذلك بنسبة **(1.82)** و**(5.48)** و**(0.02)** على التوالي، وهذا يتفق مع ما تطمح هذه البرامج إلى تحقيقه

* يمكن تحديد معنوية المتغير من عدمها من خلال مستوى المعنوية دون الرجوع لقيم (t) الجدولية نظراً لكون البرناج المستخدم في التحليل (SAS) يعطي القيم المعنوية لـ (t) بشكل تلقائي.

من تكييف جانب العرض بما يؤدي لتحقيق نمو الناتج المحلي المضطرد والتخصيص الأكفأ للموارد، وإذا تمت مقارنة هذه النتيجة بما تم التوصل إليه من نتائج في البحوث التي تناولت الآثار الاقتصادية لبرامج التكييف الهيكلي، ستظهر سلسلة من البحوث المتباينة، سواءً فيما تعتمده من متغيرات مستجيبة كانت أم مفسرة، أم ما تستخدمه من آليات وطرائق في التحليل، أم من حيث طبيعة دول العينة أم شكل البرامج أم المدة الزمنية، وبالتالي سنواجه نتائج متباينة حول تقييم آثار برامج التكييف الهيكلي في التنمية الاقتصادية، كما أن معظم البحوث اقتصرت على متغير اقتصادي واحد كمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (في الأجل القصير)، أو معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (في الأجل الطويل) ، مع ذلك يمكن القول بشكل عام أن البحوث التي اقتصرت على برامج التكييف الهيكلي الممنوحة في إطار تسهيلات التكييف الهيكلي انتهت إلى قيم إيجابية لمعاملات برامج التكييف الهيكلي، كما هو الحال في الدراسة السابقة لكل من لويس مايركس **(Louis Dicks-Mireaux)** وموورو ميجني **(Mauro Mecagni)** و سوزان سكلدر **(Susan Schadler)** على مجموعة من الدول ذات الدخل المنخفض لقياس أثر برامج التكييف الهيكلي في بعض المتغيرات الكلية بما فيها معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للمدة ١٩٨٦-١٩٩١ إذ توصلت الدراسة إلى أن تبني برامج التكييف الهيكلي من قبل الدول ذات الدخل المنخفض يؤدي إلى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي بمقدار**(1.374)** **Mireaux and others (2000)**، في حين انتهت معظم الدراسات التي تناولت أثر برامج صندوق النقد الدولي بشكل عام بما فيها برامج التكييف الهيكلي إلى قيم سالبة لمعاملات برامج الصندوق، كما في الدراسة التي أجراها مايكل إم. هوجسن **(Michael M.Hutchison)** لقياس أثر برامج صندوق النقد الدولي المطبقة في مجموعة من الدول النامية في نمو الناتج المحلي للمدة ١٩٧٥- ١٩٩٧ ، التي توصل فيها إلى حصول انخفاض في معدلات نمو الناتج المحلي خلال السنوات التي شهدت تطبيق برامج صندوق النقد الدولي بما فيها برامج التكييف الهيكلي بمقدار**(1.01)** في حال عدم وجود أزمات اقتصادية وبمقدار**(0.78)** في حالة الأزمات **Hutchison (2001)** ، أو الدراسة التي أجراها آدم برزورسكي **(Adam Przeworski)** وجيمس رايموند فريلاند **(James Raymond Vreeland)** حول أثر برامج صندوق النقد الدولي لـ ١٣٥ دولة للمدة ١٩٥١-١٩٩٠، التي توصل فيها إلى أن استمرار تبني الدولة لبرامج الصندوق تؤدي إلى تخفيض معدلات نمو الدخل الكلي ، في حين يصبح معدل نمو الناتج المحلي أسرع في حال عدم استمرار الدولة بتبني برامج الصندوق، لكنه ليس أسرع مما لو لم

تقم الدولـة أصـلاً بتطبيـق بـرامج الصـندوق بشـكلٍ مؤقـت، أم مسـتمر **(Przeworski and Vreeland, 2000)** ، وفي دراسة قام بها آينس هاردوي **(Ines Hardoy)** تناول فيها أثر برامج صندوق النقد الدولي في معدل نمو الناتج المحلي في الدول النامية غير النفطية للمدة ١٩٧٠-١٩٩٠ معتمداً نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي متغيراً مستجيباً وجد أن برامج الصندوق ذات تأثير سلبي في نمو الناتج المحلي في حال اعتماد طريقة مقدرات التقييم العام **(Hardoy, 2002)**، ولا يزال الجدل حول جدوى هذه البرامج حتى اليوم غير محسوم مما يفتح المجال واسعاً أمام الباحثين، لإيجاد طرائق تحليل جديدة وإدخال المزيد من المتغيرات.

أما المعاملات في العمود الثالث والرابع فتعكس حجم تأثير السياسات الحكومية في المتغيرات المستجيبة، إذ تمثل قيم المعاملات في العمود الثالث نسبة تأثير التضخم في المتغيرات المستجيبة، وهو كما يظهر من الإشارة السالبة، ومستوى المعنوية ذو تأثير سلبي على المتغيرات المستجيبة الثلاثة وإن كان لا يتعدى نسبة **(0.01)** في أعلى قيمه. وهذا يتفق إلى حد ما مع المبدأ النيوكلاسيكي، الذي يرى بأن زيادة المعروض النقدي (أي التضخم) يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للنقود، وانخفاض السيولة لدى الأفراد، واتجاههم لإنفاق المزيد من الوقت والجهد في الحصول على السلع الاستهلاكية؛ وذلك سينعكس سلباً على السلع الإنتاجية ويؤدي إلى ظهور علاقة عكسية بين التضخم ونمو الناتج المحلي **(Chang and Black, 2002)** وهذا ما أكدته أيضاً الدراسة التي أجراها أتش غوش **(tish Ghosh** وستيفن فلبس **(Steven Phillips)** لمجموعة الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي للمدة ١٩٦٠-١٩٩٦ والتي خلص منها إلى أن التضخم يكون ذا تأثير موجب في نمو الناتج المحلي إذا لم يتجاوز (٢-٣%)، وبخلافه يكون ذا تأثير سلبي **(Ghosh and phillips, 1998)**، في حين تمثل قيم المعاملات في العمود الرابع نسبة تأثير النفقات العامة في المتغيرات المستجيبة وهي كما يظهر من الإشارة السالبة ذات تأثير سلبي على المؤشرات الثلاث وبالتالي التنمية الاقتصادية، وهذا يخالف ما ذهب إليه واجنر **(wagner)** سنة ١٨٩٣ من القول بأن زيادة النفقات الحكومية تؤدي إلى زيادة وتيرة التنمية الاقتصادية **(Ghosh, 1997)** ويعود السبب في ذلك إلى أن هذا النط من الدول تستنفذ فيها النفقات العامة في مجالات غير استثمارية تتطلبها احتياجات الدولة المتزايدة في مجال النفقات الإدارية، أو الدفاعية مما يؤثر في ذلك الجزء المخصص للاستثمار في مجالات البنى الارتكازية، أو غيرها من المجالات التي تساعد في تحقيق التراكم الرأسمالي وزيادة نمو الناتج المحلي والتنمية الاقتصادية، وهناك دراسات تطبيقية عدة حاولت قياس أثر مختلف فقرات

الإنفاق الحكومي على التنمية الاقتصادية، منها الدراسة التي قام بها كل من نيلوي بوس **(Niloy Bose)** و إيمرنول هاك **(Emranul Haque)** و دينس أسبورن **(Denise Osborn)** لثلاثين دولة نامية خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي حسب القطاعات توصلا فيها إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين النمو (محسوباً بمتوسط نصيب الفرد من الناتج) من جهة، ونفقات الحكومة الرأسمالية والاستثمارات الحكومية، والنفقات في قطاع التعليم من جهة أخرى. في حين كانت الفقرات الأخرى غير معنوية **(Bose, Haque and Osborn, 2003)**، أما المعاملات في العمود الخامس فتشير إلى أثر الظروف الخارجية (المعبر عنها بقيمة الصادرات كقابلية على الاستيراد أو ما يعرف بمعدل تبادل التجارة الدخلي) في المتغيرات المستجيبة، وهو كما يظهر من الإشارة الموجبة ومستوى المعنوية ذو تأثير موجب خاصة بالنسبة للتراكم الرأسمالي بمعنى أن ارتفاع هذا المعدل يؤدي إلى ارتفاع قيم المتغيرات المستجيبة وبالتالي تحقيق التنمية. وهذا ما تؤكده النظرية الاقتصادية وتدعمه عدد من البحوث التطبيقية.

أما المعاملات في العمود السادس والسابع والثامن فهي توضح أثر القيم المتخلفة زمنياً للمتغيرات المستجيبة في المتغيرات المستجيبة نفسها وهي كما يظهر من مستوى المعنوية غير مؤثرة في نمو الناتج المحلي والتراكم الرأسمالي، أما الإنتاجية فإنها كما يظهر من الإشارة الموجبة تتأثر بشكل إيجابي بنمو كل من الناتج والإنتاجية في الفترة السابقة. أخيراً توضح المقادير في العمودين التاسع والعاشر قيم كل من **(F)** و **(R-square)** على التوالي إذ تشير قيم **(F)** إلى معنوية المعادلات الثلاث، عند مستوى **(0.0002)** و **(0.001)** بالنسبة للمعادلتين الأولى والثالثة و **(0.07)** بالنسبة للمعادلة الثانية، وهذا يعني أن الإنموذج بشكل عام معنوي من الناحية الإحصائية، في حين تعبر قيم **(R-square)** عن القوة التفسيرية للإنموذج وهي كما تبدو من الجدول تتسم بالضعف خاصة فيما يتعلق بمعادلة التراكم الرأسمالي إذ تبلغ قيمتها (٤٤%) و في المعادلة الأولى (٢٣%) في المعادلة الثانية و(٤٣%) في المعادلة الثالثة. وهذا يشير إلى وجود متغيرات أخرى غير برامج التكييف والسياسات الحكومية والظروف الخارجية تؤثر في متغيرات التنمية الاقتصادية، وهناك أكثر من دراسة اعتمدت إنموذج تقييم المقدرات العامة في تقييم أثر برامج التكييف الهيكلي أو برامج صندوق النقد الدولي بشكل عام في بعض المتغيرات الاقتصادية لم تتجاوز هذا المستوى لقيمة **(R-square)** كالدراسة السابقة لماريكس **(Mireaux)** وميجني **(Mecagni)** وسكلدر **(Schadler)**إذ لم تتجاوز قيمة**(R-square)** فيها بالنسبة لمعادلة نمو الناتج المحلي الإجمالي

٥٣% . في حين كانت هذه القيمة أقل بكثير بالنسبة للمعادلات الأخرى **Mireaux and others (2000)**، أو الدراسة السابقة لـهوجسن**(Hutchison)** **Hutchison (2001)** إذ بلغت قيمة **(R-square) ٢٣%** ، وقد دفعت مثل هذه النتائج الباحثين لإدخال بعض العناصر الوهمية في الإنموذج كالتوزيع الإقليمي، أو الأزمات الاقتصادية، أو لاعتماد طرق أقل تعقيداً إلى جانب هذه الطريقة كطريقتي (قبل-بعد) و(مع-بدون).

إن الإنموذج على الرغم مما يعانيه من ضعف في قوته التفسيرية، إلا أنه يشير بشكل واضح إلى الدور الإيجابي الضعيف لبرامج التكييف الهيكلي في التنمية الاقتصادية بعد استبعاد أثر السياسات الحكومية والظروف الخارجية، وفي الوقت نفسه يشير الإنموذج إلى عدم كفاءة السياسات الحكومية في الاستجابة لمتغيرات التنمية الاقتصادية، كما أن ضعف القوة التفسيرية للإنموذج تؤكد وجود متغيرات أخرى غير البرامج، أو السياسات الحكومية، أو الظروف الخارجية تؤثر في متغيرات التنمية الاقتصادية يمكن أن تكون البنى والمؤسسات الثقافية والاجتماعية والسياسية للمجتمع.

إن تحليل متغيرات التنمية الاقتصادية في الأجل الطويل عادة ما يؤدي إلى الحصول على قيم أكثر معنوية واستقراراً، لكن قصر المدة الزمنية لبرامج لتكييف الهيكلي الجارية في إطار تسهيلات التكييف الهيكلي لا تسمح بإجراء مثل هذا التحليل وبالتالي يبقى تأثير هذه البرامج محصوراً في الأجل القصير، ومقيداً بالسياسات الحكومية من جهة والبيئة الخارجية من جهة ثانية والبنى والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية من جهة ثالثة، في حين يمكن لتأثير هذه البرامج أن يكون أكثر وضوحاً في الأجل الطويل إذ يكون كل شئ قابل للتغير.

جدول (١)

المعاملات الاقتصادية لأثر برامج التكييف الهيكلي والسياسات الاقتصادية والظروف الخارجية على متغيرات التنمية الاقتصادية

المتغير المستقل / المتغير المعتمد	الحد الثابت	المشاركة في برامج التكييف الهيكلي	معدل التضخم في الفترة السابقة (المخفض الضمني للتضخم%)	إجمالي النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة%	قيمة الصادرات مقاسة بالقدرة على الاستيراد%	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة%	التكوين الرأسمالي في الفترة السابقة (التغير السنوي%)	متوسط نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة (التغير السنوي%)	قيمة F	قيمة R-squer
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	3.55 (1.19) 0.23	1.82 (2.91) 0.004	-0.01 (-3.53) 0.0005	-0.07 (-2.37) 0.02	0.06 (5.00) 0.0001	0.31 (1.16) 0.25	-0.002 (-0.20) 0.84	-20.08 (-0.79) 0.43	2.06 0.0002	0.44
التكوين الرأسمالي (التغير السنوي%)	-1.67 (-0.11) 0.91	5.48 (1.70) 0.09	-0.005 (-0.24) 0.81	-0.13 (-0.82) 0.41	0.22 (3.75) 0.0002	1.67 (1.21) 0.23	-0.08 (-1.33) 0.18	-151.70 (-1.16) 0.25	1.31 0.07	0.24
متوسط نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي%)	0.0009 (0.03) 0.98	0.02 (3.15) 0.002	-0.0001 (-2.29) 0.01	-0.0008 (-2.52) 0.01	0.0006 (5.30) 0.0001	0.009 (3.04) 0.002	0.0002 (1.38) 0.16	-0.80 (-2.86) 0.005	1.89 0.001	0.43

إعداد الباحث باعتماد بيانات البنك الدولي المنشورة في موقع world development indicators (WDI) وباستخدام برنامج (SAS) للتحليل الإحصائي في مختبرات جامعة الموصل

النتائج والمقترحات

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث وبمقارنتها مع ما توصلت له الدراسات السابقة التي تناولت أثر برامج التكييف بشكل خاص، أو بوصفها واحدة من برامج صندوق النقد الدولي يمكننا الخروج بعدد من الاستنتاجات حول طبيعة الآثار التي يمكن لهذه البرامج أن تخلفها في مؤشرات التنمية الاقتصادية وكما يأتي:

١- إن برامج التكييف الهيكلي -على المدى القصير وبمعزل عن الظروف الخارجية، أو الصدمات الداخلية التي يمكن أن تتعرض لها الاقتصاديات النامية- يمكن أن تكون ذات أثر إيجابي في متغيرات التنمية الاقتصادية عموماً.

٢- إن الأثر الإيجابي الذي تخلفه هذه البرامج وقتي ومحدود سرعان ما يتلاشى أو يتحول إلى الاتجاه المعاكس مع مرور الزمن؛ بسبب الاستحقاقات والأعباء الجديدة التي تضاف إلى الميزانية بعد انقضاء مدة السماح وبدء تسديد أقساط القرض.

٣- إن الأثر الإيجابي لبرامج التكييف قد يجابه بأثر سلبي تفرضه الصدمات الخارجية، والتقلبات الداخلية إذ تبدو معه هذه البرامج غير فاعلة أو ربما ذات أثر سلبي.

٤- إن الاستمرار بتبني برامج التكييف بعد انقضاء المدة المحددة للبرنامج غالباً ما تنعكس بآثار سلبية في أداء متغيرات الاقتصاد الكلي.

إن أثر برامج التكييف الهيكلي في التنمية الاقتصادية، وإن كان إيجابياً إلا أنه غير حاسم ويبقى محكوماً بالظروف الدولية والمتغيرات الداخلية ومحدوداً في مدة البرنامج وهذا غير كاف لتحقيق تنمية اقتصادية مستمرة، وهو ما تسعى هذه البرامج إلى تحقيقه.

إن مثل هذه النتائج تستدع القيام بتفحص هذه البرامج من أجل التأكد فيما إذا كانت بالفعل قادرة على تحقيق نمو اقتصادي مطرد يعزز جانب العرض ويرفع القدرة الإنتاجية لعوامل الإنتاج، ويعيد تخصيص الموارد بشكله الأمثل، ومن خلال الرجوع إلى نشأة هذه البرامج والبحث في أسسها النظرية يمكننا تسجيل الملاحظات الآتية:

١- إن الدافع الأساسي الذي دفع البنك وصندوق النقد الدوليين لاستحداث برامج التكييف الهيكلي هو الأزمة التي واجهتها عدد من الدول النامية من تفاقم للعجز في موازين المدفوعات، وتراكم للديون، وعجز عن سدادها، إذ كان الهدف الأساسي من هذه البرامج هو توفير أكبر قدر ممكن من الموارد المالية سواء عن طريق ضغط الإنفاق، أو زيادة المعروض السلعي، أو تحفيز التدفقات المالية من الخارج، وذلك من أجل موازنة العجز

في موازين المدفوعات وتسوية الديون المتراكمة، وكثيراً ما كان يتم استقطاع هذه الموارد من النفقات التعليمية والصحية وغيرها من النفقات الأساسية التي يمكن على المدى البعيد أن تؤثر بشكل أو بأخر في مستوى الإنتاجية وبالتالي في التنمية الاقتصادية نفسها.

٢- إن الأسس النظرية التي قامت عليها برامج التكييف الهيكلي ركزت على دور المتغيرات الكمية، كالادخار والاستثمار والتدفقات النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي متجاهلة المتغيرات النوعية كالتقدم التقني والخبرة والمعرفة وغيرها من العوامل التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وبالتالي ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في المدى البعيد كما أكدت ذلك نظريات النمو الحديثة بشكل عام.

٣- لقد اعتمد البنك وصندوق النقد الدوليان وصفة موحدة من حيث الفقرات الأساسية -التي عرفت بإجماع واشنطن- بالنسبة لبرامج التكييف المطبقة في مختلف الدول متجاهلين الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تحدد جدوى هذه البرامج وفاعليتها.

٤- كان هناك تغيب لدور المجتمع ممثلاً بمؤسساته المدنية في صياغة هذه البرامج، وتحديد أوليات التنمية. وهذا ما يفسر ضعف القوة التفسيرية للإنموذج المعتمد في قياس أثر برامج التكييف الهيكلي بشكل عام، الأمر الذي يؤكد وجود طرف رابع إلى جانب كل من البنك وصندوق النقد -ممثلين ببرامج التكييف الهيكلي- والدولة -ممثلة بالسياسات الداخلية- والعالم الخارجي-ممثلاً بالصدمات والظروف الخارجية- هذا الطرف هو المجتمع الذي يوازي بتأثيره في متغيرات التنمية الاقتصادية هذه الأطراف الثلاثة.

إن التنمية الاقتصادية كانت ولا تزال مطلباً ملحاً بالنسبة للدول النامية والمتقدمة على حد سواء وقد كان للإخفاق الذي منيت به عدد من التجارب التنموية السابقة دور كبير في تفاقم الأزمات الدولية المعاصرة بما فيها أزمة المديونية وأزمة موازين المدفوعات، وبالتالي فإن أي علاج يستبعد متغيرات التنمية الاقتصادية من حساباته لا يعدو في أفضل الأحوال أن يكون تأجيلاً للأزمة التي ما تلبث أن تنفجر مخلفة أزمات أشد وأعقد، وهذا ما نجده بكل وضوح من خلال الأزمات التي حاولت برامج البنك وصندوق النقد الدولي معالجتها، إذ بدأت بوصفها أزمة في موازين المدفوعات ثم تطور ت إلى أزمة هيكلية ثم هي اليوم تصبح أزمة تنموية ومعاناة إنسانية، وهذا ما يؤكده تغيير كل من البنك وصندوق النقد استراتيجيتهما في منح القروض من تحفيز النمو إلى الحد من الفقر.

من هنا كان لابد أن نؤكد على جملة من المعايير التي ينبغي مراعاتها في وضع استراتيجيات التنمية وصياغة برامجها وهي:

١- إن التنمية الاقتصادية بوصفها عملية تستهدف تحقيق رفاهية المجتمع، وتحسين الأوضاع المعيشية تستدعي مشاركة فاعلة للمجتمع ممثلاً بمؤسساته المدنية في تحديد أهداف التنمية ووضع استراتيجيتها وصياغة برامجها، وأخيراً تحمل مسؤولية نجاحها أو فشلها.

٢- في ظل تزايد الضغوط التي تفرضها التقلبات الخارجية وتغير الظروف الدولية على جهود التنمية الاقتصادية لا يمكن للجهود التي تبذلها الدول بشكل منفرد أن تكون فاعلة في تحقيق التنمية ومواجهة الصدمات الخارجية، لذا لابد من التأكيد هنا على أهمية التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية في وضع استراتيجيات وبرامج التنمية الاقتصادية والعمل المشترك على تنفيذها.

٣- إن أية خطة تنموية لا يمكن أن تحقق أهدافها إذا لم تكن منسجمة مع البيئة الاجتماعية والثقافية للمجتمعات بالشكل الذي يضمن تفاعل عناصر هذه البيئة مع الآليات والبرامج والسياسات الكلية والجزئية، وهذا لا يتحقق إلا من خلال السماح بتنوع برامج وآليات التنمية الاقتصادية.

أخيراً لابد من القول أن الموارد المالية لا تكفي وحدها لتحقيق التنمية الاقتصادية ما لم يرافقها تنمية للموارد، والكفاءات البشرية، وتطوير للقدرات العلمية والتقنية، فالتنمية كما تؤكد نظريات النمو الحديثة والتوجهات المعاصرة قبل أن تكون تغير كمي في الدخل والادخارات والاستثمارات هي تغير نوعي في طرق الإنتاج ومهارات العمل وآليات التفكير.

المصـــادر

اولاً : المصادر العربية

أ- التقارير والنشرات :

١- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،١٩٩٢، تقرير التنمية البشرية،جامعة إكسفورد، إكسفورد، نيويورك.

ب- الرسائل الجامعية :

١- سعد حسين فتح الله ،١٩٩٩، التنمية المستقلة: المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، مركزدراسات الوحدة العربية، سلسلة اطروحات الدكتوراه، بيروت

٢- هشام ياس شعلان ،٢٠٠١، آليات التحول من نظام التخطيط المركزي الى نظام اقتصاد السوق ،في ضوء تجربة الاقتصادات المتحولة، ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، بغداد .

ج- البحوث والدوريات :

١- اسامة عبد المجيد العاني ،٢٠٠٢، الاثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التصحيح الاقتصادي في اقطار عربية مختارة ، مجلة شؤون اجتماعية ، عدد ٧٢ ، دولة الامارات العربية المتحدة.

٢- اومو توند إ . ج جونسون ،١٩٨٧، تخفيض سعر العملة والواردات والتمويل والتنمية، يونيو، مجلد٢٤ ، رقم٢، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ، واشنطن العاصمة.

٣- بيار م. لاندل ميلس ،١٩٨١، الإقراض الخاص بالتكييف الهيكلي : تجربة أولى ، التمويل والتنمية ، ديسمبر، المجلد١٩، رقم٢، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن العاصمة.

٤- جون اود لينج سمي ،١٩٨٢، التكييف بمساعدة مالية من الصندوق، التمويل والتنمية، ديسمبر ، المجلد ١٩، رقم ٤، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ، واشنطن العاصمة.

٥- حسن علي خضر ،١٩٩٤، سياسات الاصلاح الاقتصادي الاطار – الاليات – الاثار ، اللقاء الدوري لمسؤولي السياسات الزراعية في الوطن العربي ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية جامعة الدول العربية ، مسقط ، سلطنة عمان.

٦- شارلز غاردنر ،١٩٨٧، تعزيز التكييف الهيكلي التابع لصندوق النقد الدولي، التمويل والتنمية، ديسمبر، المجلد٢٤، رقم٣، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن العاصمة.

٧- عبد الخالق عبد الله ،١٩٩٨، بين البيئة والتنمية، دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق، سلسلة كتب المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٨- مارسيلو سيلوفسكي ،١٩٨٧، التكييف في الثمانينات استعراض للقضايا، التمويل والتنمية، يونيو، المجلد١٩، رقم٣، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن العاصمة.

٩- مانويل جويتان ،١٩٨٧، دور صندوق النقد الدولي في التكييف، التمويل والتنمية، يونيو، المجلد ٢٤، الرقم٢، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن العاصمة.

١٠- مصطفى محمد العبد الله ،١٩٩٩، التصحيحات الهيكلية والتحول الى اقتصاد السوق في البلدان العربية ، ندوة الاصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ط١، بيروت.

١١- ميكائيل بيل وروبرت شيهي ،١٩٨٧، مساعدة البلدان منخفضة الدخل على التكييف الهيكلي، التمويل والتنمية، ديسمبر، المجلد ٢٤، الرقم٤، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن العاصمة

١٢- نادر فرجاني ،١٩٨٥، عن غياب التنمية في الوطن العربي، التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

١٣- نبيل حشاد ،١٩٩٩، الاصلاح النقدي والمصرفي في الدول العربية تقييم سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيلكي في الاقطار العربية الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، مؤسسة الابحاث العربية ، بيروت.

١٤- هيرويوكي هينو ،١٩٨٦، التعاون بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، التمويل والتنمية، سبتمبر، المجلد ٢٣، رقم٣، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ، واشنطن العاصمة.

د- الكتب :

١- أسامة بشير الدباغ و أثيل عبد الجبار الجومرد ،٢٠٠٣، المقدمة في الاقتصاد الكلي، ط١، دار المناهج، عمان، الأردن.

٢- اكرام عبد العزيز ،٢٠٠٢، الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، بيت الحكمة ،بغداد.

٣- برنامج الأمم المتحدة للبيئة ،١٩٩٠، حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي، ترجمة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

٤- جيرالد ماير و روبرت بلدوين ،١٩٦٤، التنمية الاقتصادية نظرياتها تاريخها سياساتها، ترجمة يوسف عبد الله صائغ، مكتبة لبنان، بيروت.

٥- رمزي زكي ،١٩٨٧، التاريخ النقدي للتخلف دراسة قي أثر نظام النقد الدولي على التكوين التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

٦- عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،٢٠٠٠، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الاسكندرية .

٧- ميشيل شوسو دوفسكي ،٢٠٠١،عولمة الفقر : تاثيرات اصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين ، بيت الحكمة ، بغداد.

٨- نصر محمد عارف ،١٩٩٤، نظريات التنمية السياسية المعاصرة ، سلسلة الرسائل الجامعية، الدار العالمية للكتاب الإسلامي والمعهد العالمي للفكر الإسلامي.

ثانياً: المصادر الأجنبية

A- Statistical information

1- IMF ,1999, Annual report 1999, Washington D. C. http://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/1999/index.htmv

2- IMF ,2003, The IMF Research Program on Low-Income Countries , May 14, Washington D. C, www.imf.org/external/np/res/lic/eng/LIC.pdf

3- Unated nations,2000, The least developed counties 2000 report. http://www.unctad.org/Templates/WebFlyer.asp?intItemID=3076&lang=1

B- Articles

1- Adam Przeworski and James Raymond Vreeland ,2000, The effect of IMF programs on economic growth, Journal of Development Economics, Vol. 62, U.S.A. www.international.ucla.edu/CMS/files/Przeworski_Vreeland.pdf

2- Atish Ghosh and Steven Phillips ,1998, Warning: Inflation may be harmful to your growth, IMF Staff Papers, Vol. 45, No. 4 ,December 1998,, International monetary fund, Washington, D.C. www.imf.org/external/Pubs/FT/staffp/98-12/1998/ pdf/ghosh.pdf

3- C.S. Venkata Ratnam ,1996, Trade unions and structural adjustment, ACTRAV. International Labour Office. Geneva. www.ilo.org/public/english/dialogue/ actrav/publ/strucadj.pdf

4- Gene Hsin Chang and David C. Black ,2002, Nonlinearity of the Inflation-Growth relationship and the optimal inflation rate, department of economics, The University of Toledo, Toledo www.utoledo.edu/~gchang/publication/groinf11all.pdf

5- Inés Hardoy ,2002, Effect of IMF programmes on growth: A reappraisal using the method of matching, Institute for Social

Research, Oslo, Norway.
www.oekonomi.uio.no/seminar/torsdag-h02/hardoy.pdf

6- Joachim Ahrens ,2000, Toward a Post-Washington Consensus: The importance of governance structures in Less developed countries and economies in transition, Journal for institutional innovation development and transition, Volume 4, 2000, Institute of macroeconomic analysis and development, Slovenia.
www.sigov.si/zmar/apublic/jiidt/iib0400.html - 6k

7- Joseph E. Stiglitz, ,1998, Towards a new paradigm for development:strategies, policies, and processes, Prebisch Lecture, World Bank, Washington, D.C.
www.worldbank.org/html/extdr/extme/prebisch98.pdf

8- Joun Williamson ,2000, What should world Bank Think about the Washington Consensus, The world Bank Research Observer, August, Vol .15 , no.2, Washington, D.C.
www.worldbank.org/research/journals/wbro/obsaug00/pdf/,6,Williamson.pdf

9- Louis Dicks Mireaux Mauro Mecagni and Susan Schadler ,2000, Evaluating the effect of IMF lending to low-income countries, Journal of Development Economics .Vol. 61, U.S.A.
www.elsevier.com/locat/econbase

10- Margareta E. Kulessa ,1998, The economic and social effects of structural adjustment policy: Theory and practice, Economics, Volume 58, Institute for scientific Co-operation, Federal Republic of Germany Tübingen.

11- Michael M. Hutchison ,2001, A cure worse than the disease? Currency crises and output costs of IMF support stabilization programs, National bureau of economic research, Working paper

8305, Cambridge,
www.nber.org/papers/w8305.

12- Michael R. Darby ,1977, The monetary approach to the balance of payments: A review Article, UCLA.
http://netec.mcc.ac.uk/WoPEc/data/Papers/clauclawp094.html

13- Morris Goldstein and Petter Montile ,1986, Evaluating fund stabilization programs with multicountry data: Some methodological pitfalls, Staff Papers June, 33, International Monetary Fund, Washington D.C.

14- Nadeem Ul Haque and Mohsin S. Khan ,1999, Do IMF-supported programs work? A survey of the cross-country empirical evidence, International monetary fund, Washington, D.C.
http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/wp98169.pdf

15- Niloy- Haque Bose, M. Emranul and Denise R. Osborn ,2003, , Public Expenditure and Economic Growth: A Disaggregated analysis for developing countries, Centre for growth and business cycle research, School of economic studies, University of Manchester, Manchester, M13 9PL, UK Department of Economics, University of Wisconsin, U.S.A.
www.ses.man.ac.uk/cgbcr/DPCGBCR/dpcgbcr30.pdf

16- Podestà Federico ,2002, Recent developments in quantitative comparative methodology:The case of pooled time series cross-section analysis, Dss Papers Soc 3-02
fausto.eco.unibs.it/~segdss/paper/pode202.pdf

17- Raymond J. Keating 2001: Understanding Supply-Side Economics: The Principles, The policies, and The future, The small business survival committee's 21 st century small business policy series, Washington, D.C.
www.sbsc.org

18- Robert J. Barro and Jong-wha lee ,2002, IMF programs Whom chose and what are effects, National bureau of economic research, Working paper 8951, Cambridge, www.nber.org/papers/w8305.

19- Shigeru Ishikawa ,2002, growth promotion versus poverty reduction, GRIPS Development forum.
www.grips.ac.jp/forum/pdf02/Ishikawa1.pdf

20- Swarna D. Dutt And Dipak Ghosh ,1997, An empirical examination of the public expenditure-economic growth correlation, southwest oklahoma economic review, Oklahoma.
http://www.cameron.edu/academic/business/brc/EXAMIN~1.PDF

21- Tasmania Reem Limam and Stephen M. Miller ,2003, Explaining economic growth: Factor accumulation, Total factor productivity growth and production efficiency improvement, First draft, *University of Nevada, Las Vegas*, Las Vegas.
www.unlv.edu

22- Walden Bello ,2000, The Future of global economic governance, on the threshold : The united nations and global governancein the new millennium, United nations universty.
www.unu.edu/millennium/bello.pd

23- William H. Branson ,1983, Economic structure and external balance, Staff papers,Vol 30, 1983, N. 1, March, International monetary fund, Publication services, Washington D.C., U.S.A.

24- Wolfgang Hein ,2001, Global governance and the evolution of a new role of international financial and economic institutions for Sub-Saharan Africa, Deutsches-bersee-Institut, Hamburg, www.duei.de/de/content/forschung/pdf/ap3.pdf

C - Books

1- Brucc Herrick and Charkes p. Kindleberger ,1988,, Economic development , Mc Graw – Hill , 4th Edition , New York.

2- David B. Guralnik ,1978, Webster's new world dictionary of the American languge, Second edition, William Collins & World publishing CO.,INC,Cleveland.

3- Edward Shapiro ,1978, Macroeconomic analysis, Fourth Edition, Harcourt Brace Jovanovich, Inc. New York.

4- Laurence Harris ,1986, Monetary theory, MG Grew-Hill, Economic servies, Second eddition, New York.

5- Michael P.Todaro and Smith, Stephen C. ,2003, Economic development, Addison –Wesley Higher education growp, 8th Edition,

6- Norman Gemmell ,1989, Surveys in development economics, TJ press, Second eddition, Britain.
www.aw-bc.com/info/todaro_smith/Chapter4.pdf

D- Sit on Internet

1- Heinz D. Kurz and Salvadori Neri ,1994, The 'New' growth theory: Old Wine in New Goatskins.
www.druid.dk/conferences/winter1997/ conf-papers/growth.pdf

2- Heinz D. Kurz and Salvadori Neri ,2001, Theories of economic growth: old and new, growthconf.
ec.unipi.it/papers/Kurz.pdf

3- http://publications.worldbank.org/ecommerce/catalog/product?item_id =631625

4- Roger E. A. Farmer ,1996, Neoclassical Growth Theory, Macroeconomics, November, raptor.bizlab.mtsu.edu/s-drive/JZIETZ/farmer/ch15.pdf
5- World development indicators online (WDI online) https://publications.worldbank.org/register.
6- www.ci.loveland.co.us/econdev/ whatiseconomicdevelopment.
7- www.enterprisefranklin.co.nz/economicStrategy.
8- www.hn.psu.edu/faculty/mahmud/econ333 /
9- www.nzte.govt.nz/common/files/economicba-toolbox.pdf
10- www.vwi.unibe.ch/amakro/Lectures/introductionii/download
11- www.wider.unu.edu/teaching/teaching2001.
12- www.zei.de/download/zei_emu/emu-9.

الملاحـق

ملحق (١)

البيانات المعتمدة في تقدير معاملات نموذج مقدرات التقييم العام لقياس أثر برامج التكييف الـهيكلي في متغيرات التنمية الاقتصادية

الـدول	السنوات	المشاركة في برامج التكييف الـهيكلي (متغير وهمي)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة%	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي%	التكوين الرأسمالي في الفترة السابقة (التغير السنوي%)	التكوين الرأسمالي (التغير السنوي%)	متوسط نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة (التغير السنوي%)	متوسط نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي%)	معدل التضخم في الفترة السابقة (المخفض الضمني للتضخم%)	إجمالي النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة%	قيمة الصادرات مقاسة بالقدرة على الاستيراد%
Azerbaijan	1986	0	*	*	*	*	*	*	*	*	*
Azerbaijan	1987	0	*	*	*	*	*	*	*	*	*
Azerbaijan	1988	0	*	*	*	*	*	*	*	*	*
Azerbaijan	1989	0	*	*	*	*	*	*	*	*	*
Azerbaijan	1990	0	*	*	*	*	*	*	*	*	*
Azerbaijan	1991	0	*	*	*	*	*	*	*	*	*
Azerbaijan	1992	0	*	*	*	*	*	*	*	*	*
Azerbaijan	1993	0	*	-23	*	*	*	-0.329	*	*	*
Azerbaijan	1994	0	-23	-20	*	*	-0.329	-0.267	748	*	*
Azerbaijan	1995	0	-20	-12	*	*	-0.267	-0.148	*	37	*
Azerbaijan	1996	0	-12	1	*	31	-0.148	-0.009	546	21	45.7
Azerbaijan	1997	1	1	6	31	21	-0.009	0.039	26	17	33.35
Azerbaijan	1998	1	6	10	21	9	0.039	0.075	9	19	-18.57
Azerbaijan	1999	1	10	7	9	-14	0.075	0.050	-1	23	40.02
Bangladesh	1986	0	3	4	6	7	0.013	0.013	11	9	0.06
Bangladesh	1987	1	4	4	7	8	0.013	0.012	8	9	2.97
Bangladesh	1988	1	4	2	8	6	0.012	0.003	11	9	11.66
Bangladesh	1989	1	2	3	6	7	0.003	0.003	8	9	12.5
Bangladesh	1990	0	3	6	7	6	0.003	0.034	9	11	14.14
Bangladesh	1991	1	6	3	6	1	0.034	0.007	6	0	2.34
Bangladesh	1992	1	3	5	1	4	0.007	0.012	7	0	2.85
Bangladesh	1993	1	5	5	4	10	0.012	0.016	3	0	42.99
Bangladesh	1994	0	5	4	10	9	0.016	0.010	0	0	-4.65
Bangladesh	1995	0	4	5	9	9	0.010	0.013	4	0	43.17
Bangladesh	1996	0	5	5	9	11	0.013	0.013	7	0	8.02
Bangladesh	1997	0	5	5	11	11	0.013	0.022	4	0	10.31
Bangladesh	1998	0	5	5	11	12	0.022	0.019	3	0	14.45
Bangladesh	1999	0	5	5	12	10	0.019	0.017	5	0	-0.8

الـدول	السنوات	المشاركة في برامج التكييف الهيكلي (متغير وهمي)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة%	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي%	التكوين الرأسمالي في الفترة السابقة (التغير السنوي%)	التكوين الرأسمالي (التغير السنوي%)	متوسط نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة (التغير السنوي%)	متوسط نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي%)	معدل التضخم في الفترة السابقة (المخفض الضمني للتضخم%)	إجمالي النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة%	قيمة الصادرات مقاسة بالقدرة على الاستيراد%
Burkina Faso	1986	0	9	8	77	-7	0.061	0.061	5	9	22.36
Burkina Faso	1987	0	8	-1	-7	-5	0.061	-0.033	-7	11	9.93
Burkina Faso	1988	0	-1	7	-5	3	-0.033	0.045	2	12	9.29
Burkina Faso	1989	0	7	1	3	4	0.045	-0.009	3	14	-10.16
Burkina Faso	1990	0	1	-2	4	-2	-0.009	-0.033	5	13	38.58
Burkina Faso	1991	1	-2	9	-2	5	-0.033	0.061	1	13	-1.44
Burkina Faso	1992	1	9	0	5	3	0.061	-0.014	-4	16	-12.32
Burkina Faso	1993	0	0	5	3	-5	-0.014	0.026	0	15	13.81
Burkina Faso	1994	0	5	1	-5	-23	0.026	-0.008	-3	15	-18.64
Burkina Faso	1995	0	1	5	-23	41	-0.008	0.021	19	*	12.1
Burkina Faso	1996	0	5	7	41	25	0.021	0.056	7	*	-11.46
Burkina Faso	1997	0	7	5	25	6	0.056	0.023	8	*	4.84
Burkina Faso	1998	0	5	1	6	3	0.023	-0.010	2	*	47.26
Burkina Faso	1999	0	1	7	3	13	-0.010	0.045	7	*	-19.94
Burundi	1986	0	12	3	-4	-9	0.084	0.005	5	0	4.06
Burundi	1987	1	3	6	-9	40	0.005	0.027	-4	0	-32.17
Burundi	1988	1	6	5	40	-36	0.027	0.021	-3	0	20.61
Burundi	1989	1	5	1	-36	25	0.021	-0.009	3	0	-21.9
Burundi	1990	0	1	3	25	1	-0.009	0.008	15	0	-23.5
Burundi	1991	0	3	5	1	3	0.008	0.019	6	0	36.24
Burundi	1992	1	5	1	3	21	0.019	-0.016	4	29	-8.42
Burundi	1993	1	1	-6	21	13	-0.016	-0.075	6	34	10.67
Burundi	1994	1	-6	-4	13	-38	-0.075	-0.064	7	32	9.74
Burundi	1995	0	-4	-7	-38	-11	-0.064	-0.099	7	28	22.07
Burundi	1996	0	-7	-8	-11	33	-0.099	-0.126	15	31	-53.69
Burundi	1997	0	-8	0	33	4	-0.126	-0.017	19	28	78.57
Burundi	1998	0	0	5	4	4	-0.017	0.023	23	24	5.93
Burundi	1999	0	5	-1	4	1	0.023	-0.035	11	25	29.84
Cameroon	1986	0	8	7	12	-2	0.050	0.041	11	21	13.06
Cameroon	1987	0	7	-2	-2	-13	0.041	-0.048	0	21	-22.89
Cameroon	1988	0	-2	-8	-13	-28	-0.048	-0.112	-2	23	-1.21
Cameroon	1989	0	-8	-2	-28	-22	-0.112	-0.047	1	17	-2.78
Cameroon	1990	0	-2	-6	-22	2	-0.047	-0.089	-2	20	10.14

الـدول	السنوات	المشاركة في برامج التكييف الهيكلي (متغير وهمي)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة%	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي%	التكوين الرأسمالي في الفترة السابقة (التغير السنوي%)	التكوين الرأسمالي (التغير السنوي%)	متوسط نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة (التغير السنوي%)	متوسط نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي%)	معدل التضخم في الفترة السابقة (المخفض الضمني للتضخم%)	إجمالي النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة%	قيمة الصادرات مقاسة بالقدرة على الاستيراد%
Cameroon	1991	0	-6	-4	2	-6	-0.089	-0.076	2	21	21.17
Cameroon	1992	0	-4	-3	-6	-16	-0.076	-0.063	4	22	-33.81
Cameroon	1993	0	-3	-3	-16	11	-0.063	-0.065	-1	18	-4.08
Cameroon	1994	0	-3	-3	11	-16	-0.065	-0.053	2	16	8.38
Cameroon	1995	0	-3	3	-16	-7	-0.053	0.008	11	14	11
Cameroon	1996	0	3	5	-7	8	0.008	0.022	17	13	1.42
Cameroon	1997	0	5	5	8	10	0.022	0.020	5	0	19.98
Cameroon	1998	1	5	5	10	13	0.020	0.024	3	0	7.02
Cameroon	1999	1	5	4	13	7	0.024	0.019	1	15	-4.81
Chad	1986	0	22	-4	*	7	0.158	-0.066	-5	0	-0.12
Chad	1987	0	-4	-2	7	9	-0.066	-0.045	-17	19	7.05
Chad	1988	1	-2	15	9	-11	-0.045	0.111	-3	23	24.23
Chad	1989	1	15	5	-11	16	0.111	0.026	9	19	-13.74
Chad	1990	1	5	-4	16	*	0.026	-0.067	-1	24	4
Chad	1991	0	-4	9	*	*	-0.067	0.056	8	22	-5.78
Chad	1992	0	9	8	*	12	0.056	0.049	3	21	-10.11
Chad	1993	0	8	-16	12	9	0.049	-0.221	-13	*	-2.67
Chad	1994	0	-16	10	9	-5	-0.221	0.065	-1	*	-15.06
Chad	1995	0	10	1	-5	-34	0.065	-0.020	43	*	48.66
Chad	1996	1	1	2	-34	46	-0.020	-0.010	9	*	-20.35
Chad	1997	1	2	4	46	4	-0.010	0.010	12	*	13.25
Chad	1998	1	4	6	4	16	0.010	0.025	3	*	12.7
Chad	1999	0	6	-1	16	-26	0.025	-0.040	10	*	-20.52
Comoros	1986	0	2	2	-21	-15	-0.007	-0.004	7	47	8.96
Comoros	1987	0	2	2	-15	2	-0.004	-0.006	7	41	-8.75
Comoros	1988	0	2	3	2	-12	-0.006	-0.002	3	36	20.13
Comoros	1989	0	3	-3	-12	-22	-0.002	-0.055	2	*	-17.14
Comoros	1990	0	-3	5	-22	14	-0.055	0.023	6	*	-1.28
Comoros	1991	1	5	-5	14	21	0.023	-0.085	7	*	40.07
Comoros	1992	1	-5	9	21	12	-0.085	0.051	8	*	-5.83
Comoros	1993	1	9	3	12	-19	0.051	0.001	-7	*	15.51
Comoros	1994	0	3	-5	-19	-8	0.001	-0.086	3	*	-30.81
Comoros	1995	0	-5	4	-8	2	-0.086	0.009	4	*	36.53

الـدول	السنوات	المشاركة في برامج التكييف الهيكلي (متغير وهمي)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة%	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي%	التكوين الرأسمالي في الفترة السابقة (التغير السنوي%)	التكوين الرأسمالي (التغير السنوي%)	متوسط نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة (التغير السنوي%)	متوسط نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي%)	معدل التضخم في الفترة السابقة (المخفض الضمني للتضخم%)	إجمالي النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة%	قيمة الصادرات مقاسة بالقدرة على الاستيراد%
Comoros	1996	0	4	-1	2	2	0.009	-0.042	8	*	-6.11
Comoros	1997	0	-1	4	2	-18	-0.042	0.012	3	*	6.65
Comoros	1998	0	4	1	-18	14	0.012	-0.014	1	*	-27.72
Comoros	1999	0	1	2	14	-17	-0.014	-0.010	2	*	18.32
Congo, Dem. Rep.	1986	0	0	5	11	-5	-0.029	-0.021	26	11	-5.97
Congo, Dem. Rep.	1987	1	5	3	-5	-4	-0.021	-0.028	28	12	7.93
Congo, Dem. Rep.	1988	1	3	0	-4	-2	-0.028	-0.020	74	12	16.07
Congo, Dem. Rep.	1989	1	0	-1	-2	10	-0.020	-0.027	92	20	12.09
Congo, Dem. Rep.	1990	0	-1	-7	10	-72	-0.027	-0.033	110	14	-25.68
Congo, Dem. Rep.	1991	0	-7	-8	-72	-7	-0.033	-0.547	109	19	-22.12
Congo, Dem. Rep.	1992	0	-8	-11	-7	*	-0.547	-0.031	*	20	-30.45
Congo, Dem. Rep.	1993	0	-11	-13	*	*	-0.031	-0.036	*	17	-15.19
Congo, Dem. Rep.	1994	0	-13	-4	*	25	-0.036	-0.034	*	18	-31.66
Congo, Dem. Rep.	1995	0	-4	1	25	-7	-0.034	-0.033	*	5	44.17
Congo, Dem. Rep.	1996	1	1	-1	-7	-10	-0.033	-0.027	466	8	-22.09
Congo, Dem. Rep.	1997	1	-1	-6	-10	1	-0.027	-0.021	638	12	-2.61
Congo, Dem. Rep.	1998	1	-6	-2	1	-10	-0.021	-0.015	193	10	20.91
Congo, Dem. Rep.	1999	0	-2	-4	-10	33	-0.015	-0.005	26	0	135.95
Congo, Dem. Rep.	1986	0	-1	-7	-5	-35	-0.045	-0.109	2	0	-42.78
Congo, Dem. Rep.	1987	0	-7	0	-35	-31	-0.109	-0.030	-29	0	11.08
Congo, Rep.	1988	0	0	2	-31	-15	-0.030	-0.016	8	0	-6.24
Congo, Rep.	1989	0	2	3	-15	-19	-0.016	-0.006	-6	0	35.46
Congo, Rep.	1990	0	3	1	-19	15	-0.006	-0.020	13	0	-11.68
Congo, Rep.	1991	0	1	2	15	29	-0.020	-0.014	-1	0	-16.2
Congo, Rep.	1992	0	2	3	29	10	-0.014	-0.002	-1	0	-0.64
Congo, Rep.	1993	0	3	-1	10	38	-0.002	-0.037	-2	36	3.94
Congo, Rep.	1994	0	-1	-6	38	17	-0.037	-0.097	-1	37	-16.53
Congo, Rep.	1995	0	-6	5	17	-27	-0.097	0.023	37	37	20.13
Congo, Rep.	1996	1	5	4	-27	11	0.023	0.009	2	33	30.94
Congo, Rep.	1997	1	4	-1	11	-32	0.009	-0.037	18	30	10.09
Congo, Rep.	1998	1	-1	4	-32	-10	-0.037	-0.002	5	38	-25.46
Congo, Rep.	1999	0	4	-3	-10	36	-0.002	-0.063	-18	43	37.89
Cote d'Ivoire	1986	0	5	3	81	22	0.013	0.000	0	23	1.47

الـدول	السنوات	المشاركة في برامج التكييف الهيكلي (متغير وهمي)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة%	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي%	التكوين الرأسمالي في الفترة السابقة (التغير السنوي%)	التكوين الرأسمالي (التغير السنوي%)	متوسط نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة (التغير السنوي%)	متوسط نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي%)	معدل التضخم في الفترة السابقة (المخفض الضمني للتضخم%)	إجمالي النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة%	قيمة الصادرات مقاسة بالقدرة على الاستيراد%
Cote d'Ivoire	1987	0	3	0	22	-21	0.000	-0.034	-2	26	-18.42
Cote d'Ivoire	1988	0	0	1	-21	-10	-0.034	-0.018	-4	25	-9.73
Cote d'Ivoire	1989	0	1	3	-10	-7	-0.018	0.000	0	26	-2.29
Cote d'Ivoire	1990	0	3	-1	-7	-28	0.000	-0.042	-1	22	-3.97
Cote d'Ivoire	1991	0	-1	0	-28	13	-0.042	-0.043	-5	24	-0.34
Cote d'Ivoire	1992	0	0	0	13	-8	-0.043	-0.043	1	*	4.61
Cote d'Ivoire	1993	0	0	0	-8	33	-0.043	-0.043	0	*	-1.78
Cote d'Ivoire	1994	1	0	1	33	7	-0.043	-0.034	6	*	55.19
Cote d'Ivoire	1995	1	1	7	7	31	-0.034	0.029	46	25	12.85
Cote d'Ivoire	1996	1	7	8	31	10	0.029	0.042	11	24	0.74
Cote d'Ivoire	1997	0	8	6	10	4	0.042	0.026	5	22	6.8
Cote d'Ivoire	1998	1	6	5	4	-5	0.026	0.016	4	22	0.52
Cote d'Ivoire	1999	1	5	2	-5	5	0.016	-0.012	5	21	3.42
Ethiopia	1986	0	-11	10	-31	50	-0.161	0.055	32	23	20.61
Ethiopia	1987	0	10	14	50	5	0.055	0.102	-5	25	-5.94
Ethiopia	1988	0	14	1	5	39	0.102	-0.026	-6	23	2.12
Ethiopia	1989	0	1	-1	39	-31	-0.026	-0.041	3	26	18.19
Ethiopia	1990	0	-1	3	-31	-9	-0.041	-0.012	6	28	-10.65
Ethiopia	1991	0	3	-7	-9	-16	-0.012	-0.109	3	27	-19.17
Ethiopia	1992	0	-7	-8	-16	-12	-0.109	-0.114	19	22	-16.6
Ethiopia	1993	1	-8	13	-12	24	-0.114	0.139	15	18	11.99
Ethiopia	1994	1	13	3	24	1	0.139	0.014	13	0	7.38
Ethiopia	1995	1	3	6	1	10	0.014	0.028	3	0	33.42
Ethiopia	1996	0	6	11	10	7	0.028	0.078	13	0	-4.25
Ethiopia	1997	1	11	5	7	14	0.078	0.028	1	0	33.36
Ethiopia	1998	1	5	-2	14	7	0.028	-0.043	4	24	8.81
Ethiopia	1999	1	-2	6	7	2	-0.043	0.043	10	25	-9.17
Gambia	1986	0	-1	4	-9	-3	-0.049	0.002	39	0	-4.77
Gambia	1987	1	4	2	-3	17	0.002	-0.011	41	0	2.91
Gambia	1988	1	2	4	17	-3	-0.011	0.004	18	0	6.48
Gambia	1989	1	4	6	-3	20	0.004	0.016	10	0	15.77
Gambia	1990	1	6	4	20	8	0.016	-0.009	14	0	12.67
Gambia	1991	1	4	3	8	-1	-0.009	-0.016	12	24	9.55

الـدول	السنوات	المشاركة في برامج التكييف الهيكلي (متغير وهمي)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة%	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي%	التكوين الرأسمالي في الفترة السابقة (التغير السنوي%)	التكوين الرأسمالي (التغير السنوي%)	متوسط نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة (التغير السنوي%)	متوسط نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي%)	معدل التضخم في الفترة السابقة (المخفض الضمني للتضخم%)	إجمالي النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة%	قيمة الصادرات مقاسة بالقدرة على الاستيراد%
Gambia	1992	0	3	3	-1	7	-0.016	-0.005	8	*	2.24
Gambia	1993	0	3	3	7	5	-0.005	-0.013	7	*	-5.07
Gambia	1994	0	3	0	5	-2	-0.013	-0.031	5	*	-24.54
Gambia	1995	0	0	1	-2	20	-0.031	-0.028	4	*	12.93
Gambia	1996	0	1	2	20	8	-0.028	-0.005	4	*	-1.31
Gambia	1997	0	2	5	8	-18	-0.005	0.018	3	*	0.18
Gambia	1998	1	5	5	-18	-11	0.018	0.016	4	*	18.72
Gambia	1999	1	5	6	-11	3	0.016	0.029	1	*	-4.16
Georgia	1986	0	5	-8	*	*	0.044	-0.096	-5	*	*
Georgia	1987	0	-8	1	*	*	-0.096	0.009	6	*	*
Georgia	1988	0	1	6	*	*	0.009	0.047	2	*	*
Georgia	1989	0	6	-7	*	*	0.047	-0.082	-2	*	*
Georgia	1990	0	-7	-15	*	*	-0.082	-0.171	5	*	*
Georgia	1991	0	-15	-21	*	-15	-0.171	-0.262	22	*	*
Georgia	1992	0	-21	-45	-15	-48	-0.262	-0.817	62	*	*
Georgia	1993	0	-45	-29	-48	-67	-0.817	-0.395	*	*	*
Georgia	1994	0	-29	-10	-67	-56	-0.395	-0.115	*	*	*
Georgia	1995	0	-10	3	-56	51	-0.115	0.033	*	*	-0.47
Georgia	1996	1	3	11	51	40	0.033	0.101	163	*	-23.83
Georgia	1997	1	11	11	40	39	0.101	0.097	42	*	39.35
Georgia	1998	1	11	3	39	68	0.097	0.026	9	17	36.04
Georgia	1999	1	3	3	68	-45	0.026	0.033	6	15	-2.37
Ghana	1986	0	5	5	23	-15	0.013	0.015	21	13	24.55
Ghana	1987	0	5	5	-15	-2	0.015	0.017	42	14	7.03
Ghana	1988	0	5	6	-2	19	0.017	0.027	39	14	0.08
Ghana	1989	1	6	5	19	21	0.027	0.025	33	14	-4.7
Ghana	1990	1	5	3	21	7	0.025	0.011	28	14	-0.1
Ghana	1991	1	3	5	7	20	0.011	0.027	31	13	11.99
Ghana	1992	0	5	4	20	-23	0.027	0.011	20	14	-3.94
Ghana	1993	0	4	5	-23	2	0.011	0.019	11	18	8.55
Ghana	1994	0	5	3	2	13	0.019	0.003	32	21	12.24
Ghana	1995	1	3	4	13	-18	0.003	0.008	30	*	13.74
Ghana	1996	1	4	5	-18	18	0.008	0.015	43	*	40.24

الـدول	السنوات	المشاركة في برامج التكييف الهيكلي (متغير وهمي)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة%	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي%	التكوين الرأسمالي في الفترة السابقة (التغير السنوي%)	التكوين الرأسمالي (التغير السنوي%)	متوسط نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة (التغير السنوي%)	متوسط نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي%)	معدل التضخم في الفترة السابقة (المخفض الضمني للتضخم%)	إجمالي النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة%	قيمة الصادرات مقاسة بالقدرة على الاستيراد%
Ghana	1997	1	5	4	18	18	0.015	0.013	40	*	5.23
Ghana	1998	1	4	5	18	4	0.013	0.020	19	*	20.26
Ghana	1999	0	5	4	4	-3	0.020	0.024	17	*	-0.91
Guinea	1986	0	*	*	*	*	*	*	*	*	*
Guinea	1987	0	*	3	*	-3	*	0.009	*	*	-4.82
Guinea	1988	1	3	6	-3	3	0.009	0.038	36	*	-4.45
Guinea	1989	1	6	4	3	6	0.038	0.011	14	*	16.56
Guinea	1990	1	4	4	6	6	0.011	0.020	22	23	5.92
Guinea	1991	0	4	1	6	13	0.020	-0.018	24	23	-0.71
Guinea	1992	1	1	3	13	-8	-0.018	0.006	21	22	-25.83
Guinea	1993	1	3	4	-8	-6	0.006	0.015	27	19	-6.58
Guinea	1994	1	4	6	-6	-3	0.015	0.041	1	0	20.42
Guinea	1995	1	6	4	-3	13	0.041	0.021	1	0	2.32
Guinea	1996	1	4	5	13	3	0.021	0.023	5	0	-10.39
Guinea	1997	1	5	5	3	7	0.023	0.029	1	0	15.89
Guinea	1998	1	5	5	7	3	0.029	0.024	2	0	2.73
Guinea	1999	1	5	5	3	5	0.024	0.025	2	18	-0.16
Guinea-Bissau	1986	0	4	-1	15	-1	0.003	-0.043	32	63	-4.53
Guinea-Bissau	1987	0	-1	3	-1	62	-0.043	0.001	113	40	17.11
Guinea-Bissau	1988	1	3	5	62	34	0.001	0.023	94	50	-7.7
Guinea-Bissau	1989	1	5	6	34	7	0.023	0.044	80	50	-6.8
Guinea-Bissau	1990	1	6	6	7	-16	0.044	0.048	99	49	18.48
Guinea-Bissau	1991	0	6	5	-16	12	0.048	0.017	30	*	10.92
Guinea-Bissau	1992	0	5	1	12	45	0.017	-0.018	68	*	-58.87
Guinea-Bissau	1993	0	1	2	45	-34	-0.018	-0.008	65	*	107.83
Guinea-Bissau	1994	0	2	3	-34	-26	-0.008	0.001	49	*	73.72
Guinea-Bissau	1995	1	3	4	-26	3	0.001	0.021	23	*	-35.68
Guinea-Bissau	1996	1	4	12	3	9	0.021	0.076	45	*	-6.22
Guinea-Bissau	1997	1	12	7	9	7	0.076	0.039	39	*	106.65
Guinea-Bissau	1998	1	7	-28	7	-34	0.039	-0.430	34	*	-43.47
Guinea-Bissau	1999	0	-28	8	-34	6	-0.430	0.048	8	*	82.75
Haiti	1986	0	0	0	11	-8	-0.013	-0.013	10	18	8.69
Haiti	1987	1	0	-1	-8	1	-0.013	-0.021	11	16	-0.06

الـدول	السنوات	المشاركة في برامج التكييف الهيكلي (متغير وهمي)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة%	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي%	التكوين الرأسمالي في الفترة السابقة (التغير السنوي%)	التكوين الرأسمالي (التغير السنوي%)	متوسط نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة (التغير السنوي%)	متوسط نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي%)	معدل التضخم في الفترة السابقة (المخفض الضمني للتضخم%)	إجمالي النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة%	قيمة الصادرات مقاسة بالقدرة على الاستيراد%
Haiti	1988	1	-1	1	1	-10	-0.021	-0.006	-3	19	-3.03
Haiti	1989	1	1	1	-10	7	-0.006	-0.004	3	0	3.77
Haiti	1990	0	1	0	7	-12	-0.004	-0.014	11	0	92.25
Haiti	1991	0	0	4	-12	9	-0.014	0.023	14	0	11.28
Haiti	1992	0	4	-13	9	-46	0.023	-0.170	5	0	-72.64
Haiti	1993	0	-13	-2	-46	-7	-0.170	-0.045	21	0	42.01
Haiti	1994	0	-2	-8	-7	-7	-0.045	-0.113	33	0	5.75
Haiti	1995	0	-8	-4	-7	88	-0.113	-0.060	66	0	15.92
Haiti	1996	0	-4	4	88	20	-0.060	0.017	22	0	12.11
Haiti	1997	1	4	3	20	8	0.017	0.008	18	9	8.2
Haiti	1998	1	3	2	8	-3	0.008	0.000	13	11	0.21
Haiti	1999	1	2	3	-3	24	0.000	0.010	14	11	36.21
Kenya	1986	0	4	7	28	-18	0.006	0.032	8	26	22.58
Kenya	1987	0	7	6	-18	22	0.032	0.025	9	24	-9.19
Kenya	1988	0	6	6	22	2	0.025	0.022	5	28	8.78
Kenya	1989	1	6	5	2	10	0.022	0.017	9	26	7.48
Kenya	1990	1	5	4	10	-7	0.017	0.005	8	30	8.69
Kenya	1991	1	4	1	-7	-8	0.005	-0.019	9	27	11.19
Kenya	1992	1	1	-1	-8	-18	-0.019	-0.045	12	29	1.05
Kenya	1993	1	-1	0	-18	15	-0.045	-0.033	17	25	54.76
Kenya	1994	1	0	3	15	9	-0.033	-0.010	12	30	10.66
Kenya	1995	0	3	4	9	8	-0.010	0.017	35	32	-9.82
Kenya	1996	1	4	4	8	10	0.017	0.007	11	28	9.35
Kenya	1997	1	4	2	10	3	0.007	-0.018	9	29	-10.15
Kenya	1998	1	2	2	3	6	-0.018	-0.010	15	25	-8.82
Kenya	1999	0	2	1	6	-3	-0.010	-0.017	10	26	1.09
Kyrgyz Republic	1986	0	*	*	*	*	*	*	*	*	*
Kyrgyz Republic	1987	0	*	3	*	*	*	0.014	*	*	*
Kyrgyz Republic	1988	0	3	13	*	*	0.014	0.101	*	*	*
Kyrgyz Republic	1989	0	13	3	*	*	0.101	0.010	-2	*	*
Kyrgyz Republic	1990	0	3	6	*	*	0.010	0.038	7	*	*
Kyrgyz Republic	1991	0	6	-8	*	-11	0.038	-0.103	8	*	*
Kyrgyz Republic	1992	0	-8	-14	-11	5	-0.103	-0.177	135	*	*

الـدول	السنوات	المشاركة في برامج التكييف الهيكلي (متغير وهمي)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة%	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي%	التكوين الرأسمالي في الفترة السابقة (التغير السنوي%)	التكوين الرأسمالي (التغير السنوي%)	متوسط نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة (التغير السنوي%)	متوسط نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي%)	معدل التضخم في الفترة السابقة (المخفض الضمني للتضخم%)	إجمالي النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة%	قيمة الصادرات مقاسة بالقدرة على الاستيراد%
Kyrgyz Republic	1993	0	-14	-15	5	-50	-0.177	-0.182	830	*	16.38
Kyrgyz Republic	1994	0	-15	-20	-50	-35	-0.182	-0.251	754	23	-19.47
Kyrgyz Republic	1995	1	-20	-5	-35	96	-0.251	-0.079	181	23	-32.67
Kyrgyz Republic	1996	1	-5	7	96	11	-0.079	0.050	42	28	-16.49
Kyrgyz Republic	1997	1	7	10	11	1	0.050	0.071	35	22	21.74
Kyrgyz Republic	1998	0	10	2	1	-32	0.071	-0.004	19	22	-22.97
Kyrgyz Republic	1999	0	2	4	-32	23	-0.004	0.016	9	22	11.97
Lesotho	1986	0	5	1	25	-13	0.028	-0.012	14	0	-3.33
Lesotho	1987	0	1	4	-13	3	-0.012	0.022	14	0	-18.57
Lesotho	1988	1	4	11	3	28	0.022	0.083	15	59	91.45
Lesotho	1989	1	11	8	28	6	0.083	0.067	16	56	8.41
Lesotho	1990	1	8	6	6	18	0.067	0.052	13	56	-8.7
Lesotho	1991	1	6	4	18	24	0.052	0.023	9	52	-4.08
Lesotho	1992	1	4	5	24	6	0.023	0.031	14	51	31.45
Lesotho	1993	1	5	3	6	0	0.031	0.019	19	45	18.58
Lesotho	1994	1	3	3	0	5	0.019	0.022	10	44	8.85
Lesotho	1995	0	3	4	5	11	0.022	0.030	8	46	-0.34
Lesotho	1996	0	4	10	11	6	0.030	0.081	9	50	37.09
Lesotho	1997	1	10	8	6	-2	0.081	0.062	9	50	1.84
Lesotho	1998	0	8	-5	-2	-10	0.062	-0.061	8	49	2.3
Lesotho	1999	0	-5	0	-10	-4	-0.061	-0.010	9	50	-2.19
Madagascar	1986	0	1	2	1	5	-0.017	0.001	10	0	13.99
Madagascar	1987	0	2	1	5	17	0.001	-0.013	14	0	-12.45
Madagascar	1988	1	1	3	17	34	-0.013	0.008	23	0	-6.36
Madagascar	1989	1	3	4	34	5	0.008	0.015	21	15	4.83
Madagascar	1990	1	4	3	5	28	0.015	0.007	12	18	3.47
Madagascar	1991	1	3	-6	28	-57	0.007	-0.089	11	16	-8.42
Madagascar	1992	0	-6	1	-57	45	-0.089	-0.014	13	15	-1.5
Madagascar	1993	0	1	2	45	9	-0.014	-0.006	14	19	6.76
Madagascar	1994	0	2	0	9	-14	-0.006	-0.029	12	20	19.49
Madagascar	1995	0	0	2	-14	2	-0.029	-0.012	42	19	5.33
Madagascar	1996	0	2	2	2	12	-0.012	-0.013	45	17	7.6
Madagascar	1997	1	2	4	12	6	-0.013	0.006	18	17	-0.19

الـدول	السنوات	المشاركة في برامج التكييف الهيكلي (متغير وهمي)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة%	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي%	التكوين الرأسمالي في الفترة السابقة (التغير السنوي%)	التكوين الرأسمالي (التغير السنوي%)	متوسط نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة (التغير السنوي%)	متوسط نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي%)	معدل التضخم في الفترة السابقة (المخفض الضمني للتضخم%)	إجمالي النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة%	قيمة الصادرات مقاسة بالقدرة على الاستيراد%
Madagascar	1998	1	4	4	6	18	0.006	0.006	7	16	5.7
Madagascar	1999	1	4	5	18	1	0.006	0.014	8	17	9.65
Malawi	1986	0	5	0	47	-47	0.014	-0.033	9	31	-16.56
Malawi	1987	0	0	2	-47	28	-0.033	-0.016	14	34	-2.8
Malawi	1988	1	2	3	28	27	-0.016	0.003	17	32	-5.58
Malawi	1989	1	3	1	27	12	0.003	-0.017	31	28	-7.94
Malawi	1990	1	1	6	12	-2	-0.017	0.025	23	26	34.65
Malawi	1991	1	6	9	-2	24	0.025	0.069	11	25	11.1
Malawi	1992	1	9	-7	24	-20	0.069	-0.091	11	*	-20.86
Malawi	1993	1	-7	10	-20	-16	-0.091	0.076	13	*	-15.54
Malawi	1994	0	10	-10	-16	-7	0.076	-0.132	28	*	-13.03
Malawi	1995	0	-10	17	-7	-32	-0.132	0.137	26	*	16.87
Malawi	1996	1	17	7	-32	0	0.137	0.041	81	*	24.39
Malawi	1997	1	7	4	0	9	0.041	0.016	59	*	9.18
Malawi	1998	1	4	3	9	-7	0.016	0.015	8	*	7.1
Malawi	1999	1	3	4	-7	12	0.015	0.017	25	*	-12.31
Mali	1986	0	-11	8	30	16	-0.153	0.057	16	28	-0.95
Mali	1987	0	8	-1	16	-6	0.057	-0.030	-9	27	14.85
Mali	1988	0	-1	1	-6	-3	-0.030	-0.010	0	27	-1.04
Mali	1989	1	1	12	-3	6	-0.010	0.083	-2	30	13.68
Mali	1990	1	12	-2	6	21	0.083	-0.046	-1	*	8.37
Mali	1991	1	-2	2	21	-3	-0.046	-0.006	5	*	6.55
Mali	1992	0	2	8	-3	8	-0.006	0.055	2	*	-4.55
Mali	1993	1	8	-2	8	-6	0.055	-0.045	2	*	-0.48
Mali	1994	1	-2	1	-6	-20	-0.045	-0.011	3	*	-1.25
Mali	1995	1	1	6	-20	8	-0.011	0.041	28	*	16.16
Mali	1996	1	6	3	8	11	0.041	0.009	18	*	3.68
Mali	1997	1	3	7	11	-11	0.009	0.042	5	*	39.75
Mali	1998	1	7	6	-11	6	0.042	0.036	1	*	4.51
Mali	1999	1	6	7	6	5	0.036	0.043	0	*	6.38
Myanmar	1986	0	3	-1	6	-17	0.008	-0.027	2	16	-6.28
Myanmar	1987	0	-1	-4	-17	-3	-0.027	-0.063	7	17	-33.58
Myanmar	1988	1	-4	-11	-3	-8	-0.063	-0.152	21	14	25.3

الـدول	السنوات	المشاركة في برامج التكييف الهيكلي (متغير وهمي)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة%	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي%	التكوين الرأسمالي في الفترة السابقة (التغير السنوي%)	التكوين الرأسمالي (التغير السنوي%)	متوسط نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة (التغير السنوي%)	متوسط نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي%)	معدل التضخم في الفترة السابقة (المخفض الضمني للتضخم%)	إجمالي النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة%	قيمة الصادرات مقاسة بالقدرة على الاستيراد%
Myanmar	1989	1	-11	4	-8	-1	-0.152	0.018	25	12	32.06
Myanmar	1990	1	4	3	-1	29	0.018	0.009	58	14	-13.57
Myanmar	1991	0	3	-1	29	16	0.009	-0.027	19	16	-7.64
Myanmar	1992	0	-1	10	16	1	-0.027	0.072	24	15	21.48
Myanmar	1993	0	10	6	1	8	0.072	0.035	22	11	39.22
Myanmar	1994	0	6	7	8	24	0.035	0.052	36	10	11.52
Myanmar	1995	0	7	7	24	29	0.052	0.044	22	10	-6.88
Myanmar	1996	0	7	6	29	13	0.044	0.044	19	11	-7.02
Myanmar	1997	0	6	6	13	10	0.044	0.035	23	10	0.49
Myanmar	1998	0	6	6	10	19	0.035	0.040	33	9	-9.94
Myanmar	1999	0	6	11	19	14	0.040	0.084	37	8	*
Nicaragua	1986	0	-4	-1	-1	-1	-0.078	-0.035	167	60	-22.35
Nicaragua	1987	0	-1	-1	-1	-2	-0.035	-0.042	281	52	44.35
Nicaragua	1988	0	-1	-12	-2	-29	-0.042	-0.176	523	0	-56.94
Nicaragua	1989	0	-12	-2	-29	-15	-0.176	-0.048	*	48	24.71
Nicaragua	1990	0	-2	0	-15	-14	-0.048	-0.035	*	32	2.96
Nicaragua	1991	0	0	0	-14	16	-0.035	-0.036	*	72	-7.55
Nicaragua	1992	0	0	0	16	-1	-0.036	-0.036	*	28	-18.74
Nicaragua	1993	0	0	0	-1	-15	-0.036	-0.046	24	31	18.02
Nicaragua	1994	1	0	3	-15	29	-0.046	-0.011	20	31	45.66
Nicaragua	1995	1	3	4	29	20	-0.011	0.006	8	33	25.54
Nicaragua	1996	1	4	5	20	11	0.006	0.009	11	34	-1.33
Nicaragua	1997	0	5	5	11	18	0.009	0.009	12	35	21.12
Nicaragua	1998	1	5	4	18	11	0.009	0.003	9	35	9.72
Nicaragua	1999	1	4	7	11	39	0.003	0.027	13	36	-5.56
Pakistan	1986	0	8	6	10	4	0.044	0.025	5	20	12.09
Pakistan	1987	0	6	6	4	4	0.025	0.035	3	23	22.41
Pakistan	1988	0	6	8	4	-1	0.035	0.046	5	22	-3.89
Pakistan	1989	0	8	5	-1	7	0.046	0.022	10	23	10.3
Pakistan	1990	0	5	4	7	5	0.022	0.017	9	25	0.5
Pakistan	1991	0	4	5	5	3	0.017	0.021	6	22	27.57
Pakistan	1992	0	5	8	3	10	0.021	0.043	13	23	20.8
Pakistan	1993	0	8	2	10	4	0.043	-0.011	10	24	-1.31

الـدول	السنوات	المشاركة في برامج التكييف الهيكلي (متغير وهمي)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة%	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي%	التكوين الرأسمالي في الفترة السابقة (التغير السنوي%)	التكوين الرأسمالي (التغير السنوي%)	متوسط نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة (التغير السنوي%)	متوسط نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي%)	معدل التضخم في الفترة السابقة (المخفض الضمني للتضخم%)	إجمالي النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة%	قيمة الصادرات مقاسة بالقدرة على الاستيراد%
Pakistan	1994	1	2	4	4	-1	-0.011	0.008	9	25	4.97
Pakistan	1995	1	4	5	-1	4	0.008	0.019	13	23	4.62
Pakistan	1996	0	5	5	4	6	0.019	0.019	14	23	4.16
Pakistan	1997	1	5	1	6	-4	0.019	-0.019	8	24	-5.57
Pakistan	1998	1	1	3	-4	3	-0.019	-0.006	13	23	14.65
Pakistan	1999	1	3	4	3	-9	-0.006	0.005	8	22	-8.98
Rwanda	1986	0	4	5	9	-5	0.002	0.019	5	0	32.54
Rwanda	1987	0	5	0	-5	-1	0.019	-0.031	-7	0	-44.18
Rwanda	1988	0	0	4	-1	0	-0.031	0.015	1	0	-3.76
Rwanda	1989	0	4	0	0	-12	0.015	-0.029	2	0	-11.44
Rwanda	1990	0	0	-2	-12	-19	-0.029	-0.048	5	20	-5.01
Rwanda	1991	1	-2	-3	-19	-20	-0.048	-0.061	13	19	87.18
Rwanda	1992	1	-3	6	-20	31	-0.061	0.024	15	20	-22.73
Rwanda	1993	1	6	-8	31	11	0.024	-0.126	7	20	-3.59
Rwanda	1994	0	-8	-50	11	-82	-0.126	-0.396	14	24	-56.47
Rwanda	1995	0	-50	35	-82	156	-0.396	0.198	17	*	33.15
Rwanda	1996	0	35	13	156	9	0.198	0.110	51	*	19.45
Rwanda	1997	0	13	14	9	36	0.110	-0.099	11	*	83.4
Rwanda	1998	1	14	9	36	30	-0.099	0.051	16	*	-13.54
Rwanda	1999	1	9	8	30	11	0.051	0.040	2	*	-0.27
Senegal	1986	0	4	5	-17	13	0.012	0.022	9	0	21.72
Senegal	1987	0	5	4	13	31	0.022	0.010	8	0	-0.6
Senegal	1988	0	4	5	31	4	0.010	0.023	2	0	2.44
Senegal	1989	0	5	-1	4	-12	0.023	-0.040	2	0	8.8
Senegal	1990	0	-1	4	-12	25	-0.040	0.016	1	0	4.13
Senegal	1991	0	4	0	25	-11	0.016	-0.031	1	0	-0.24
Senegal	1992	0	0	2	-11	20	-0.031	-0.006	0	0	-6.86
Senegal	1993	0	2	-2	20	-9	-0.006	-0.047	1	0	-4.78
Senegal	1994	1	-2	3	-9	-13	-0.047	0.002	-1	0	-4.18
Senegal	1995	1	3	5	-13	36	0.002	0.026	28	0	21.49
Senegal	1996	0	5	5	36	26	0.026	0.025	5	0	-0.19
Senegal	1997	0	5	5	26	-12	0.025	0.026	1	21	-2.82
Senegal	1998	1	5	6	-12	12	0.026	0.029	2	19	14.76

الـدول	السنوات	المشاركة في برامج التكييف الهيكلي (متغير وهمي)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة%	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي%	التكوين الرأسمالي في الفترة السابقة (التغير السنوي%)	التكوين الرأسمالي (التغير السنوي%)	متوسط نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة (التغير السنوي%)	متوسط نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي%)	معدل التضخم في الفترة السابقة (المخفض الضمني للتضخم%)	إجمالي النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة%	قيمة الصادرات مقاسة بالقدرة على الاستيراد%
Senegal	1999	1	6	5	12	32	0.029	0.025	2	19	-5.92
Sierra Leone	1986	0	-5	1	37	67	-0.079	-0.003	69	13	1.39
Sierra Leone	1987	1	1	7	67	163	-0.003	0.050	79	10	59
Sierra Leone	1988	1	7	-7	163	-11	0.050	-0.095	166	24	31.08
Sierra Leone	1989	1	-7	1	-11	125	-0.095	-0.014	64	14	-9.51
Sierra Leone	1990	0	1	3	125	58	-0.014	0.013	61	13	-48.91
Sierra Leone	1991	0	3	2	58	145	0.013	0.006	71	8	31.62
Sierra Leone	1992	0	2	-19	145	-2	0.006	-0.270	129	13	-9.06
Sierra Leone	1993	0	-19	1	-2	-2	-0.270	-0.012	82	17	-0.82
Sierra Leone	1994	1	1	-2	-2	-2	-0.012	-0.045	27	18	12.11
Sierra Leone	1995	1	-2	-8	-2	-1	-0.045	-0.114	36	18	-38.48
Sierra Leone	1996	1	-8	6	-1	5	-0.114	0.034	31	15	18.55
Sierra Leone	1997	1	6	-18	5	-5	0.034	-0.241	16	15	-39.96
Sierra Leone	1998	0	-18	-1	-5	0	-0.241	-0.032	17	17	-65.66
Sierra Leone	1999	0	-1	-8	0	-5	-0.032	-0.112	27	14	-32.57
Togo	1986	0	6	2	21	30	0.025	-0.016	3	36	9.26
Togo	1987	0	2	1	30	-4	-0.016	-0.026	6	37	-1.66
Togo	1988	1	1	7	-4	-3	-0.026	0.032	2	31	11.83
Togo	1989	1	7	4	-3	2	0.032	0.019	3	*	-11.56
Togo	1990	1	4	0	2	26	0.019	-0.026	1	*	-6.55
Togo	1991	1	0	-1	26	-36	-0.026	-0.025	3	*	-0.98
Togo	1992	1	-1	-4	-36	-9	-0.025	-0.063	3	*	-18.76
Togo	1993	0	-4	-15	-9	-62	-0.063	-0.199	3	*	-30.96
Togo	1994	0	-15	15	-62	87	-0.199	0.112	-8	*	3.06
Togo	1995	1	15	8	87	14	0.112	0.053	36	*	26.1
Togo	1996	1	8	9	14	20	0.053	0.059	11	*	10.79
Togo	1997	1	9	4	20	-7	0.059	0.014	5	*	-1.45
Togo	1998	0	4	-2	-7	25	0.014	-0.060	12	*	13.86
Togo	1999	0	-2	2	25	-7	-0.060	-0.010	-2	*	-1.33
Uganda	1986	0	-3	0	-3	2	-0.062	-0.027	120	13	-5.17
Uganda	1987	1	0	4	2	37	-0.027	0.009	137	11	-35.95
Uganda	1988	1	4	8	37	23	0.009	0.045	181	0	3.57
Uganda	1989	1	8	6	23	-5	0.045	0.024	190	0	0.85

الـدول	السنوات	المشاركة في برامج التكييف الهيكلي (متغير وهمي)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة%	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي%	التكوين الرأسمالي في الفترة السابقة (التغير السنوي%)	التكوين الرأسمالي (التغير السنوي%)	متوسط نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة (التغير السنوي%)	متوسط نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي%)	معدل التضخم في الفترة السابقة (المخفض الضمني للتضخم%)	إجمالي النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة%	قيمة الصادرات مقاسة بالقدرة على الاستيراد%
Uganda	1990	1	6	6	-5	1	0.024	0.023	115	0	-16.12
Uganda	1991	1	6	6	1	3	0.023	0.020	44	0	-13.26
Uganda	1992	1	6	3	3	-4	0.020	0.002	26	0	4.34
Uganda	1993	1	3	8	-4	6	0.002	0.051	45	0	-10.68
Uganda	1994	0	8	6	6	10	0.051	0.038	30	0	53.07
Uganda	1995	1	6	12	10	42	0.038	0.090	7	0	92.22
Uganda	1996	1	12	9	42	7	0.090	0.055	9	0	1.98
Uganda	1997	1	9	5	7	-3	0.055	0.031	5	0	28.25
Uganda	1998	0	5	5	-3	4	0.031	0.029	3	0	-24.18
Uganda	1999	0	5	8	4	14	0.029	0.048	8	17	18.94
Yemen, Rep.	1986	0	*	*	*	*	*	*	*	*	*
Yemen, Rep.	1987	0	*	*	*	*	*	*	*	*	*
Yemen, Rep.	1988	0	*	*	*	*	*	*	*	*	*
Yemen, Rep.	1989	0	*	*	*	*	*	*	*	*	*
Yemen, Rep.	1990	0	*	*	*	*	*	*	*	*	*
Yemen, Rep.	1991	0	*	2	*	-9	*	-0.114	*	28	-1.8
Yemen, Rep.	1992	0	2	8	-9	87	-0.114	0.038	17	29	69.1
Yemen, Rep.	1993	0	8	4	87	-6	0.038	-0.009	17	29	32.96
Yemen, Rep.	1994	0	4	2	-6	6	-0.009	-0.015	19	27	90.88
Yemen, Rep.	1995	0	2	12	6	16	-0.015	0.066	26	28	10.53
Yemen, Rep.	1996	0	12	6	16	12	0.066	0.031	51	22	-11.66
Yemen, Rep.	1997	0	6	8	12	16	0.031	0.047	36	29	-8.61
Yemen, Rep.	1998	1	8	6	16	39	0.047	0.034	12	32	-20.93
Yemen, Rep.	1999	1	6	3	39	-24	0.034	0.001	-10	36	37.84
Zambia	1986	0	2	1	8	48	-0.011	-0.024	41	35	11.13
Zambia	1987	0	1	3	48	-39	-0.024	0.000	82	42	18.27
Zambia	1988	0	3	6	-39	5	0.000	0.033	62	32	14.85
Zambia	1989	0	6	-1	5	-7	0.033	-0.035	34	28	-47.84
Zambia	1990	0	-1	0	-7	12	-0.035	-0.034	81	*	15.85
Zambia	1991	0	0	0	12	-44	-0.034	-0.035	106	*	-23.03
Zambia	1992	0	0	-2	-44	43	-0.035	-0.048	93	*	-14.07
Zambia	1993	0	-2	7	43	43	-0.048	0.034	166	*	1.41
Zambia	1994	0	7	-9	43	-56	0.034	-0.122	144	*	32.62

الـدول	السنوات	المشاركة في برامج التكييف الهيكلي (متغير وهمي)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة%	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي%	التكوين الرأسمالي في الفترة السابقة (التغير السنوي%)	التكوين الرأسمالي (التغير السنوي%)	متوسط نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة (التغير السنوي%)	متوسط نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي%)	معدل التضخم في الفترة السابقة (المخفض الضمني للتضخم%)	إجمالي النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة%	قيمة الصادرات مقاسة بالقدرة على الاستيراد%
Zambia	1995	0	-9	-3	-56	90	-0.122	-0.056	65	*	5.25
Zambia	1996	1	-3	7	90	-8	-0.056	0.039	38	*	-14.95
Zambia	1997	1	7	3	-8	14	0.039	0.001	23	*	10.89
Zambia	1998	1	3	-2	14	10	0.001	-0.043	26	*	-16.36
Zambia	1999	1	-2	2	10	8	-0.043	-0.006	19	*	-18.78

Structural adjustment programs and their impact on the economic development of Selected developing countries

A thesis submitted
by
Ibraheem Adeeb Ibraheem

To
The council of The college of administration and economics universiy of Mosul
In partial fulfillment of the requirement for the degree of master
In economic

Supervised by
Prof. Dr. Salim Tawfick AL-Najafi

2004 A.C. 1425 A.H.

Abstract

The programs of International Monetary Fund and World Bank in general and the structural adjustment programs in particular are the most controversial subjects among economists of different schools and trends since the seventies of the last century till present days. Many of those who work in the Bank and fund as well as others have hardly tried to examine the performance of these programs on several groups of countries from the early seventies till the nineties of the last century concerning a variety of economic variables.

As a response for renewal in the theories of economic development, and the increased interest in economic development and its variables which are regarded as indicators of either progress or retardation on one hand and the new trends inside the Bank and the Fund giving increased interest to development objectives to put down programs and economic policies for borrowing countries, especially after joining the institutions of civil society as a third part along with the experts of the Bank and Fund as well as the governments of these countries in determining the aims, plans and designing programs on the other hand, the research chose the variables of economic development as a criterion for estimating the performance of structural adjustment programs.

The research encompasses three chapters in which we have adopted in the first one a modern vision of structural adjustment programs within three sections. The first of which sheds a historical light on the evolution and development of these programs and the most important related definitions. The second section tackles the theoretical backgrounds of this program, whereas the mechanisms and policies are discussed in the third one.

The second chapter provides definion what is meant by the term “development” in three sections. The first of which deals with the evolution of the term and its historical roots, and how to recognize it among other terms. The second sections discusses which had major role in applying the theoretical grounds economic development term and how to determine its factors and indictors. These factors and indicators are the subject of the third section. The third chapter hits the core of the subject in tackling the effect of the structural adjustment programs on economic development through three other sections. The first tackles the most important methods that can be adopted to measure the effects of the former. The second is but a historical review the most important studies that deals the effects of these programs, while the third section standard study the effect of these programs on the variables of economic development selected from a group of developing counties.

Finally, the research attained the fact which states that the structural adjustment programs on short terms, letting aside outside conditions or inside impacts which the developing economics might suffer from could have some positive effect on the variables of economic development in general which could be temporary and limited consequently, it might vanish or converted into adverse direction through the course of time. These mentioned above might be out of new dues and burdens added on to the balance at the end of the permission period and the beginning of discharging the loans.